الاستثمار السياحي في سورية

بقلم الدكتور المهندس سعد الله آغه القلعة

١ – مقدمـة:

شـهد الاستثمار السياحي في سورية تطوراً نوعياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ ، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء حالياً والمتوقع إنجازها حتى نهاية عام ٢٠١٤ والناجمة عن العقود المبرمة من خلال ملتقيات الاستثمار السياحي، أو من خلال اتفاقيات التطوير، أو رخص الإشادة السياحية، ستة مليارات وثلاثمائة مليون دولار، دون احتساب الاستثمارات المتعاقد عليها والتي ستنفذ بعد عام ٢٠١٤، فيما تجاوزت قيمة الاستثمارات السياحية للمنشآت العاملة في الخدمة أربعة مليارات وأربعمائة مليون دولار، حيث دخلت فنادق جديدة ذات سوية دولية الخدمة خلال الفترة ذاتها، كفنادق فورسيزنز دمشق وشيراتون حلب وشيراتون صيدنايا وسميراميس تدمر وكذلك منتجع روتانا على الشاطئ السوري وفندق بلودان التاريخي وقرية النخيل، إضافة إلى عدد كبير من الفنادق التراثية والمنشآت السياحية الأخرى، التي دخلت الخدمة أو ستدخلها خلال الأشهر القادمة، فيما يتوقع دخول حوالي ٨٠٠٠ سرير جديد في الخدمة خلال عام ٢٠١٠ ، كما تطلق وزارة السياحة هذا العام الإجراءات النهائية لاستثمار مشاريع التطوير السياحي الكبرى لتحقق لدى اكتمالها وضع سورية في المكان اللائق بها على الساحة السياحية الدولية، حيث تم إنجاز المسوحات الطبوغرافية الخاصة بها واستكمال المخططات التوجيهية الأولية ودفاتر الشروط العائدة لها، إضافة إلى إطلاق الوزارة لأول مرة للإجراءات النهائية لاستثمار مجموعة من مناطق التطوير السياحي المتكاملة التي ستشكل نقاط جذب رئيسية في المناطق السورية الواعدة سياحياً، ولعرض عشرات

المشاريع الجديدة المواكبة في برامج توظيفها لتنوع المنتجات السياحية الجديدة وفق المقومات السياحية المتوفرة، ومتطلبات الأسواق السياحية الرئيسية للسياحة السورية.

جاء تحقيق هذه النتائج على مراحل. كان البرنامج التنفيذي للسياحة السورية قد حقق، وفي سعيه لتحفيز الطلب السياحي على سورية، ارتفاع نسبة زيادة السياح السنوية الوسطية من ٨,٣% في التسعينات إلى ١٥% في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ فيما لم يتطور عدد الأسرة الفندقية في نفس الفترة إلا بنسبة ٥%، مما تطلب ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وضع صيغ جديدة تكفل جذب استثمارات سياحية تؤمن الاستجابة لمتطلبات زيادة عدد السياح. وقد تم إبراز ذلك في المذكرة التي أعدتها وزارة السياحة حول برنامج عملها ابتداءً من عام ٢٠٠٥ في اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى للسياحة، عقد برئاسة السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية بتاريخ /٢٢/ أيلول ٢٠٠٤، واقترحت من خلال تلك المذكرة، إطلاق صيغة ملتقيات الاستثمار السياحي وآليات تنفيذها، بالتعاون مع الجهات المالكة للأراضي القابلة للاستثمار السياحي والمحققة للجدوى الاقتصادية والسياحية، إضافة إلى اقتراح إصدار جملة من القرارات والأنظمة التي تجعل الاستثمار السياحي في سورية منافساً على صعيد الاستثمارات الدولية. نتيجة لذلك أصدر المجلس الأعلى للسياحة قبيل انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول، وعلى عدة جلسات، /٥٤/ قراراً رسمت بيئة استثمارية جديدة للقطاع السياحي.

شكل ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول الذي عقد في دمشق بين ٢٣ و ٢٥ نيسان ٢٠٠٥ أول محطة هامة للإقلاع بالاستثمار السياحي في سورية، كما أسهمت جملة القرارات والإجراءات التي اتخذها المجلس الأعلى للسياحة قبيل انعقاد الملتقى، في خلق بيئة استثمارية جاذبة كانت محط اهتمام مئات المستثمرين والمهتمين الذين شاركوا فيه، ليس لكونه قدم أنموذجاً في التحضير المسبق لمواقع المشاريع، وفي تجاوز الروتين

والصيغ الجامدة في إجراءات التعاقد فحسب، بل لأنه عكس رغبة الحكومة في رسم ملامح أجواء استثمارية جديدة، تتناغم مع الإصلاحات الاقتصادية، والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتقديم تسهيلات إضافية للمستثمرين في هذا القطاع الذي يحقق قدرة تنافسية عالية.

وأتى انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الثاني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ وإقبال المستثمرين السوريين والعرب والأجانب على حضوره ترسيخاً لمسيرة الاستثمار السياحي ولثقة المستثمرين بالاقتصاد السوري عموماً، وبالسياحة السورية خصوصاً، فيما أسهمت قرارات المجلس الأعلى التي صدرت قبيل انعقاده في ترسيخ ملامح البيئة الاستثمارية السياحية الجديدة وتثبيت إرادة الحكومة في إعطاء الأولوية لهذا القطاع الناهض.

كما جاء انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي الثالث، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان ٢٠٠٧، وملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي الرابع في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٠٨، وعرض عشرات المشاريع السياحية الجاهزة للاستثمار فيهما ، وعلى رأسها البدء بالترويج لمشاريع التطوير السياحي الكبرى، ليحقق تتويجاً لنجاح التجربة الأولى في طرح مشاريع سياحية جاهزة ذات جدوى اقتصادية محققة، وإطلاقاً لمرحلة جديدة من تكامل تلك المشاريع مع مناطق التطوير السياحي الكبرى، بما يكفل لسورية تحقيق رؤيتها السياحية في اعتماد السياحة كمحرك أساسي من محركات الاقتصاد الوطني وكأداة رئيسية للتنمية الإقليمية المتوازنة.

ولكن العام ٢٠٠٨ حمل منذ بدايته الكثير من التناقضات التي كان من الصعب تقدير نتائجها على المدى القصير والمتوسط، فقد شهدت الولايات المتحدة منذ خريف العام ٢٠٠٧ ظهوراً لملامح أزمة مالية في قطاع تمويل العقارات، كما ارتفعت أسعار المحروقات بشكل غير مسبوق في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨، وتذبذبت أسعار صرف العملات الرئيسية بشكل زائد، ثم استفحلت الأزمة المالية الناجمة عن تمويل

العقارات في منتصف عام ٢٠٠٨، وانتقلت إلى قطاعات أخرى، وإلى مختلف أصقاع العالم، وعز التوصل إلى حل لها حتى الآن منتجة تراجعاً في الثقة في الأسواق المالية وانخفاضاً في قيم أسهم الشركات في البورصات وفي معدلات السيولة وفي أسعار المحروقات وانحساراً في الطلب.

بالمقابل كان عام ٢٠٠٧ عاماً جيداً للسياحة الدولية، حيث وصل معدل نمو عدد السياح على مستوى العالم إلى ٦,٩% ، ثم تعرضت حركة السياحة العالمية إلى تأثيرات كبيرة في النصف الأول عام ٢٠٠٨ ، بسبب ارتفاع أسعار بطاقات الطيران نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وإفلاس بعض شركات الطيران الكبرى نتيجة لذلك، وتذبذب أسعار العملات الرئيسية كاليورو والدولار والجنيه الإسترليني، مما أنتج خللاً في التوجهات السياحية المستقرة، وخاصة في انحسار الطلب على المقاصد البعيدة، واختلال توازن ميزان المدفوعات السياحي على مستوى الدولة الواحدة حسب سعر صرف عملتها، حيث يقل عدد القادمين إلى الدول لتي يرتفع سعر عملتها فيما يرتفع عدد المغادرين من مواطنيها.

ولكن معدل نمو الحركة السياحية في العالم وفي الأشهر الستة الأولى في عام ٢٠٠٨ بقي رغم الأزمة المالية الدولية فوق ٥% على المستوى العالمي، ثم بدأ تأثيرها يظهر بوضوح في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فانخفض معدل النمو للأشهر الستة الأخيرة إلى (-١%)، وانخفض المعدل العام لكامل السنة إلى ١,٨%.

أما سورية فقد استقبلت في عام ٢٠٠٨ حوالي ٥,٤ مليون سائح بين عربي وأجنبي ومغترب، ووصل معدل نمو الحركة السياحية إلى ١٥% في عام ٢٠٠٨ نسبة إلى عام ٢٠٠٧، فارتفع عدد السياح العرب بنسبة ١٣% والأجانب بنسبة ٢٠% والأوربيين بنسبة ٣٩% ، وبقيت مؤشرات الحجوزات في الفنادق السورية ولدى مكاتب السياحة للموسم ذلك العام جيدة ولم تظهر مؤشرات واضحة على تراجع معدلات تنفيذ المشاريع السياحية الجديدة .

وجاء انعقاد ملتقى الاستثمار السياحي العربي الأول في دمشق في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ وبالتعاون مع المجلس الوزاري العربي للسياحة ومنظمة السياحة العربية، وتحت عنوان "فرص الاستثمار السياحي العربي في تجاوز الأزمة المالية العالمية"، من خلال قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء السياحة العربي إقامته في دمشق، ليكرس أهمية تجربة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي في سورية كتجربة رائدة على مستوى الوطن العربي، وليطلق مساحة أساسية للحوار بين الحكومات والمستثمرين العرب، بغية مناقشة واقع الاستثمار العربي، وفرص تحريض القدوم السياحي، إلى العالم العربي وضمنه، وأساليب التسويق الملائمة، ودور الحكومات والمستثمرين والمصارف في تفعيل إنجاز المشاريع السياحية، والإقبال على مشاريع سياحية جديدة، في إطار الاستثمار السياحي العربي البيني، مع تحديد الفرص التي توفرها تنافسية قطاع السياحة والسفر نسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بشكل أوضح بالأزمة المالية العالمية.

كما جاء انعقاده متزامناً مع ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي الخامس، ليحقق نقلة نوعية جديدة، على صعيد السياحة السورية، من خلال استكمال إجراءات العمل في استثمار مناطق التطوير السياحي الكبرى، والبدء بالترويج لمناطق التطوير السياحي المتكاملة، إضافة إلى طرح عشرات المشاريع في مختلف أنماط السياحة للاستثمار السياحي.

واستمر تأثير الأزمة المالية العالمية على الحركة السياحية العالمية في عام ٢٠٠٩ واضحاً حيث انخفض القدوم السياحي على مستوى العالم بنسبة -٤% ووصل عدد السياح إلى ٨٨٠ مليون سائح مقابل ٩٢٠ مليون سائح في عام ٢٠٠٨ وإن بقيت هذه النتائج أفضل من النمو السلبي للصادرات والذي قُدر بـ -١٣% في عام ٢٠٠٩ كما انخفضت الإيرادات السياحية بنسبة -٦% في العالم وانخفضت الحركة الجوية بمعدل -٣%.

وكان الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم السياحية تضرراً حيث انخفضت الحركة السياحية بمعدل -٦% خلال عام ٢٠٠٩ فيما أعلنت ٣٧ دولة

في العالم أنها سجلت نمواً إيجابياً، وكان منها المغرب وإيران وتركيا والبحرين والأردن ولبنان وسورية

ولكن الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ شهدت تحولاً إيجابياً في الحركة السياحية على مستوى العالم، مما ينبئ باستعادة السياحة زخمها تدريجياً، فقد كانت نسبة النمو في أرباع السنة على التوالي: -١٠% ثم – ٧% ثم -٢% ثم +٢% مما جعل منظمة السياحة العالمية تتوقع أن تنمو السياحة بمعدل ٣ إلى ٤% خلال عام ٢٠١٠ في العالم، فيما توقعت للشرق الأوسط أن تنمو السياحة فيه بنسبة ٥ إلى ٩ %.

أما بالنسبة لسورية، فقد تابعت الحركة السياحية الوافدة إليها نموها في عام ٢٠٠٩، مستفيدة من النجاحات الدبلوماسية للسياسة الخارجية السورية ومن الجهود الترويجية المكثفة في الدول المستهدفة، بعد أن تم إعادة هيكلة الخطة الترويجية السياحية لتتوافق مع الدراسات التحليلية التي قامت بها الوزارة لتوجهات السياحة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع عدد السياح إلى ٦,١ مليون سائح، بمعدل نمو وصل إلى ١٢%، أي بمعدل نمو قريب جداً من الوسطي العام السنوي لمعدلات النمو على مدى السنوات الست الأخيرة (١٤– ١٥%)، بما يعكس تأثيراً طفيفاً للأزمة المالية العالمية، وبنظرة دقيقة تبين أن الارتفاع الأفضل أتى من الأسواق الرئيسية والقريبة لسورية: دول الخليج ١٦%، الأوربيون ٢٥%، وهي الدول التي تم التركيز عليها ترويجياً من قبل وزارة السياحة، بعد أن تم إعادة هيكلة خطط الترويج لتتلاءم مع متطلبات الأزمة المالية العالمية، بينما سجل بعض الانحسار في القدوم من الدول البعيدة ومن الدول ذات الإنفاق المنخفض ودول سياحة التسوق، وهو ما توافق مع توقعات الوزارة لدى تحليل تأثير الأزمة المالية على السياحة، من أن توجهات السياحة الدولية ستكون موجهة أكثر نحو السياحة الإقليمية وللسياحة الدينية والثقافية.

كما وصل الإنفاق السياحي الدولي في الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٢ مليار دولار (إضافة إلى ١,٦ مليار دولار وهو ما أنفقته السياحة الداخلية) وارتفع إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني إلى ١١,٢%، كما أسهمت السياحة في توفير ٢٣,١% من القطع الأجنبي لسورية، و

١١,٥% من فرص العمل.

وارتفع عدد المشاريع السياحية التي تم ترخيصها عام ٢٠٠٩ إلى ١١٦ مشروعاً مقابل ٨٢ مشروعاً في عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو ٤١%، كما تجاوزت قيمة الاستثمارات المرخصة في عام ٢٠٠٩ الـ ٦٦ مليار ليرة سورية (١,٤ مليار دولار)، كما دخل في الخدمة ٢٠٣ منشآت سياحية، منها ٣٧ فندقاً و١٦٦ مطعماً، مقابل ٧٩ منشأة سياحية دخلت الخدمة في عام ٢٠٠٨ منها ٢٦ فندقاً و ٥٣ مطعماً، لتعكس هذه النتائج عدم تأثر الاستثمارات السياحية بالأزمة المالية العالمية مستجيبة في ذلك باستمرار تدفق السياح إلى سورية رغم الأزمة.

وارتفع النمو السياحي في الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى معدلات قياسية، مستفيداً من إلغاء التأشيرات المتبادل مع تركيا وإيران، ومن عودة العلاقات السورية اللبنانية إلى طبيعتها، ومن الإعفاءات المتبادلة على الرسوم على دخول السيارات مع الأردن، ومن النجاحات الباهرة للسياسة الخارجية السورية، ومن الحملات الترويجية السياحية المكثفة في أوربا، حيث ازداد السياح بمعدل ٧١% نسبة إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وتجاوز عدد السياح ١,٧ مليون سائح حيث تركزت الزيادة في تركيا بمعدل ١٩٤% وإيران ١٨٠% و أوربا ١٢١% و الأردن ٩٦% ولبنان ١٠٨% .

نشير في هذا المجال إلى تنويه تقرير صندوق النقد الدولي حول حالة الاقتصاد السوري في عام ٢٠٠٩ بالسياحة "المزدهرة" في سورية، وإلى انتقال سورية من المرتبة ٦٣ إلى المرتبة ٥٧ حسب الحجم النسبي للسياحة في الاقتصاد الوطني وفق تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر لعام ٢٠١٠ ، وإلى تحقيق سورية المرتبة الثالثة على مستوى العالم حسب تقرير منظمة السياحة العالمية الصادر بداية عام ٢٠١٠، في نسبة النمو الإيجابية المحققة في عام ٢٠٠٩ وهي +١٢% بعد تايوان ١٤% وكوريا ١٣%. وحلولها في المرتبة ٤١ عالمياً حسب عدد السياح.

ويأتي انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي السادس بتاريخ ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠١٠ تحت عنوان "**المنتجات الجديدة .. فرص متجددة للاستثمار والتنمية السياحية في سورية**"، ليرسم الانطلاقة الجديدة للاستثمار السياحي السوري، من خلال تشكيل موجة جديدة من الاستثمارات السياحية المختلفة عما كان يعرض في الملتقيات السابقة بما يكفل استمرار تحقق الجدوى الاقتصادية وجذب المستثمرين إلى الاستثمار السياحي وذلك من خلال طرح مشاريع أكثر، بكلفة وسطية أقل، تصل إلى حوالي ١٣ مليون دولار للمشروع الواحد مقابل ٤٨ مليون دولار لمشاريع الملتقيات السابقة، مع تركيز أكبر على المشاريع من فئة ٣ نجوم، وعلى النشاطات السياحية ومع إبراز أعمق للبعد التنموي للسياحة. ستعرض الوزارة في الملتقى السادس مناطق التطوير الكبرى والمتكاملة للاستثمار بدفاتر الشروط النهائية المعبرة عن رؤية الوزارة التخطيطية الواضحة لتلك المناطق ، وذلك بعد اكتمال مراحل الترويج وإطلاق إجراءات العمل فيها على مدى السنتين الماضيتين وفق ما يلي:

- مناطق التطوير السياحي الكبرى: التي تعبر من خلال برامجها التخطيطية واتساع مساحاتها عن المنتجات السياحية الجديدة في أبعادها الدولية التي تجعلها مقاصد سياحية مستقلة بحد ذاتها وتؤمن تجاوز الموسمية فيها وتطلق إمكانات متطورة في مجالات السياحة الشاطئية والترفيهية والرياضية وسياحة المؤتمرات. كان عرض تلك المناطق جاهزاً منذ سنتين وتم التريث في عرضها بشكل نهائي بسبب الأزمة المالية العالمية وأصبح الوقت ملائماً لإطلاقها الآن بعد أن تم تجزئتها إلى مساحات أصغر ضمن رؤية متكاملة لأجزائها.
- مناطق التطوير السياحي المتكاملة التي تعبر من خلال برامجها التخطيطية عن البعد التنموي للسياحة من خلال التركيز في تلك البرامج التخطيطية على المنتجات السياحية الجديدة كالسياحة البيئية والنهرية والصحراوية والرياضية والشاطئية والصحية المتلائمة

مع المقومات السياحية في المناطق التنموية.

إضافة إلى تركيز المحاور الرئيسية للملتقى، على مشاريع الاستثمار السياحي، المصنفة في برامجها التخطيطية، وفق المنتجات السياحية، كالسياحة الثقافية والدينية والترفيهية والبيئية والصحراوية والنهرية والرياضية والصحية والجبلية، وسياحة الأعمال والاصطياف، المتلائمة مع المقومات السياحية المتوفرة، إضافة إلى فنادق الإقامة (شقق فندقية)، وخاصة في مراكز المدن ومناطق الاصطياف، وفنادق التدريب لتأمين العمالة المدربة في أماكن الطلب العالي والاستثمارات الجديدة، والاستثمار في الأنشطة السياحية التي تجعل المنتج السياحي السوري أكثر غنى وجاذبية، بما يرسم ملامح خطة التنمية السياحية الشاملة، المعبرة عن المقومات السياحية السورية الغنية، والقيم السياحية المضافة، التي تجسد متطلبات الأسواق السياحية الرئيسية، والجهود التي تبذلها وزارة السياحة في سورية بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى كي تكون السياحة محركاً من محركات الاقتصاد الوطني في سورية وأداة من أدوات التنمية الإقليمية وجسراً للحوار بين الثقافات والشعوب.

معدل نمو السياح حتى عام ٢٠٠٥

(مليون سائح – عدا المغتربين)

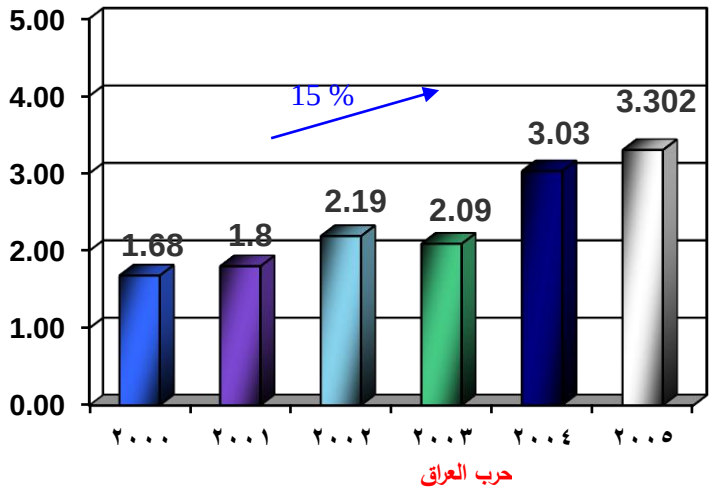

تطور معدل نمو السياح (مليون سائح – عدا المغتربين)

بين التسعينات والمرحلة الحالية حتى عام ٢٠٠٥

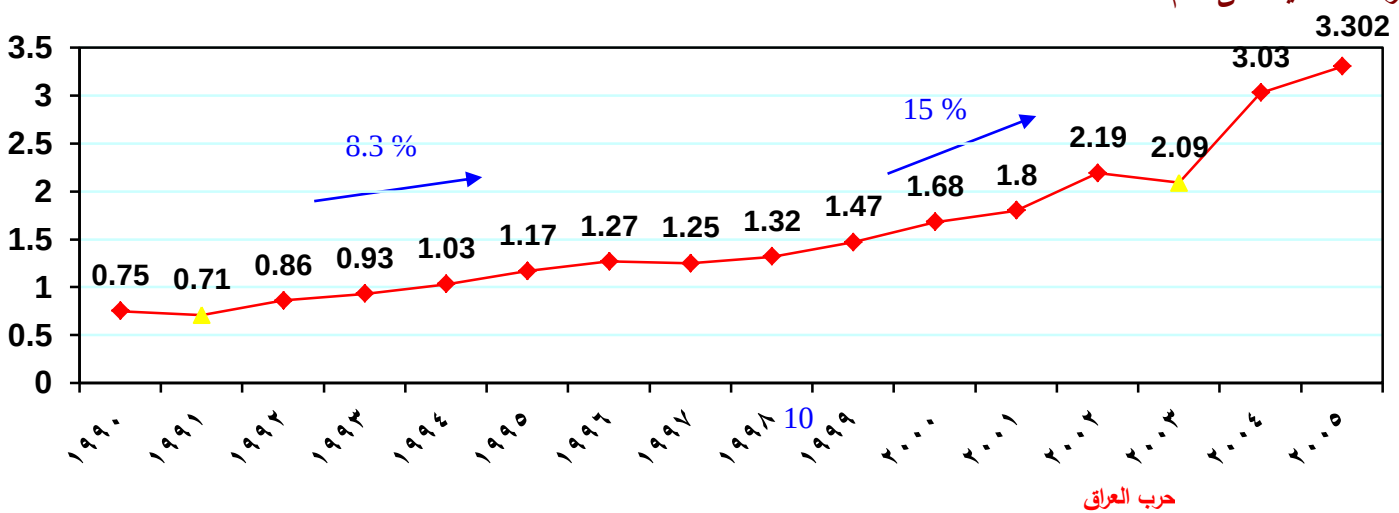

تطور الأسرة الفندقية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بمعدل ٥%

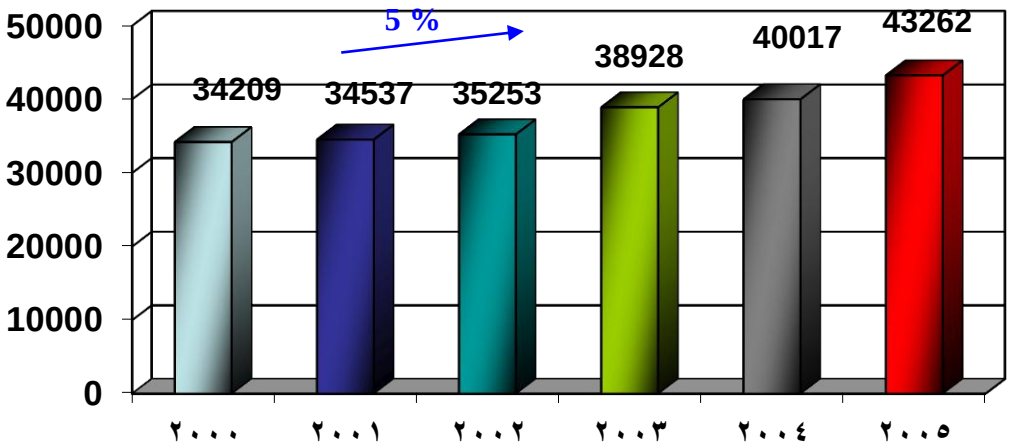

٢ – أسس العمل السياحي في سورية المرتبطة بتحفيز الاستثمار السياحي:

يرتبط تطور الاستثمار السياحي في سورية، وإقبال المستثمرين والمطورين عليه، بعوامل أساسية، منها ما يتصل بغنى المقومات والمصادر السياحية، أو باستقرار الطلب على السياحة السورية واستدامة عناصر نموه، ومنها ما يتصل بالالتزام الحكومي بتوفير شروط استدامة العرض والطلب، سواء كان ذلك من خلال مجمل محاور عمل الفريق الحكومي عموماً، والتنسيق بينها، أو وزارة السياحة خصوصاً، وقدرتها على إدارة توازن محاور عملها المتداخلة والمتشابكة، بما يكفل أن يتوازن نمو الاستثمارات السياحية مع نمو عدد السياح والأطر البشرية المؤهلة، وأن تكون الإيرادات السياحية محققة لعناصر الجدوى الاقتصادية لتلك الاستثمارات، ولعناصر نجاح المعادلة الأمثل بين الجودة والسعر، في إطار من الأداء الاقتصادي

العام المتفاعل، والمحقق للنمو المستدام.

٢-١ المقومات والمصادر السياحية السورية:

تضم سورية آثاراً أنتجتها عشرات الفترات الحضارية المتواصلة، رسمت بمجملها تاريخ الحضارة الإنسانية، وطبيعةً متنوعةً بسواحلها وجبالها وغاباتها وباديتها وبحيراتها وأنهارها، ومدناً هي الأقدم في التاريخ بأسواقها وخاناتها وبيوتها القديمة وحرفها اليدوية، ما جعل سورية تقدم للسياح منتجاً سياحياً مركباً جاذباً وفريداً، يعتمد على تلك المقومات، وعلى شبكة من المنشآت السياحية المصنفة سياحياً والموزعة في جميع المناطق التي يؤمها السياح، تعمل فيها أطر بشرية مدربة، ليعيشوه في أجواءَ من الأمن والاستقرار، ترفل فيها سورية، سياحاً ومواطنين، أكسبهم وقوع وطنهم على خط تلاقي طرق التجارة العالمية، واستقبالهم منذ فجر التاريخ لقوافل طريق الحرير القادمة إلى سورية من أربعة أركان العالم، تقاليد الضيافة، وحرارة المحبة، وحكمة الحوار، وكرم العيش في أمان وسلام.

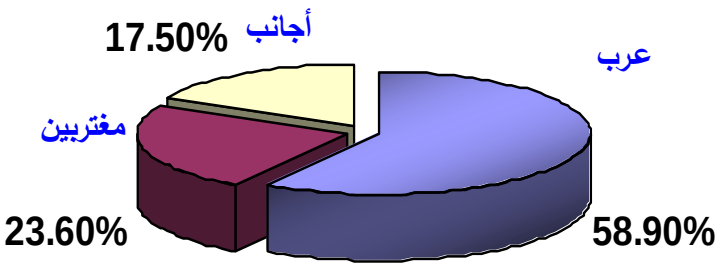

كما توفر سورية للمستثمرين بنية تحتية متكاملة، تتشكل من شبكة من الطرق السريعة، والسكك الحديدية، ومن شبكات للاتصالات والمياه والكهرباء تغطي جميع أرجاء الدولة، إضافة إلى ٥ مطارات ثلاث منها دولية، ومؤسسة للخطوط الجوية، تؤمن التواصل مع عدد كبير من الدول العربية والأجنبية.

٢-٢ استقرار السياحة السورية واستدامة تطورها:

أسهم تركيب شرائح السياح القادمين إلى سورية في استقرار السياحة السورية واستدامة تطورها، حيث تجذب المقومات السياحية السورية، والتي تتوزع في جميع أنحاء سورية، السياح العرب وخاصة القادمين من دول الخليج، بما يصل إلى ٥٩% من مجمل عدد سياح المبيت مع احتساب المغتربين (حسب نتائج ٢٠٠٩)، وهو ما يجعل سورية الدولة الأولى عالمياً في استقطاب السياح العرب، كما ترتفع نسبة نزلاء الفنادق من دول الجوار، وفي جميع المواسم، بما يحقق ٤٨,٥% من إجمالي عدد النزلاء في الفنادق من العرب والأجانب والمغتربين (حسب الواقع في عام ٢٠٠٩ : ١,٠٠٢٧٨٣ نزيل فندقي من الأردن والعراق ولبنان وتركيا نسبة إلى مجموع نزلاء الفنادق ٢,٠٦٨٩٥٠ نزيل فندقي دون السوريين المقيمين)، يؤمنون ٣٥,٥% من الليالي الفندقية، إضافة إلى ارتفاع نسبة المغتربين السوريين القادمين في زيارات سياحية، من المغتربات، حيث يعيش أكثر من ستة عشر مليوناً منهم، يشكلون داعماً رئيسياً لاستقرار السياحة السورية.

٢-٣ الرؤية الجديدة للسياحة وأهدافها:

اعتمدت الحكومة في الاجتماع الذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية للمجلس الأعلى للسياحة، بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٢، مستفيدة من المقومات السياحية السورية، رؤية جديدة للسياحة، تهدف إلى تحويلها لتكون قاعدة من قواعد الاقتصاد الوطني، وجسراً يجمع الشعوب ويثري الحوار بين الحضارات، ويسهم في إبراز الصورة الحضارية لسورية، ومحركاً للتنمية المستدامة يسهم في توليد فرص العمل والحفاظ على التراث الوطني. ولقد تم وضع الحلول الكفيلة بتحقيق هذه الرؤية، حيث تم في وزارة السياحة إحداث بنى إدارية متخصصة في التخطيط السياحي والأنشطة السياحية،

والاهتمام بالمسح الإحصائي لأول مرة لتحديد عناصر النموذج الرقمي للسياحة السورية المجسد لنشاط السياح وإنفاقهم، كما تم العمل على إرساء دعائم تعاون فعال بين الحكومة والقطاع الخاص السياحي، عبر صدور القانون ٦٥ لعام ٢٠٠٢ القاضي بإحداث غرف السياحة بغية تنظيم عمل القطاع الخاص السياحي، من خلال بنية تنظيمية موحدة، تكفل إقامة الحوار الإيجابي بين الفعاليات السياحية المختلفة، حيث وصل عدد المنتسبين للغرف إلى أكثر من ٢٨٠٠ منتسب، بما يكفل للفعاليات السياحية أن تقوم بمهامها بفاعلية أكبر، في تنشيط الاستثمار، وفي رفع سوية جودة المنتج السياحي السوري، وتأمين تناسق عناصره.

كما تعمل وزارة السياحة، من أجل تجسيد هذه الرؤية، على تحقيق هوية سياحية متميزة لسورية كمقصد سياحي هام على خارطة المقاصد السياحية العالمية، وعلى صياغة منتجات سياحية جاذبة وذات جودة عالية، تستند على الغنى والتنوع في المصادر السياحية، وتتلاءم مع متطلبات الأسواق السياحية، ينفذها قطاع سياحي متكامل ومترابط ومدرب، كما تعمل على تحقيق تنام متوازن لعدد السياح، وحجم الاستثمارات، وعدد الأطر البشرية المؤهلة في القطاع السياحي.

وتعتمد الوزارة لتحقيق تلك الأهداف على المقومات السياحية السورية الموصوفة أعلاه، مدركة أنه لا يمكن الاعتماد فقط على تلك المقومات لتأسيس صناعة سياحية متطورة، بل لابد من الكثير من العمل المخطط والممنهج والمتوازن.

٢-٤ محاور العمل السياحي:

تعمل وزارة السياحة على تحقيق الأهداف المبينة أعلاه، من خلال عدد من محاور العمل المتداخلة في أسلوب عملها، ففيما يتجه محور

الاستثمار السياحي إلى زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي، نجد أن محور تطوير المنتج السياحي يهدف إلى أن تكون عناصر المنتج السياحي الناجمة عن تلك الاستثمارات، مواكبة للمقومات السياحية السورية ولمتطلبات أشكال النشاط السياحي المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق السياحية، وفق ما يحدده محور التسويق والترويج، الذي يعمل أيضاً على الترويج للاستثمار السياحي وللمنتج السياحي السوري بشكله المتكامل، بما يكفل زيادة عدد السياح القادمين من الأسواق السياحية، والراغبين في أي شكل من أشكال النشاط السياحي التي يعبر عنها المنتج السياحي السوري، أما محور التدريب والتأهيل، فيتجه إلى إعداد الأطر البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي، متوافقاً في ذلك مع محور الجودة والخدمات، الذي يهدف إلى تحقيق التوافق مع المواصفات الدولية، وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية والمحيط السياحي.

يتطلب إنجاز أهداف الوزارة تنسيقاً بين قطاعات الوزارة المختلفة، التي تعمل على محاور عملها الموصوفة، وبين الوزارة وغرف السياحة والقطاع السياحي الخاص، ومع القطاعات الحكومية الأخرى المرتبطة بالعمل السياحي، إضافة إلى متابعة العلاقة مع القطاعات السياحية العامة والخاصة في الأسواق السياحية لسورية.

٢-٥ إدارة التوازن بين محاور العمل السياحي:

يرتبط تطور صناعة السياحة بالتوصل إلى جملة من التوازنات المتشابكة والمتنامية بين محاور العمل السياحي، بحيث لا يمكن تحقيق نمو في محور من المحاور دون أن يستتبع ذلك نمواً في محور آخر متعلق به، وبالتالي فإن الوزارة تعمل على إدارة التوازن بين محاور العمل السياحي، والتنسيق من أجل ذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى، من خلال إدارة التوازن بين العرض والطلب، بما يستتبع توازن زيادة الاستثمارات ونموها مع زيادة عدد السياح، وكذلك زيادة الأطر المدربة مع زيادة الاستثمارات، كما يستتبع التوازن في توزيع الاستثمارات على مختلف المناطق.

ولما كان قطاع السياحة يعتمد في نموه على رضى كل من السائح والمستثمر، فإن هذا يتطلب من الوزارة تحقيق التوازن الأمثل بين الجودة والأسعار، وكذلك توازن ملامح تطوير المنتج السياحي مع متطلبات مختلف الأسواق السياحية، بما في ذلك السوق الداخلي، ومع أشكال النشاط السياحي المختلفة، بما يكفل الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات السياحي، من خلال تحفيز السياحة الداخلية، وضبط توازن عدد السياح القادمين إلى سورية، مع عدد السوريين المغادرين في رحلات سياحية.

تهتم الوزارة أيضاً بتحقيق التوازن بين مصالح جميع الشركاء الآخرين في العمل السياحي، فإضافة إلى المستثمر والسائح، نجد ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمصالح العاملين في القطاع السياحي، والمجتمع الأهلي، وبخاصة متطلبات الحفاظ على البيئة والتقاليد، في إطار القوانين والأنظمة النافذة، كما تهتم أيضاً بتنسيق التوازن بين مصالح قطاع السياحة ومصالح القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة وأشكال النشاط الاقتصادي الأخرى، بالتعاون مع أعضاء الفريق الحكومي، مع تأمين احتياجات السياحة من البنية التحتية والخدمات في المحيط السياحي.

يتم ضبط التوازن الموصوف من خلال الخطة الخمسية العاشرة لقطاع السياحة، وفي إطار الخطة الخمسية العاشرة للدولة.

٢-٦ أبعاد العمل السياحي:

يكتسب تنفيذ وزارة السياحة لأهدافها الموصوفة عدداً من الأبعاد المتكاملة أو المتعاكسة، ففيما يتجسد البعد الاقتصادي، في زيادة الإيرادات والاستثمارات السياحية، ونسبة إسهام السياحة في الناتج الوطني الإجمالي، ويتمثل البعد التنموي للسياحة في توليد فرص عمل جديدة وفي مختلف أنحاء البلاد، نجد أن البعد الثقافي ينعكس في الحفاظ على التراث وإغنائه بما يكفل إحيائه في ذاكرة المواطنين والسياح.

ولكن للسياحة أبعاداً أخرى تؤثر من خلالها فيها أو تتأثر، ففيما يكسبها إسهامها في إبراز الصورة الحضارية لسورية ونقلها إلى الوسائل الإعلامية الخارجية، وإلى السياح والزوار، وفي تحفيز الصورة الإيجابية للنشاط السياحي، وإبراز أهميته لدى المواطنين، بعداً إعلامياً هاماً، نجد أن السياحة السورية، تتأثر بالأوضاع الإقليمية في الشرق الأوسط، مما يؤثر على القدوم السياحي إليها، وهو ما يكسبها بعداً سياسياً، تتطلب مواجهته بذل الجهود الكفيلة بتخفيف تأثيره على نمو القدوم السياحي إلى سورية.

٢-٧ مؤشرات الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في سورية وفق المجلس الدولي للسياحة والسفر:

يعتمد قرار المستثمرين في الإقبال على إقامة المشاريع السياحية في دولة ما على مجموعة كبيرة من المؤشرات، التي تبثها الجهات التمثيلية للقطاع الخاص السياحي في العالم، بمعزل عن المعلومات الحكومية. وفي هذا الإطار، أصدر المجلس الدولي للسياحة والسفر عام ٢٠١٠، وهو الجهة التمثيلية الدولية لجميع ممثلي صناعة السياحة والسفر في القطاع الخاص، وبالتعاون مع مركز أكسفورد للأبحاث الاقتصادية، وفي إطار تزويد الفعاليات السياحية والاستثمارية بتوقعات التطور السياحي في دول العالم، التقارير الخاصة للوضع المحقق في قطاعات السياحة والسفر في نهاية عام ٢٠٠٩، والتوقعات المستقبلية لعام ٢٠٢٠، وذلك لـ ١٨١ دولة في العالم، مع تحديد الأوضاع المطلقة والنسبية الإجمالية لتلك الدول، والأوضاع المطلقة والنسبية التفصيلية، حسب المؤشرات العامة للسياحة والسفر.

تأتي أهمية التقرير الذي صدر مؤخراً من أنه يصدر عن جهة مستقلة مرجعية، يعتمد عليها القطاع الخاص السياحي في العالم، لتحديد توجهاته المستقبلية في الاستثمار السياحي وفي تصدير السياح. وقد أورد التقرير الصادر عن المجلس الدولي للسياحة والسفر تحسن ترتيب سورية حسب الحجم النسي للسياحة في الاقتصاد الوطني لست مراتب حيث انتقلت السياحة السورية من المرتبة ٦٣ عالمياً بين ١٨١ دولة إلى المرتبة ٥٧.

نورد فيما يلي خلاصة للمؤشرات الواردة في التقرير الخاص بسورية ويمكن مراجعة الملحق (١) للحصول على معلومات أوفى:

المؤشر السياحي	المحقق في ٢٠٠٨ / مليار ليرة	المحقق في ٢٠٠٩ / مليار ليرة	النمو في عام ٢٠٠٩ %	النسبة من المؤشر الكلي في سورية %
إنفاق السياحة الداخلية	٧٧,١	٧٧,٦	%١	٥
سياحة الأعمال	١٣,٨	١٥,١	%٩,٤	٠,٧
الإنفاق الحكومي على السياحة	٩,٣	١٠,٥	%١٣	٣,١
الاستثمارات السياحية في الخدمة	٣٥,٣	٣٦,٣	%٢,٨	٧,١
إنفاق السياح الدوليين	١٩١,٩	١٨٣,٤	%٦,٦	١٥,٣
التصدير عن طريق السياحة	٥٤,٥	٤١,٢	%٣٢,٢-	٧,٤
إجمالي إنفاق السياحة الدولية والتصدير عن طريق السياحة	٢٢٦,٤	٢٢٤,٦	%٠,٠٨-	٢٣,١
كامل الطلب السياحي	٣٦١,٩	٣٦٤,١	%١+	١٠,٦
الناتج المحلي لصناعة السياحة	١١٩	١٢٨,٤	%٧,٨+	٤,٢

الناتج المحلي لاقتصاد السياحة	٢٩٤,١	٢٩٨,٨	+١,٦%	١١,٢
العمالة في صناعة السياحة	٣٣٩٩٠٠ عامل	٣٥٧٤٠٠ عامل	+٥,٤%	٤,٧
العمالة في اقتصاد السياحة	٧٧٠٤٠٠ عامل	٧٧٢١٠٠ عامل	+٠,٢%	١١,٥

اليورو = ٦٢ ليرة سورية وسطياً

الدولار = ٤٧ ليرة سورية وسطياً

يبين الجدول فيما يخص المقارنة بين ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ نسبة لما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٨، أن أغلب المؤشرات حققت نمواً إيجابياً حيث حقق إنفاق السياح الدوليين ١٨٣,٤ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٧١,٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٦,٦%، كما ارتفع إنفاق سياحة الأعمال إلى ١٥,١ مليار ليرة سورية مقابل ١٣,٨ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٩,٤%، وارتفع الناتج المحلي لصناعة السياحة إلى ١٢٨,٤ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١١٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٧,٨%، ليتجاوز بذلك الناتج المحلي المتوقع لصناعة السياحة في تقرير المجلس الدولي عام ٢٠٠٩ والذي كان ١٠٠,٥ مليار ليرة، وكذلك حقق الناتج المحلي لاقتصاد السياحة ٢٩٨,٨ مليار ليرة مقابل ٢٩٤,١ مليار ليرة بمعدل نمو١,٦% ، ليتجاوز بذلك المتوقع في تقرير المجلس الدولي لعام ٢٠٠٩ والذي كان ٢٧١,٥ مليار ليرة، كما ارتفع الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي بمعدل ١٣%، والاستثمارات السياحية في الخدمة بمعدل ٢,٨% ، ودخول العمالة في صناعة السياحة بمعدل ٥,٤% .. إلا أن نمو تصدير البضائع من خلال السياحة كان سلبياً وبمعدل –٣٢,٢% ، مما يعني أن تسوق السياح خلال زياراتهم السياحية كان أقل من المتوقع وذلك طبيعي في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية، مما أثر على إجمالي الإنفاق الدولي والإنفاق في التصدير من خلال السياحة

ليكون النمو فيه –٠,٠٨% محققاً ٢٣,١% من توفير القطع الأجنبي لسورية.

٣– تطور السياحة السورية بين عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ – مرحلة تحفيز الطلب السياحي:

اعتمد البرنامج التنفيذي لإطلاق الاستثمار السياحي، والذي وضعته وزارة السياحة في عام ٢٠٠٢، أن يتم البدء أولاً بتحفيز الطلب السياحي، بما يكفل توفير عناصر إيجابية للجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية، وهو ما سيؤدي، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى إقبال المستثمرين على المشاريع السياحية، التي تم البدء بالتخطيط لها في الوقت ذاته.

٣–١ إجراءات وزارة السياحة لزيادة عدد السياح بين عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥:

اتخذت وزارة السياحة، وفي إطار الميزانية المخصصة والتي لم تكن تتجاوز في تلك الفترة ما يقابل ١,٥ مليون دولار سنوياً، العديد من الإجراءات المتعلقة بالترويج للسياحة السورية على المستوين العربي والدولي، آخذة في الاعتبار الطاقة الفندقية المتوفرة، ومعتمدة على نتائج المسح الذي أجرته الوزارة في عام ٢٠٠٢ لرصد الأسباب التي تحفز السياح على اختيار سورية كمقصد سياحي، والتي أبرزت أن ٧٧% منهم يأتون نتيجة لنصيحة من صديق، أو شركة سياحية، أو مقال في صحيفة، تصدر في بلادهم يكتبه إعلامي معروف، أو فيلم تسجيلي يعرضه التلفزيون الوطني، استناداً إلى اطلاع مباشر على المنتج السياحي السوري. تم في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ ، وبالتعاون مع السفارات السورية في الخارج، ووزارة الإعلام، ومؤسسة الطيران العربية السورية، التركيز على دعوة مئات الإعلاميين العرب والأجانب، المختصين في السياحة، للاطلاع على المنتج

السياحي السوري، وعرضه في مقالات أو أفلام تلفزيونية، كما تم تنظيم عشرات الرحلات الاطلاعية للشركات السياحية العربية والأجنبية إلى سورية، وعقد ورش عمل في سورية وخارجها، جمعت الشركات السورية مع مئات من نظيراتها العربية والدولية، لعقد الاتفاقات وتحضير حزم البرامج، وعرضها على السياح، بشكل متزامن مع الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية، لتسهيل الدخول إلى سورية، حيث لا تطلب سورية من الأشقاء العرب الحصول على تأشيرة دخول إليها، فيما أصبح ممكناً للسائح الأجنبي القادم عبر شركة سياحية في بلده، الحصول على تأشيرة الدخول في المطارات والمداخل الحدودية لدى الوصول، وبشكل مجاني.

نتج عن مجمل هذه الإجراءات، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الثقافة لتخفيض رسوم الدخول للمواقع الأثرية بنسبة ٥٠%، استعادة واضحة للسياحة الأوروبية، وبالتالي استعادة لنسب الأشغال الجيدة في فنادق المناطق التي تعتمد على السياحة الأوروبية، لتتكامل مع نسب الأشغال الجيدة في باقي المناطق، مما سمح بتشجيع المستثمرين على الاهتمام بالاستثمار السياحي في سورية من خلال تحقق عناصر الجدوى الاقتصادية اللازمة لذلك.

نسبة تأثير وسائل الاتصال على السياح لاتخاذ قرارهم بالقدوم إلى سورية وفق مسح ٢٠٠٢

نصائح

	المجموع	أصدقاء	وزارة السياحة		وزارة السياحة	أخرى
			شركات سياحية	وسائل إعلام	معارض – إنترنيت	
العرب	%٨٣	%٦٩	%١٠	%٤	%٦	%١١
الأجانب	%٥٨	%٢٥	%١٤	%١٩	%٣٣	%٨
عام	%٧٧	%٦٠	%١٠	%٧	%١٢	%١١

٣-٢ النتائج المحققة حتى نهاية عام ٢٠٠٥

نتيجة لما تقدم، استطاعت سورية ابتداءً من عام ٢٠٠٤، الذي كان عام التحول ، وتالياً في عام ٢٠٠٥، واعتماداً على مقوماتها السياحية، آثاراً وطبيعة متنوعة وعيش آمن، تجاوز مفاعيل الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، وتحقيق زيادة كبيرة في أعداد السياح القادمين من مختلف دول العالم، حيث تجاوز عدد السياح الإجمالي في عام ٢٠٠٤ لأول مرة حاجز أربع ملايين سائح مع المغتربين (٤,٠١٧ مليون سائح لعام ٢٠٠٤ مقابل ٢,٧٨٧ مليون سائح لعام ٢٠٠٣ مع احتساب المغتربين) وحاجز ثلاث ملايين سائح دون احتساب المغتربين (٣,٠٣٣ مليون سائح لعام ٢٠٠٤

مقابل ٢,٠٨٥ مليون سائح لعام ٢٠٠٣ دون احتساب المغتربين)، يقيمون في المنشآت الفندقية المصنفة سياحياً، والموزعة في أغلب المناطق التي يؤمها السياح، فيما وصلت العائدات السياحية في عام ٢٠٠٤ إلى مليارين ومائتي مليون دولار مقابل ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ووصل عدد نزلاء الفنادق إلى ١,٣ مليون نزيل فندقي، لعام ٢٠٠٤ مقابل ٨٩٨ ألف لعام ٢٠٠٣ ووصل عدد الليالي الفندقية إلى ٨,٤ مليون ليلة فندقية مقابل ٦,١١٠ مليون في عام ٢٠٠٣، وعدد الليالي السياحية الإجمالية في الفنادق والشقق المفروشة إلى ٢٠,٣ مليون ليلة سياحية في عام ٢٠٠٤ مقابل ١٣,٤ مليون في عام ٢٠٠٣ وعدد الليالي السياحية الإجمالية إلى ٥٥ مليون ليلة سياحية في عام ٢٠٠٤ مقابل ٤٣ مليون ليلة سياحية في عام ٢٠٠٣.

رغم ما تقدم، لم يتجاوز عدد الأسرة المصنفة في الفنادق ٤٣ ألف سرير فندقي في نهاية عام ٢٠٠٥ ، وعدد كراسي الإطعام ٢٢٢ ألفاً، ولم تتجاوز كلفة الاستثمارات الجديدة قيد الإنشاء والمرخصة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الـ ٢٨٧ مليون دولار، مما كان يعكس خللاً في العلاقة بين العرض والطلب، فيما أمكن استيعاب الأعداد المتزايدة من السياح، وخاصة من دول الخليج في الشقق المفروشة والشاليهات المستأجرة مباشرة من أصحابها.

تطلب ذلك البدء بالمرحلة الثانية من برنامج عمل وزارة السياحة: تحريض الاستثمار السياحي.

تطور عدد سياح المبيت العرب

لسنة كاملة (مليون سائح مبيت)

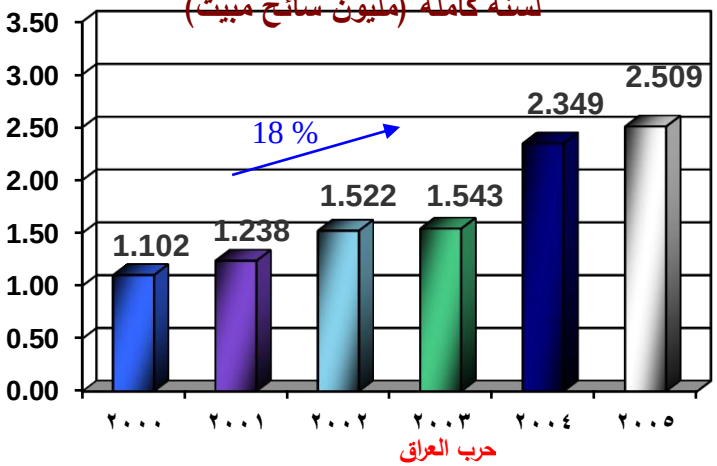

تطور عدد سياح المبيت الأوربيين لسنة

كاملة (ألف سائح مبيت)

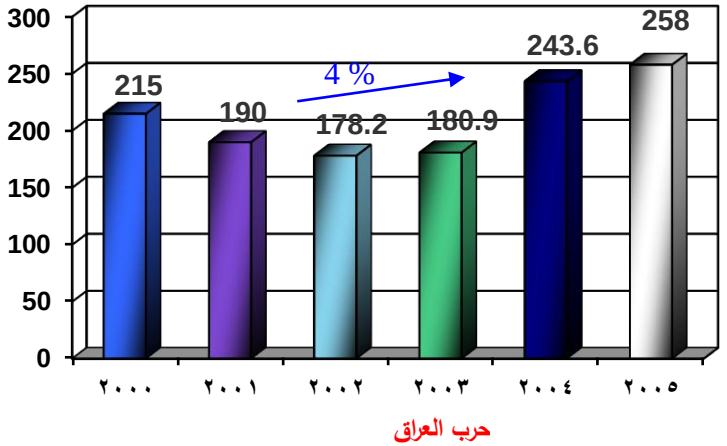

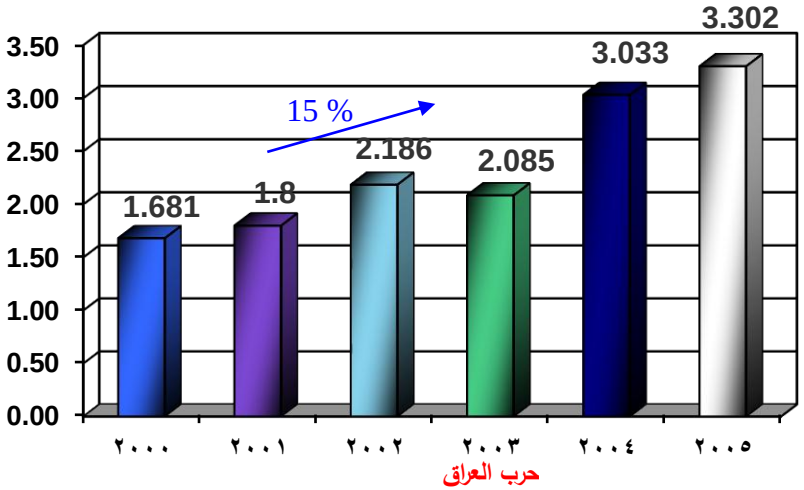

تطور عدد سياح المبيت لسنة

كاملة (مليون سائح مبيت)

تطور إجمالي عدد الليالي السياحية مع المغتربين لسنة كاملة (مليون ليلة)

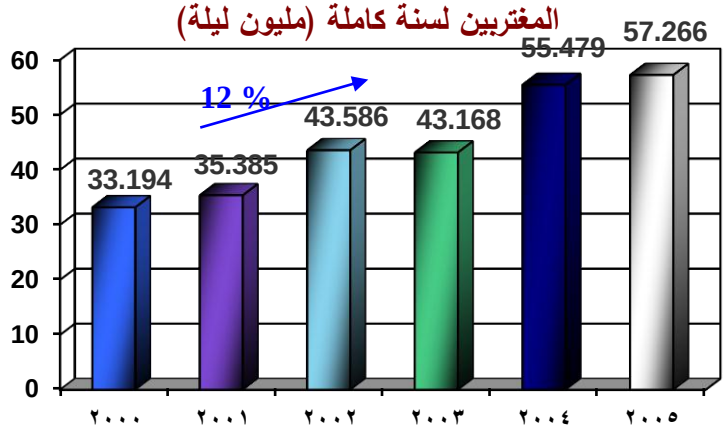

تطور إجمالي عدد الليالي السياحية بدون المغتربين لسنة كاملة (مليون ليلة)

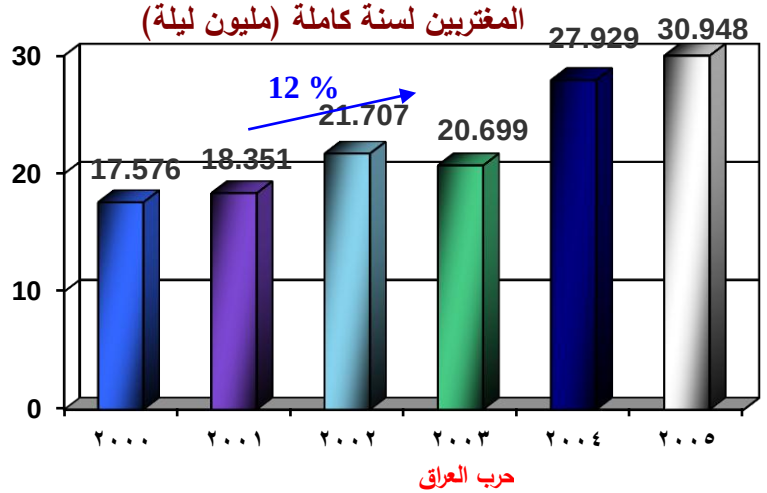

تطور العائدات السياحية مع المغتربين لسنة كاملة (مليار دولار)

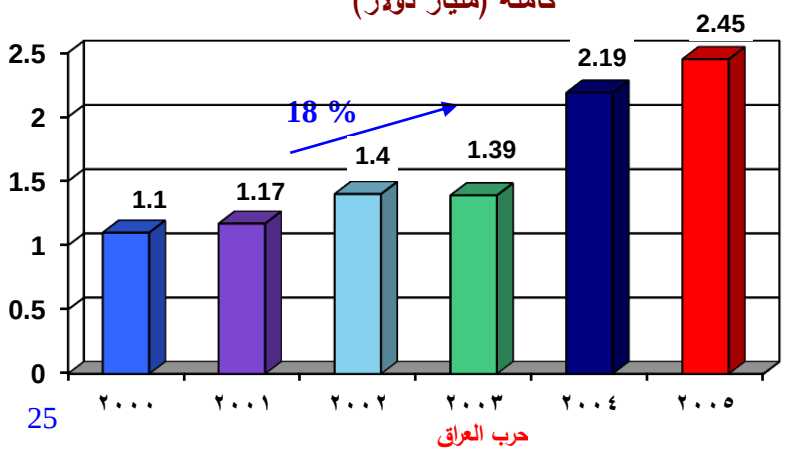

تطور العائدات السياحية بدون المغتربين لسنة كاملة (مليار دولار)

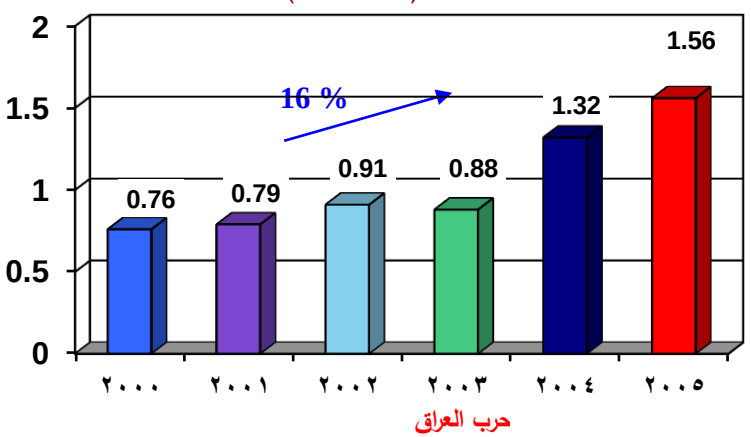

المؤشرات الاقتصادية للإقامة في الفنادق:

تطور عدد نزلاء الفنادق حسب السنوات (ألف نزيل)

مع مغتربين ودون احتساب السوريين المقيمين

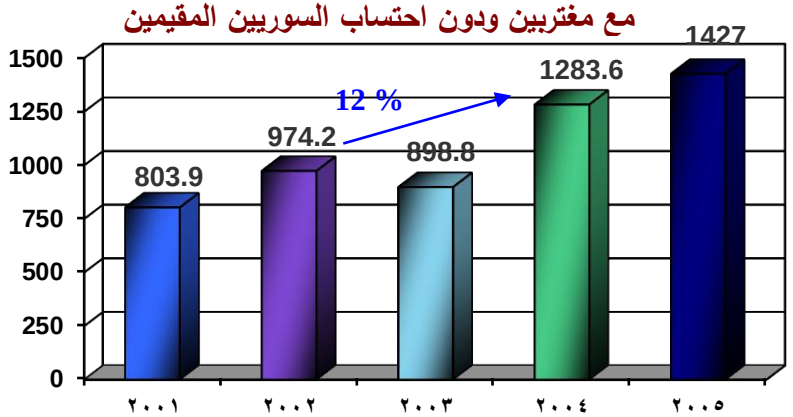

تطور عدد نزلاء الفنادق حسب السنوات (ألف نزيل)

دون المغتربين والسوريين المقيمين

تطور عدد الليالي الفندقية حسب السنوات (مليون ليلة)

مع مغتربين ودون احتساب السوريين المقيمين

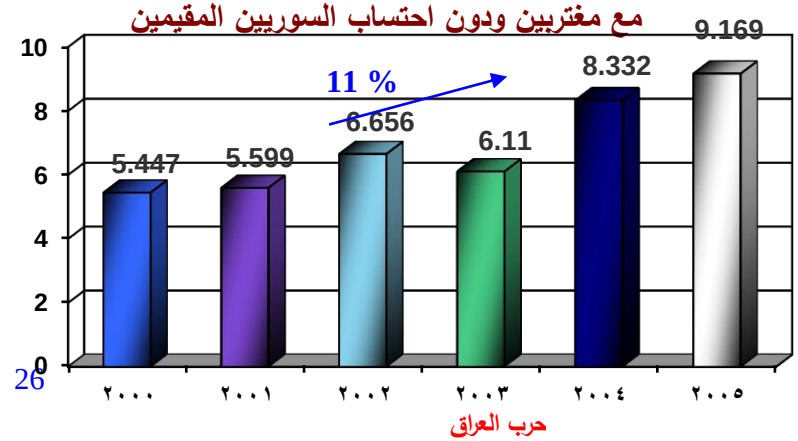

تطور عدد الليالي الفندقية حسب السنوات (مليون ليلة)

دون المغتربين والسوريين المقيمين

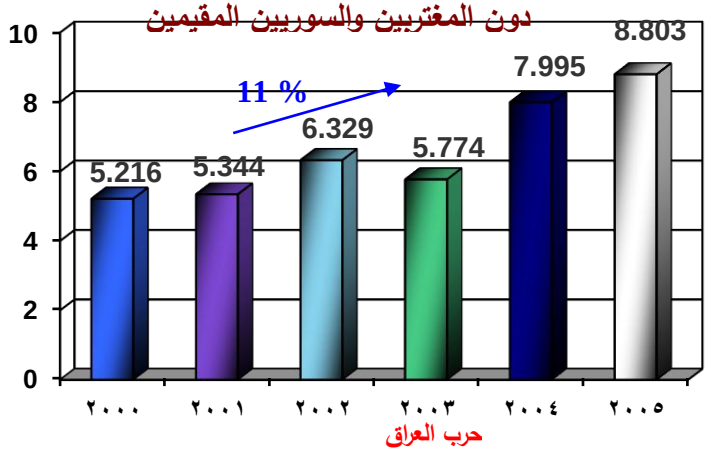

٤- تطور الاستثمار السياحي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ :

حقق الاستثمار السياحي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ نمواً كبيراً، ففيما لم تتجاوز كلفة الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء ٢٨٧ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ولم تتجاوز قيمة الاستثمارات السياحية العاملة في الخدمة حتى نهاية عام ٢٠٠٥، والتي أنشئت طيلة عمر السياحة السورية ٣,٤ مليار دولار، بأسعار عام ٢٠٠٩، نجد أن قيمة الاستثمارات السياحية التي دخلت الخدمة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ قاربت مليار دولار، أي حوالي ثلث إجمالي البنية السياحية المتوفرة في عام ٢٠٠٥ طيلة العقود الماضية ، لتصل القيمة الإجمالية للاستثمارات السياحية في الخدمة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى أربعة مليارات وأربعمائة مليون دولار، فيما وصلت كلفة الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء في نهاية عام ٢٠٠٩، والتي يتوقع أن تدخل فعلاً في الخدمة بحلول عام ٢٠١٤، ودون احتساب ما سيدخل الخدمة بعد ذلك التاريخ، إلى ٦,٣ مليار دولار، لتتجاوز قيمة الاستثمارات السياحية العاملة في الخدمة حالياً بنسبة ١٤٠% ، بما يعني أن تحقيق التوازن بين القدوم السياحي (معدل النمو ١٥% سنوياً أي مضاعفة عدد السياح كل خمس سنوات) والاستثمارات السياحية (مضاعفة الاستثمارات السياحية كل خمس سنوات) سيكون محققاً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ . بالمقابل أنفق المستثمرون في القطاع السياحي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ على المشاريع التي لا تزال قيد الإنشاء ٢ مليار دولار ليكون مجموع الإنفاق الاستثماري السياحي من القطاع الخاص خلال تلك الفترة ما مقداره ٣ مليار دولار فيما لم تتجاوز الاستثمارات المخططة في الخطة الخمسية العاشرة للقطاع السياحي عن ١,٩٦ مليار دولار (لمزيد من المعلومات راجع الجدول الخاص بالتدفقات الاستثمارية في البند ٤-٧).

تم إنجاز ذلك من خلال عدد من المبادرات التي رسمت ملامح بيئة استثمارية جديدة في القطاع السياحي، وحققت استجابة سريعة من قطاع

الاستثمار السياحي السوري والعربي.

٤-١ الإجراءات العاجلة بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ المتخذة لتحفيز الاستثمار السياحي لكي يواكب زيادة عدد السياح:

نظراً لارتفاع نسب الإشغال في الفنادق السورية إلى ٦٥% وسطياً وعلى كامل المناطق السياحية في عام ٢٠٠٤، وتجاوزها ٧٨% في مناطق الطلب العالي كدمشق وحلب، فقد أصبح مدى استجابة قطاع الاستثمار السياحي لتحقيق متطلبات هذه الزيادة عنصراً حاسماً في مسيرة الصناعة السياحية في سورية. من هنا فقد بادرت وزارة السياحة إلى وضع خطة وبرنامج زمني واضحين لإطلاق دور التخطيط السياحي، كما تم الإسراع في إنجاز المشاريع المرخصة قيد الإنشاء والتي كانت متعثرة خلال السنوات السابقة ، حيث تم إدخال حوالي ٣٢٠٠ سرير جديد الخدمة في عام ٢٠٠٥، كما تم معالجة تعثر بعض المشاريع السياحية، من خلال إعادة جدولة ديونها للمصارف السورية، وإعفائها من فوائد الجدولة والتأخير في السداد، إضافة إلى تفعيل آليات التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بعناصر المنتج السياحي السوري، وخاصة السلطات المحلية، وكذلك افتتاح كلية السياحة في حمص، والسماح للقطاع الخاص بافتتاح مدارس ومراكز تدريب فندقية خاصة، إلى جانب المدارس والمعاهد الرسمية الموجودة حالياً، وذلك بغية تأمين الأطر البشرية المؤهلة للعمل في المشاريع الجديدة.

ولما كان من الضروري اتخاذ إجراءات فاعلة للإقلاع بالاستثمار السياحي، فقد أبرزت وزارة السياحة في دراستها التحليلية عن واقع القطاع السياحي، والتي عرضت في اجتماع للمجلس الأعلى للسياحة، ترأسه السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية في ٢٢ أيلول ٢٠٠٤، المتطلبات العاجلة للمرحلة القادمة. ثم عقدت عدة اجتماعات للمجلس الأعلى، بغية تنفيذ توجيهات سيادة الرئيس أثناء ذلك الاجتماع، حيث أقرت حزمة كبيرة من القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية، تعالج مختلف متطلبات تشجيع الاستثمار السياحي، وإزالة العوائق أمامه، سواء كانت تلك الاستثمارات منفذة

على أراض تابعة للقطاع الخاص أم تابعة لجهات حكومية، وكذلك تحسين جودة المنتج السياحي السوري، وتطوير عناصره.

٤-٢ صيغة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي

كانت الصيغة السائدة للاستثمار السياحي تعتمد على قيام المستثمر بالبحث عن أرض مملوكة من القطاع الخاص لشرائها، ومن ثم ترخيصها سياحياً من قبل وزارة السياحة، شريطة أن تكون تلك الأرض ذات صفة تنظيمية سياحية. وكانت هذه الصيغة تقابل بعثرات كثيرة، منها صعوبة تعديل الصفة التنظيمية لأرض ذات صفة سكنية إلى سياحية، نظراً للمدة التي يحتاجها ذلك والتي تمتد لثلاث سنوات على الأقل، في ظل عدم لحظ المخططات التنظيمية للصفة السياحية، كما أن نظام ضابطة البناء للسكن لا يحقق الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية في غالب الأحيان، إضافة إلى أن صغر مساحات الأرض المتاحة للاستثمار السياحي وبسبب نظام الإرث، كان لا يسمح بتشكيل مساحات واسعة ومجدية لإقامة المشاريع عليها.

أقر المجلس الأعلى للسياحة في هذا الإطار، وفيما يخص الأراضي المملوكة من قبل القطاع الخاص، والواقعة ضمن المخططات التنظيمية، الموافقة على دمج العقارات، وتعديل نظام ضابطة البناء بما يتوافق مع متطلبات الجدوى الاقتصادية، وتعديل الصفة التنظيمية السكنية إلى الصفة السياحية، لمشاريع منشآت المبيت، بما كفل انتشاراً أوسع للفنادق في مختلف أنحاء المدينة، وتشجيعاً للاستثمار في فنادق الشقق.

ولكن الإنجاز الأكبر كان في إقرار المجلس الأعلى للسياحة، للصيغة الجديدة المقترحة من وزارة السياحة، وهي صيغة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، والتي تتضمن قيام وزارة السياحة كل عام، باختيار الأراضي القابلة للاستثمار السياحي والمملوكة للجهات العامة والمحققة للجدوى

الاقتصادية وفق خطط وزارة السياحة، ومن ثم التعاون مع السلطات المعنية المركزية والمحلية، والجهات العامة المالكة للأراضي، للتجهيز المسبق لتلك الأراضي والمواقع، وفك التشابكات المتعلقة بملكيتها، وصفتها التنظيمية، ونظم ضابطة البناء، تمهيداً لعرضها للاستثمار، بعد تحديد برامج التوظيف السياحي لتلك المواقع، التي تكفل تنوع المنتج السياحي السوري، وإغنائه بالقيم السياحية المضافة، على أن تقوم الوزارة بعرض الجاهز منها في الملتقيات لصالح الجهات المالكة.

أقر المجلس الأعلى أن تعرض هذه المشاريع في ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، التي أقر عقدها سنوياً، على مجمل الشركاء في العملية الاستثمارية، من مستثمرين، ومطورين، وشركات إدارة فندقية، ومصارف، وبيوت تمويل، ومقاولين، ومكاتب استشارية هندسية، كما ترافق ذلك مع إقرار الإعلان عن صيغ جديدة للاستثمار من خلال تطبيق صيغة الاستثمار BOT لمدة تصل إلى ٤٥ عاماً مع السماح بالتنازل عن المشروع لمستثمر آخر بعد إنجازه بالكامل، ومع إعلان دفاتر الشروط الخاصة بالمشاريع، والتكاليف التقديرية للاستثمارات المطلوبة، كما أقر المجلس صيغاً جديدة للتعاقد، سمحت بأن يتم التعاقد مع مستثمر وحيد إن تقدم بمفرده ودون متقدمين آخرين لمشروع من المشاريع المعروضة في أحد الملتقيات.

أقر المجلس أيضاً نظاماً جديداً خاصاً بالعاملين في المنشآت السياحية، يعتمد على مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين، بما حقق في مجمله، وفي بداية عام ٢٠٠٥، صورة جديدة للبيئة الاستثمارية في القطاع السياحي السوري كما أتاح لوزارة السياحة، من خلال جميع التحضيرات المتكاملة التي تتم للملتقيات، أن تقدم صورة جديدة لبيئة الاستثمار السياحي في سورية، وهي الصورة التي عملت وزارة السياحة، ومن خلال حزمة القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للسياحة، والتدابير التي قامت بها الوزارة، بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية المعنية، على أن تكون مواكبة لمتطلبات تحقيق انطلاقة جديدة للاستثمار السياحي، بما يكفل تأمين البنية الفندقية والسياحية اللازمة لتوفير مستلزمات الطلب المتزايد على المنتج السياحي

السوري، الغني بعناصره الحضارية، والتاريخية، والطبيعية.

جذبت هذه التحضيرات والأهداف المعلنة اهتمام المستثمرين، من خلال الإقبال على شراء دفاتر الشروط، والالتزام الجدي في تقديم العروض الفنية والمالية، مما نجم عنه حصيلة غنية من المشاريع التي تم التعاقد عليها، من خلال ملتقيات سوق الاستثمار السياحي المتتالية، كما سمحت بدخول شركات إدارة فندقية عالمية لأول مرة إلى سورية مثل انتركونتنتال – هوليداي إن – كمبنسكي – موفمبك – روتانا..

٤-٣ قرارات المجلس الأعلى للسياحة التي واكبت عقد ملتقيات سوق الاستثمار :

كان من المهم وبعد عقد أي من الملتقيات تحليل نتائجه، متوافقة مع تحليل ملاحظات المستثمرين التي تم رصدها خلاله، تمهيداً لعرض نتائج التحليل على المجلس الأعلى للسياحة مع اقتراح إصدار القرارات اللازمة، مما أدى لدى صدور تلك القرارات المتتالية إلى إضافة آفاق جديدة للبيئة الاستثمارية في القطاع السياحي.

فبعد اكتمال إجراءات رسو العقود الاستثمارية للمشاريع التي عرضت في ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول، تم تحليل النتائج النهائية والإجراءات اللاحقة لعقده. كان ذلك بهدف توفير الظروف الملائمة التي تكفل نجاحاً أكبر للملتقى الثاني.

عرضت نتائج التحليل في دراسة متكاملة أمام المجلس الأعلى للسياحة مع الاقتراحات اللازمة. وبعد نقاش مستفيض أقر المجلس الأعلى جملة جديدة من القرارات التي شكلت طيفاً متكاملاً لصيغ الاستثمار السياحي المعمول بها في ملتقيات سوق الاستثمار، بشكل متواز مع الطيف المتكامل لبرامج التوظيف السياحي المحققة لتنوع الاستثمارات السياحية.

أقر المجلس قبيل عقد الملتقى الثاني ما يلي:

١. السماح بالتعاقد مجدداً بالتراضي وفي نهاية مدة الاستثمار حسب صيغة BOT لفترة ثانية ومع ذات المستثمر بشروط تعاقدية ومالية جديدة.

٢. السماح بزيادة مدة الاستثمار حسب صيغة BOT لتتجاوز مدة ٤٥ عاماً للمشاريع في المناطق السياحية التنموية.

٣. السماح للمستثمر في مشاريع ملتقيات سوق الاستثمار وفق صيغتي الـ BOT والإيجار بتأسيس شركة سورية وإدخال مساهمين معه على ألا تقل نسبته عن ٥١% وذلك بعد تنفيذ كامل أعمال الهيكل والبنية التحتية للمشروع.

٤. رفع عامل الاستثمار في المشاريع السياحية المعروضة في ملتقى سوق الاستثمار السياحي على أراض مملوكة لوزارة السياحة ليصل إلى ١٠٠% بدلاً من ٤٠% وحسب ضرورات الموقع.

٥. تشميل مشاريع الاستثمار في التدريب الفندقي بالإعفاءات والتسهيلات المعمول بها حسب القرار ١٨٦ بشروط خاصة.

حققت صيغ التعاقد المعمول بها في ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول، مع توسيعها قبيل الملتقى الثاني كما ورد، لدى تطبيقها على المشاريع المعروضة فيه، سواء كانت ضمن الشريحة الأولى والتي عرضت دفاتر شروطها جاهزة في الملتقى، أو الثانية، والتي تضمنت مواقع ترك للمستثمر بيان رؤيته الخاصة لبرنامج التوظيف السياحي الملائم لها، متكاملة مع قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ٦٧ والذي سمح بأن يتقدم مستثمر ذي ملاءة وخبرة خارج ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، بعرض برنامج توظيفي مبتكر من قبله لأرض محددة غير معروضة في أي ملتقى للاستثمار السياحي، وأن يتم التعاقد معه ضمن آلية محددة أقرها المجلس، حققت هذه الصيغ مرونة كاملة أمام المستثمرين، فيما حققت صيغة الـ

BOT بمدد زمنية مريحة مع هوامشها المتعددة، حسب الموقع وبرنامجه التوظيفي وحجم الطلب السياحي عليه وخطط التسويق والترويج له، طيفاً متكاملاً أمام المستثمرين حقق المرونة اللازمة لإعطاء الاستثمار السياحي في سورية انطلاقة جديدة.

أقر المجلس الأعلى للسياحة، وبعد انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الثاني، جملة من القرارات التي أسهمت في إعطاء دفعة جديدة لما قررته الحكومة من دعم لقطاع السياحة، وكان من ذلك الموافقة على إعفاء مشاريع الاستثمار السياحي للأراضي التابعة للدولة المعروضة في ملتقيات سوق الاستثمار السياحي من رسم الطابع لنسختي العقد، والموافقة على منح المشاريع المطروحة من الدرجتين الدولية والممتازة في ملتقيات سوق الاستثمار، التسهيلات المصرفية الواردة في مقترحات الوزارة بهذا الصدد، كما أقر المجلس تشميل المنشآت التعليمية بالقرار ١٨٦ لعام ١٩٨٥ وتعديلاته، وإعفاء المستوردات للمنشآت السياحية لأعمال التجديد والتجهيزات التالفة نتيجة الظروف القاهرة من الرسوم الجمركية، دون التقيد بنسبة ٣ % من رقم أعمال العام السابق لهذه المنشآت.

أقر المجلس أيضاً تعديل القرار رقم /١٩٨/ لعام ١٩٨٧ الخاص بالنظام العمراني للمشاريع والمجمعات والمنشآت السياحية وشروط إقامتها في الساحل والداخل (خارج المخططات التنظيمية)، وذلك بزيادة عامل الاستثمار من ٤٠% إلى ٧٥%، والمساحة المبنية من ١٥% إلى ٢٥%، بما يكفل إعطاء الجدوى الاقتصادية عوامل أكثر إيجابية.

كما أقر وفي إطار تطوير المنتج السياحي، تصديق اتفاقية العمل المشترك بين كل من وزارة السياحة ووزارة الثقافة – المديرية العامة للآثار والمتاحف، بما يكفل قيام وزارة السياحة بالإدارة السياحية للمواقع الأثرية، كما أقر نظام استثمار للمواقع الأثرية، بهدف إقامة نشاطات سياحية، وعروض للصوت والضوء فيها، حيث تم إقرار عرض استثمارات لإقامة عروض الصوت والضوء في ٥ مواقع أثرية كبرى من خلال ملتقيات سوق

الاستثمار السياحي.

أقر المجلس كذلك في حينه حزمة من القرارات التي تكفل تأمين مستلزمات الانطلاق بعملية الاستثمار السياحي، سواء كانت على أراض مملوكة للحكومة أو للقطاع الخاص كان من أهمها:

- تشميل منشآت المجمعات التجارية المتكاملة، المرافقة للمجمعات السياحية، بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمنشآت السياحية، أثناء فترة الإنشاء، تشجيعاً لسياحة التسوق وبشروط خاصة.
- الموافقة على قيام المستثمرين، باستيراد تجهيزات المشاريع السياحية من خلال تمويلها من أموالهم الموجودة في الخارج مباشرة، وعلى استيراد السلع والبضائع اللازمة لتشغيل الأقسام التجارية، في المشاريع السياحية.
- تكليف هيئة تخطيط الدولة بأن ترصد الاعتمادات اللازمة، ضمن موازنات وزارة الإدارة المحلية والوزارات الأخرى، وخاصة وزارة الإسكان والتعمير، لإنجاز المرافق في مناطق المشاريع السياحية.
- الموافقة على قيام وزارة السياحة بترخيص معاهد ومدارس ومراكز سياحية خاصة، تكفل توسيع قدرات تطوير الأطر البشرية.

تكامل هذا، مع مجمل ما قامت به وزارة المالية، من إصلاح للنظام الضريبي والمالي والمصرفي، ومن قرارات جديدة صادرة عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الاقتصاد والتجارة، في توفير البيئة الاستثمارية الجديدة في سورية.

كما أقر المجلس وقبيل عقد الملتقى الثالث إعادة العمل بالإعفاءات الخاصة بالرسوم الجمركية والواردة في القرار ١٨٦ مجدداً للمشاريع

السياحية وإعطاء مزايا خاصة للاستثمار في المناطق التنموية، كما سيرد بيانه لدى تحليل نتائج توزع الاستثمارات السياحية حسب المحافظات في البند (٣ – ١٠).

صدر مؤخراً المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ زيادة مدة الإعفاء الضريبي لتكون ١٠ سنوات بدلاً من ٧ سنوات وذلك للمنطقة الشرقية (دير الزور والرقة والحسكة) كما أقر المجلس الأعلى للسياحة مؤخراً ضم محافظة القنيطرة أيضاً إلى ذلك الإعفاء الإضافي، كما صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٣) تاريخ ٥/٤/ ٢٠١٠ والخاص بإطلاق مشاريع التلفريك كما أصدرت الوزارة التعليمات التنفيذية لمشاريع التلفريك بناء على ذلك كما صدر في الشهر الرابع من عام ٢٠١٠ القانون الخاص بإحداث مؤسسة ضمان القروض وتدرس الحكومة إصدار النص التشريعي اللازم لترخيص بنوك الاستثمار.

٤-٤ الإجراءات التحضيرية والمواكبة لعقد ملتقيات الاستثمار السياحي:

تم أيضاً إقرار إنجاز وزارة السياحة، وخلال الفترة الفاصلة بين ملتقيين متتاليين، للإجراءات التالية:

- تشكيل فرق العمل اللازمة لمتابعة مسح الأراضي والمواقع القابلة للاستثمار السياحي، وتحديد برامج التوظيف السياحي التي تحقق الجدوى الاقتصادية والسياحية وتتلاءم مع سياسات التنمية السياحية، من حيث ضرورات إغناء المنتج السياحي، والحفاظ على البيئة، وتناسب الموقع والمحيط مع نوع الاستثمار السياحي، وتحقيق متطلبات التنمية السياحية، وتوزع الاستثمارات في مختلف مناطق القطر، مع مراعاة الطلب السياحي القائم ومعدلات زيادته من خلال وضع الخطط اللازمة للتسويق وإعلانها.

- تحديد الإجراءات اللازمة لتحضير تلك الأراضي لتكون جاهزة للعرض في الملتقى التالي وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ والأطر الزمنية لإنجاز ذلك.
- تصنيف تلك المواقع في شريحتين :

١- تضم الشريحة الأولى المواقع إلى يتم إنجاز الإجراءات التحضيرية لعرضها، وبرامج التوظيف السياحي الملائمة لها، وتحضير دفاتر الشروط الفنية الخاصة باستثمارها قبل انعقاد الملتقى.

٢- تضم الشريحة الثانية المواقع التي تعرض للترويج الاستثماري، على أن يتم استكمال الإجراءات اللازمة للتحضير خلال فترة محددة بعد الملتقى، في حال أبدت جهات استثمارية اهتماماً بها.

كما تم إقرار قيام الوزارة قبيل انعقاد ملتقيات سوق الاستثمار السياحي بما يلي:

١- تحضير المعلومات اللازمة حول مواقع الاستثمار والبروشورات والصور لجميع المواقع، وكذلك اعتماد المحددات التوظيفية السياحية المقترحة، والمعلومات اللازمة حول نظم الاستثمار السياحي الحالية، وتطور واقع الطلب السياحي في سورية وآلية العمل في الملتقى.

٢- تحضير دفاتر الشروط المالية والقانونية الخاصة لكل موقع من تلك المواقع، مع تحديد صيغة الاستثمار وخطط الترويج والتسويق لمنطقة الموقع المعروض للاستثمار ، وعرض تلك الدفاتر في الملتقى مع إرفاق المخططات المتعلقة بكل مشروع ونموذج طلب حجز الموقع.

٣- دعوة رجال الأعمال والشركات الاستثمارية وشركات الإدارة الفندقية والمصارف العامة والخاصة والوزارات والجهات ذات العلاقة وكافة

الشركاء في مجال الاستثمار السياحي لحضور الملتقى.

٤- تنظيم جولات ميدانية اطلاعية للمستثمرين الراغبين لزيارة الأراضي المعروضة للاستثمار السياحي، بما يكفل معاينتها على أرض الواقع، وقبل انعقاد الملتقى.

٥- الإعلان في الصحف السورية عن المشاريع المعروضة في الملتقى، مع إرفاق جداول التكاليف المالية الإجمالية التقديرية والأولية لكل مشروع.

أقر المجلس أيضاً أن:

١- يتقدم رجال الأعمال والشركات الاستثمارية المشاركين في الملتقى بطلباتهم الخطية المتضمنة رغباتهم الاستثمارية المبدئية، وذلك خلال انعقاد الملتقى، أو ضمن الفترة المحددة في الإعلان، لدى سكرتارية الملتقى أو في مقر وزارة السياحة، على أن يحدد في الطلب اسم الموقع المراد استثماره، والموافقة على البنود الرئيسية في البرنامج التخطيطي والاستثماري المعتمد للموقع المذكور، والموافقة على صيغة الاستثمار المحددة، ودفتر الشروط الخاصة بالموقع، وذلك وفق النموذج المعتمد من قبل وزارة السياحة.

٢- تسير الإجراءات التعاقدية في الملتقى للمواقع المعروضة فيه كما يلي:

- يتم إبلاغ كل مستثمر، وبعد انتهاء الفترة المحددة لتقديم طلبات الحجز، الموافقة المبدئية على حجز الموقع الذي حدده في طلبه، على أن يتقدم، خلال المدة المحددة في كتاب إبلاغ الموافقة المبدئية، إلى الوزارة، بكفالة مصرفية مصدقة بما يعادل ١% من التكاليف المالية الإجمالية التقديرية والأولية والمعلنة للمشروع.

- لا يقبل أي طلب يقدم من أي مستثمر خارج المهل المحددة في الإعلان، للتقدم للاستثمار لأي موقع تم حجزه لصالح مستثمر آخر أو عدة مستثمرين ضمن المدد المحددة أعلاه، وذلك في أي من المراحل المشار إليها آنفاً.
- يحق للمستثمر تقديم طلب واحد فيما يتعلق بالرغبة في استثمار موقع محدد، فيما يحق له التقدم بعدة طلبات تخص الرغبة باستثمار عدة مواقع، بحيث يقدم طلباً خاصاً لكل موقع.
- تقوم الوزارة بإعلام المستثمرين الذين اكتملت طلبات الحجز التي تقدموا بها مع الكفالة المصرفية المطلوبة بقبول طلبهم والمهل التي يجب خلالها أن يتقدموا بعروضهم الفنية والمالية وفق أحكام دفاتر الشروط.
- يتقدم المستثمرون بعروضهم الفنية والمالية ضمن المهل المحددة لذلك.
- يتم تحديد جلسة علنية لفض العروض المالية وتحديد العرض الأفضل اقتصادياً والمحقق للجدوى الاقتصادية المعتمدة من قبل الوزارة والجهة المالكة.
- تقوم الوزارة وفي حال عدم التوصل إلى صيغة تعاقد ملائمة لكافة الأطراف بإعادة الإعلان عن الموقع مجدداً وحسب الصيغة المبينة في الإعلان الخاص بالمشاريع المعروضة.
- تعلن الوزارة عن المواقع التي لم يتقدم لها أحد أثناء الفترة المحددة لانعقاد الملتقى، وعن استمرار قبول الطلبات لاستثمارها بنفس الشروط المبينة أعلاه، حيث يتم حجز أي موقع منها لدى تقدم أي مستثمر بطلب يبين فيه قبوله للبرنامج التخطيطي وصيغة الاستثمار، مرفقاً بكفالة مصرفية مصدقة بقيمة ١% من التكاليف الإجمالية الأولية التقديرية للمشروع وحسب الصيغة المبينة أعلاه.

- تطبق على مشاريع منشآت الإقامة السياحية المعروضة في ملتقى سوق الاستثمار السياحي كافة الإعفاءات والتسهيلات المعمول بها وخاصة:

١- الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب أثناء فترة الإنشاء.

٢- السماح باستيراد مواد البناء والأدوات والتجهيزات وسيارات العمل والأثاث معفاة من الرسوم الجمركية أثناء فترة الإنشاء.

٣- الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب لمدة سبع سنوات ابتداءً من بدء التشغيل.

٤- تطبيق أسلوب ضريبة الدخل المقطوع على الأرباح ابتداءً من السنة الثامنة للتشغيل وبنسبة ٢,٥% من الإيرادات مهما بلغت الأرباح.

٥- السماح بتحويل مدفوعات المستثمر بالنقد الأجنبي إلى الخارج بعد مرور خمس سنوات على بدء الاستثمار، وتحويل أرباح وفوائد رأس المال الخارجي إلى الخارج بالنقد الأجنبي.

٤-٥ نتائج ملتقيات سوق الاستثمار السياحي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس:

لاقت ملتقيات سوق الاستثمار السياحي نجاحاً كبيراً ونتج عن أعمالها التعاقد على عدد كبير من المشاريع الموزعة في أغلب المحافظات.

يبين الملحق (٢) قائمة بالمشاريع التي تم التعاقد على إنشائها من خلال ملتقيات الاستثمار واتفاقيات التطوير (٤٧) مشروعاً مع كلفها الاستثمارية بمجموع يساوي (١٠٧,٩ مليار ليرة = ٢,٣ مليار دولار) فيما يبين الملحق (٣) قائمة بالمشاريع قيد التعاقد من خلال ملتقيات سوق الاستثمار

السياحي مع كلفها الاستثمارية (١٩) مشروعاً بمجموع (١٩ مليار ليرة = ٤١٣ مليون دولار).

ونبين فيما يلي مراحل تطور العمل في المشاريع المشار إليها:

i. ٤ مشاريع تم افتتاحها بكلفة ١,٤ مليار ليرة.
ii. ١٦ مشروع تم التعاقد وتسليم الأرض وتقديم الاضبارة التنفيذية وهي قيد التنفيذ بكلفة ٢٧ مليار ليرة.
iii. ١٩ مشروع تم التعاقد وتسليم الأرض وقيد تقديم الإضبارة التنفيذية بكلفة ٧٢,٣ مليار ليرة.
iv. ٨ مشاريع تم التعاقد وقيد تسليم الموقع ٦,٢ مليار.
v. ٩ مشروع قيد التعاقد بكلفة ٦,٦ مليار ليرة.
vi. ١٠ مشاريع قيد فض العروض بكلفة ١٢,٣ مليار.

٤-٦ المشاريع السياحية المرخصة على أراض مملوكة للقطاع الخاص:

لم تتوقف استجابة قطاع الاستثمار السياحي مع الإجراءات التي اتخذتها الوزارة، على الإقبال على الاستثمار على المشاريع المعروضة في ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، والتي تركزت على الأراضي العائدة للجهات العامة، بل امتدت تلك الاستجابة، وبسبب أجواء الثقة التي أشاعتها ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، إلى الإقبال على شراء أراض من أصحابها، وعلى ترخيصها سياحياً، وذلك بعد أن أقر المجلس الأعلى للسياحة عدداً من القرارات، التي سهلت عملية تعديل الصفة التنظيمية، ونظام ضابطة البناء، بما يتوافق مع متطلبات الجدوى الاقتصادية، وكذلك تسهيل دمج العقارات لتشكيل مساحات واسعة قابلة للاستثمار السياحي، علماً بأن المزايا والإعفاءات الخاصة بالاستثمار السياحي لا تفرق بين المشاريع المنفذة

على أراض تابعة للجهات العامة أو أراض مملوكة من القطاع الخاص، كما أنها لا تفرق في ذلك بين مستثمر سوري أو عربي أو أجنبي.

يبين الجدول التالي توزع المشاريع على الأراضي الخاصة وفق المحافظات:

دمشق	ريف	حلب	اللاذقية	طرطوس	حمص	حماه	ادلب	درعا	سويداء	دير الزور	الرقة	الحسكة
١٤	٩٠	٣٢	٥٦	٦٢	٥٦	٢٠	١٦	٩	١٣	٢	٢٥	١٢

٤-٧ تدفق الاستثمارات السياحية الجديدة وفرص العمل السنوية:

وصلت قيمة الاستثمارات قيد الإنشاء حتى نهاية عام ٢٠٠٩ والمتوقع إنجازها حتى عام ٢٠١٤ إلى (٢٩٥ مليار ليرة سورية) أي ٦,٣ مليار دولار، وذلك كما يلي: ٤ مليار دولار استثمارات صادرة برخص إشادة (أراض مملوكة للقطاع الخاص) + ٢,٣ مليار دولار استثمارات ناجمة عن عقود تم توقيعها من خلال ملتقيات سوق الاستثمار الأول والثاني والثالث والرابع والخامس واتفاقيات التطوير، وذلك دون احتساب الكلف الاستثمارية للمشاريع التي يمتد تنفيذها لما بعد ٢٠١٤: ٧٠٠ مليون دولار / كلف استثمارية لمراحل من المشاريع المشار إليها أعلاه يمتد تنفيذها لما بعد ٢٠١٤ / + ٠,٤١٣ مليار دولار / كلفة المشاريع قيد التعاقد وفق ملتقيات سوق الاستثمار السياحي.

رخص إشادة على أراض مملوكة للقطاع الخاص:

الكلفة الإجمالية: /٣٩٩٦/ مليون دولار

٢٠٠٣	٦١	مليون دولار
٢٠٠٤	١٣٩	مليون دولار
٢٠٠٥	١٨٢	مليون دولار
٢٠٠٦	٥٠٠	مليون دولار
٢٠٠٧	٩٠٢	مليون دولار
٢٠٠٨	١٠٠٤	مليون دولار
٢٠٠٩	١٢٠٨	مليون دولار

تطور الاستثمارات في المشاريع السياحية الجديدة (إجمالي)

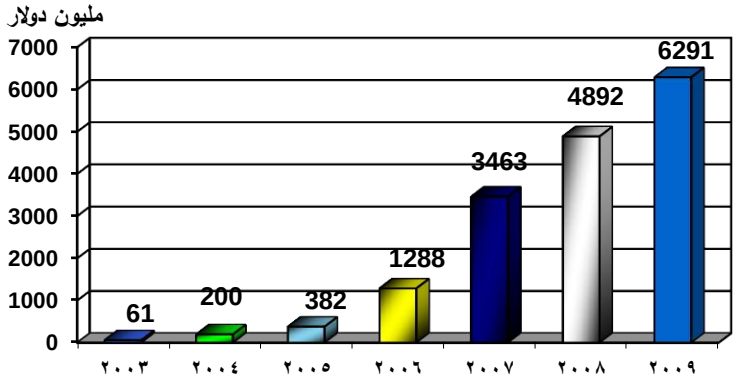

ملتقيات سوق الاستثمار السياحي والاتفاقيات:

الكلفة الإجمالية لما تم التعاقد عليه: /٢٢٩٥/ مليون دولار – الترتيب حسب تواريخ تصديق لعقود

٢٠٠٦	٤٠٦	مليون دولار / متعاقد عليها – ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول واتفاقيات تطوير
٢٠٠٧	١٢٧٣	مليون دولار / متعاقد عليها – ملتقى سوق الاستثمار السياحي الثاني والثالث واتفاقيات تطوير
٢٠٠٨	٤٢٥	مليون دولار

٢٠٠٩ ١٩١ مليون دولار

مجموع الاستثمارات قيد الإنشاء (عقود + رخصة إشادة) حتى نهاية ٢٠٠٩ بلغ ٦,٣ مليار دولار

المشاريع قيد فض العروض والتعاقد

٢٠١٠ ٤١٣ مليون دولار قيد فض العروض وقيد تصديق العقود

عدد الأسرة وكراسي الإطعام وإجمالي الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء والعاملة في الخدمة وتدفق الاستثمارات السنوي وفرص العمل في قطاع البناء وفي القطاع السياحي حسب الوضع الاستثماري في نهاية عام ٢٠٠٩

	قبل ٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	حتى ٢٠١٤
الأسرة قيد الإنشاء		٠	١٤٢٨	٢٢٦٧	١٨١٧٤	١٨١٤٦	١٠٤٥٨	١٧٥٣٧	٦٨٠١٠
المجموع				٣٦٩٥	٢١٨٦٩	٤٠٠١٥	٥٠٤٧٣	٦٨٠١٠	
الكراسي قيد الإنشاء		٠	١١٣٣٨	٢١٥٤٥	٦٦٤٨٩	٥٦٨٩٦	٤٢٥٧٦	٦١٤٦٩	٢٦٠٣١٣
المجموع				٣٢٨٨٣	٩٩٣٧٢	١٥٦٢٦٨	١٩٨٨٤٤	٢٦٠٣١٣	
قيمة الاستثمارات قيد الإنشاء/مليون ليرة		٢٨٦٧	٦٥٣٤	٨٥٥٦	٤٢٥٨٢	١٠٢٢٢٥	٦٧١٦٣	٦٥٧٥٣	٢٩٥٦٨٠

المجموع/مليون ليرة			٩٤٠١	١٧٩٥٧	٦٠٥٣٩	١٦٢٧٦٤	٢٢٩٩٢٧	٢٩٥٦٨٠
قيمة الاستثمارات قيد الإنشاء/مليون دولار	٦١		١٣٩	١٨٢	٩٠٦	٢١٧٥	١٤٢٩	١٣٩٩
المجموع/مليون دولار			٢٠٠	٣٨٢	١٢٨٨	٣٤٦٣	٤٨٩٢	٦٢٩١
تدفق الاستثمارات قيد الإنشاء سنوياً/مليون ليرة			٤٧٨	٢٥١٥	٩٦١٢	١١٦٩٢	٢٧١٢٧	٣٨٣٢١
تدفق الاستثمارات قيد الإنشاء سنوياً/مليون دولار			١٠	٥٣,٥	٢٠٤,٥	٢٤٨,٧	٥٧٧	٨١٥
فرص العمل في قطاع البناء			٠	٥٦٥	١٦٢٣	١٣٤٦٦	٢١٦٥٦	٢٧٣٣٣
الأسرة الموضوعة بالخدمة سنوياً	٣٥٢٥٣	٣٦٧٥	١٠٧٥	٣٢٠٨	٢٣٣٠	١٥٥٤	١٥٠٨	٢٣١٨
المجموع		٣٨٩٢٨	٤٠٠٠٣	٤٣٢١١	٤٥٥٤١	٤٧٠٩٥	٤٨٦٠٣	٥٠٩٢١

	قبل ٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	حتى ٢٠١٤
الكراسي الموضوع بالخدمة سنوياً	١١٥٨٧١	٣٩٧٢٨	١٥٦٣٥	٥١٠٩٥	٤٩٢٢٣	١٨٨٢٨	٩٥٧٨	٢٤٧٠٣	٥٨٤٩٧٤
المجموع		١٥٥٥٩٩	١٧١٢٣٤	٢٢٢٣٢٩	٢٧١٥٥٢	٢٩٠٣٨٠	٢٩٩٩٥٨	٣٢٤٦٦١	

فرص العمل في الفنادق والمطاعم فقط	٤٣٢١٧	٨٩٢٨	٣٢٦٤	١٠٤٤٦	٩٤٥٨	٤٠٩٩	٢٥٨٨	٥٥٧٥	١٧١٠٠٠
المجموع		٥٢١٤٥	٥٥٤٠٩	٦٥٨٥٥	٧٥٣١٣	٧٩٤١٢	٨٢٠٠٠	٨٧٥٧٥	
الاستثمارات الموضوعة بالخدمة/مليون ليرة	١١٠٩٢٠	١٩٥٠٥	٦٩٠٩	٢١٨٠٨	١٩١٢٩	٦٤٨٦	١٣٥٨٣	٨٩٣٠	٤٩٨٢٠٠
المجموع/مليون ليرة		١٣٠٤٢٥	١٣٧٣٣٤	١٥٩١٤٢	١٧٨٢٧١	١٨٤٧٥٧	١٩٨٣٤٠	٢٠٧٢٧٠	
الاستثمارات الموضوعة بالخدمة/مليون دولار	٢٣٦٠	٤١٥	١٤٧	٤٦٤	٤٠٧	١٣٨	٢٨٩	١٩٠	١٠٦٠٠
المجموع/مليون دولار		٢٧٧٥	٢٩٢٢	٣٣٨٦	٣٧٩٣	٣٩٣١	٤٢٢٠	٤٤١٠	
فرص العمل المباشرة بالمنشآت السياحية/متضمنة الفنادق والمطاعم إضافة إلى المواقع السياحية الأخرى	٩٢٨٢٥	١٤٠٧٢	٤٧٨٩	١٤٩٩٠	١٢٦٢٤	٦٢٧٦	٤٦٩٩	٨٨٢٠	
المجموع		١٠٦٨٩٧	١١١٦٨٦	١٢٦٦٧٦	١٣٩٣٠٠	١٤٥٥٧٦	١٥٠٢٧٥	١٥٩٠٩٥	

يبين الجدول أن إجمالي الاستثمارات الجديدة (قيد الإنشاء) حسب الوضع الاستثماري المحقق حتى نهاية عام ٢٠٠٩، والتي ستدخل الخدمة تباعاً حتى عام ٢٠١٤، يصل إلى ٢٩٦ مليار ليرة، وأن إجمالي الأسرة الجديدة التي من المتوقع أن تدخل الخدمة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ سيصل إلى ٦٨٠١٠ سرير، بما يجعل إجمالي الأسرة العاملة في الخدمة في نهاية ٢٠١٤ يصل إلى ١١٨٩٣١ سريراً، كما يبين أن إجمالي كراسي الإطعام المتوقع دخولها لذات الفترة يصل إلى ٢٦٠٣١٣ كرسي إطعام، بما يجعل إجمالي كراسي الطعام العاملة في الخدمة يصل بحلول نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٥٨٤٩٧٤ كرسياً.

ويبين الجدول أيضاً أن قيمة الاستثمارات السياحية في الخدمة ستتجاوز ١٠,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢.

كما يبين الجدول أن فرص العمل المحققة في قطاع البناء، والناجمة عن الاستثمار السياحي وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٩ وبحدود ٢٧٣٣٣ عامل بناء، وأن عدد فرص العمل في الفنادق والمطاعم فقط بنهاية عام ٢٠١٤، ولدى دخول المنشآت الجديدة في الخدمة، سيصل إلى ١٧١٠٠٠ عامل.

السنوات	النمو العام لكل من الأسرة، الغرف والفنادق للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩			
	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرّة	عدد الأسرة الجديدة في الخدمة
٢٠٠٠	٤٦٦	١٥٤٥٢	٣٤٢٠٩	–
٢٠٠١	٤٧٣	١٥٧٠٥	٣٤٥٣٧	٣٢٨

٢٠٠٢	٤٨٤	١٦٠٤٢	٣٥٢٥٣	٧١٦
٢٠٠٣	٥١٨	١٦٩٦٦	٣٨٩٢٨	٣٦٧٥
٢٠٠٤	٥٢٣	١٧٢٦٧	٤٠٠٠٣	١٠٧٥
٢٠٠٥	٥٥٥	١٨٢٩٣	٤٣٢١١	٣٢٠٨
٢٠٠٦	٦٠٣	٢٠١١٠	٤٥٥٤١	٢٣٣٠
٢٠٠٧	٦٣٢	٢٠٨٦٣	٤٧٠٩٥	١٥٥٤
٢٠٠٨	٦٥١	٢١٧٣٥	٤٨٦٠٣	١٥٠٨
٢٠٠٩	٦٨٧	٢٣١٨٢	٥٠٩٢١	٢٣١٨

(بيّن مسح قامت به وزارة السياحة أن عدد نزلاء الفنادق من السياح القادمين إلى سورية وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٢ مليون نزيل فندقي بمعدل نمو سنوي ١١% كما أن عدد الأسرة الإجمالي في مواقع الإقامة، التي تعمل في إطار صلاحيات السلطات المحلية خارج التصنيف السياحي للشاليهات والمخيمات ودون احتساب الشقق المفروشة، وصل إلى ٥٥ ألف سرير).

٤-٨ تطور الاستثمارات السياحية التي دخلت الخدمة حتى عام ٢٠٠٩

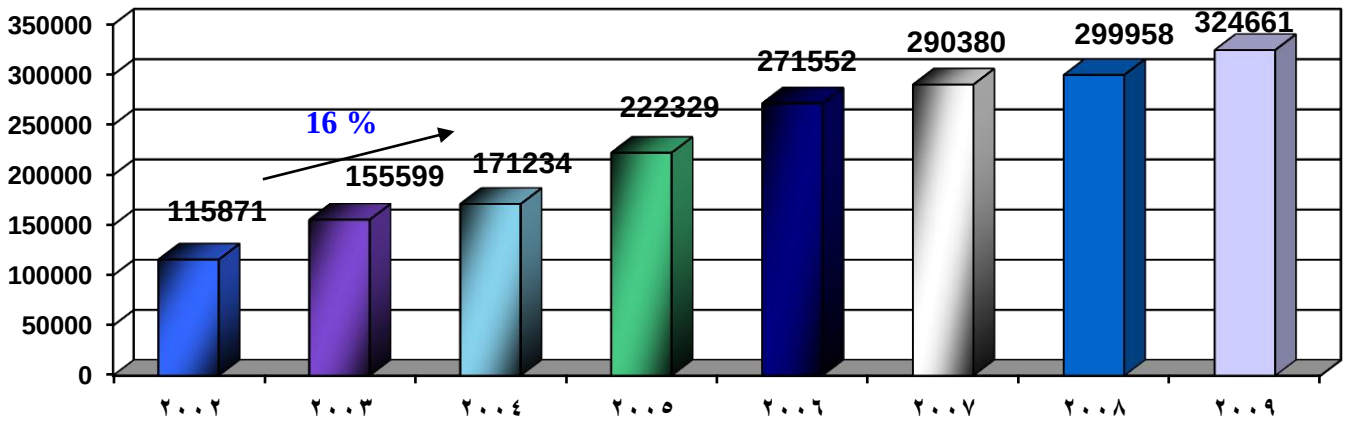

عدد الكراسي في الخدمة

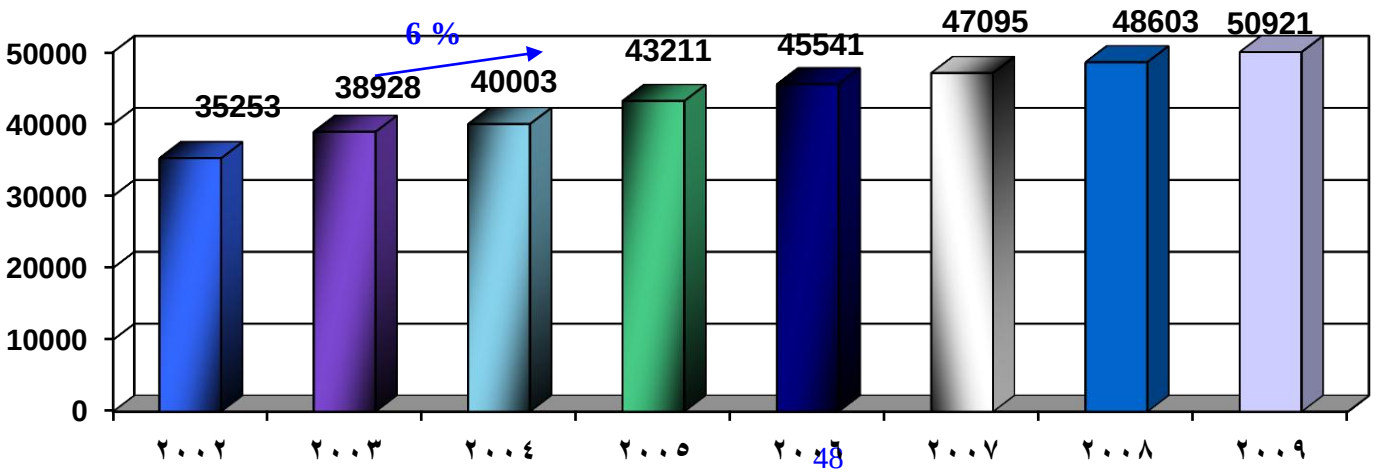

الأسرة في الخدمة

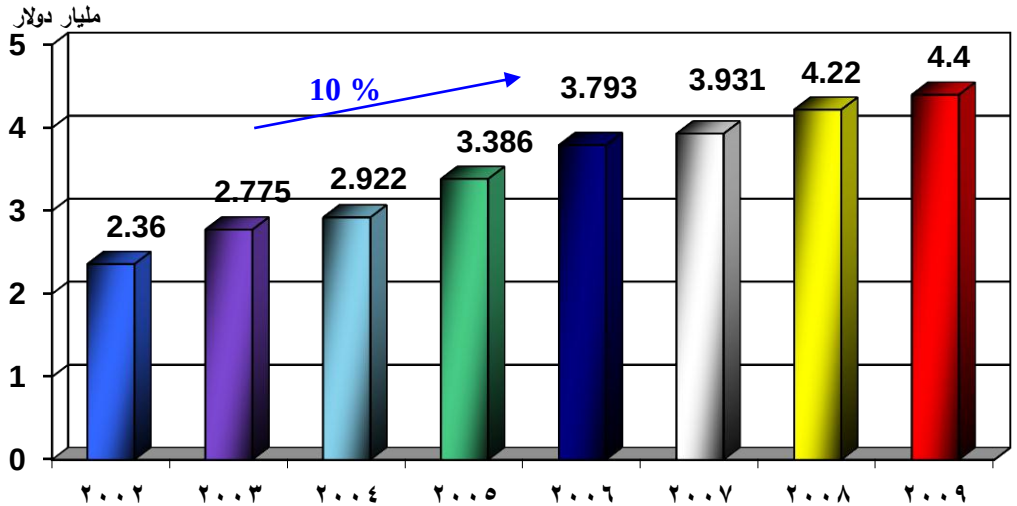

الاستثمارات

في الخدمة

يعود تطور الاستثمار في قطاع المطاعم بشكل أسرع منه في قطاع الفنادق، إلى لجوء السياح العرب (٥٩% من السياح) لاستئجار الشقق المفروشة في ظل عدم توفر الشقق الفندقية في سورية بشكل كاف ، مع إقبالهم على ارتياد المطاعم، إضافة إلى طلب السوريين المقيمين عليها، مما جعل الطلب على المطاعم أكبر بكثير مما هو على قطاع الفنادق، وهو ما جعل وزارة السياحة تسعى لتوجيه البرامج التوظيفية للاستثمارات الجديدة لتتضمن فنادق الإقامة (الشقق الفندقية).

٤-٩ نسب الإشغال في الفنادق السورية:

تحقق الفنادق السورية نسب إشغال مرتفعة بشكل عام، حيث وصلت نسبة الإشغال على مدار السنة للفنادق السورية في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧% فيما حققت دمشق و طرطوس أعلى نسبة إشغال وسطية وصلت إلى ٧٦%، تلتها درعا بنسبة ٧٤%، فيما كان أدنى إشغال فندقي قد وصل إلى ٥٠% في الحسكة.

يبين الجدول التالي الليالي الفندقية بملايين الليالي للعرب والمغتربين والأجانب والسوريين المقيمين والمغتربين حسب توزع إقامتهم في المحافظات ونسب الإشغال المحققة بنهاية على ٢٠٠٩.

المحافظة	عدد الأسرة	ليالي فندقية عرب وسوريين مغتربين	ليالي فندقية سوريين مقيم	ليالي فندقية أجانب	مجموع الليالي	نسبة الإشغال
دمشق	١٥,٥٤٤	٢,٠٨٥,٧٥٢	٤١٤,٢١١	١,٧٨٦,٩٥٥	٤,٢٨٦,٩١٨	%٧٦
ريف دمشق	٩,٢٢٩	٩١٤,٨١٨	٣,٦٩٥	١,١٠٧,٢٢٤	٢,٠٢٥,٧٣٧	%٦٠
حلب	٦,١١٤	٧٥٠,٦٧٥	١٩٠,٥٤١	٤٨٩,٦٩٢	١,٤٣٠,٩٠٧	%٦٤
حمص	٤,١٢٦	٤٦٧,٧٥٥	٥٣,٧٣٨	٤١٧,٢٦٣	٩٣٨,٧٥٦	%٦٢

اللاذقية	٧,٥٥١	٨٧١,٠٩٩	١٠٥,٧٩٠	٧٤٨,٩٦٤	١,٧٢٥,٨٥٣	**%٦٣**
درعا	٥٧٩	٨٢,٧٩٩	١,٥٦٧	٧٢,٠٤٨	١٥٦,٤١٤	**%٧٤**
طرطوس	٣,٠٥٨	٤٠٧,٠٦٣	٩٨,٦٩٣	٣٤١,١٥٩	٨٤٦,٩١٥	**%٧٦**
الحسكة	١,٠٦٩	١٥٠,٢٥٧	٥,٧٩٦	٣٧٤٨١	١٩٣,٥٣٤	**%٥٠**
حماه	١,٠٢٧	١٣٥,٧٨٥	٢٨,٠١٠	١٠٥,٣١٠	٢٦٩,١٠٥	**%٧٢**
دير الزور	١,٧٣٣	٢٠٠,٣٤١	١٠,٨٣٤	١٩١,٢٩١	٤٠٢,٤٦٦	**%٦٤**
الرقة	٤٢٠	٤٣,٠١٨	١٧,١٧١	٤٢,٦٥٨	١٠٢٨٤٧	**%٦٧**
ادلب	٣٩٢	٤٠,٣٤٣	٣,٥٠٢	٤٠,٥٧٦	٨٤,٤٢١	**%٥٩**
مجموع	**٥٠,٨٤٢**	**٦,١٤٩,٧٠٣**	**٩٣٣,٥٤٨**	**٥,٣٨٠,٦٢١**	**١٢,٤٦٣,٨٧٢**	**%٦٧**

يبين الجدول أن نسب الإشغال بشكل عام تحقق الجدوى الاقتصادية وفي جميع المناطق، وتبرز أهمية إطلاق الاستثمار السياحي في محافظات لا تتوفر فيها الإقامة الفندقية كالسويداء والقنيطرة مع قرب افتتاح فنادق في السويداء هذا العام.

نسب الإشغال في المحافظات على مدار السنة

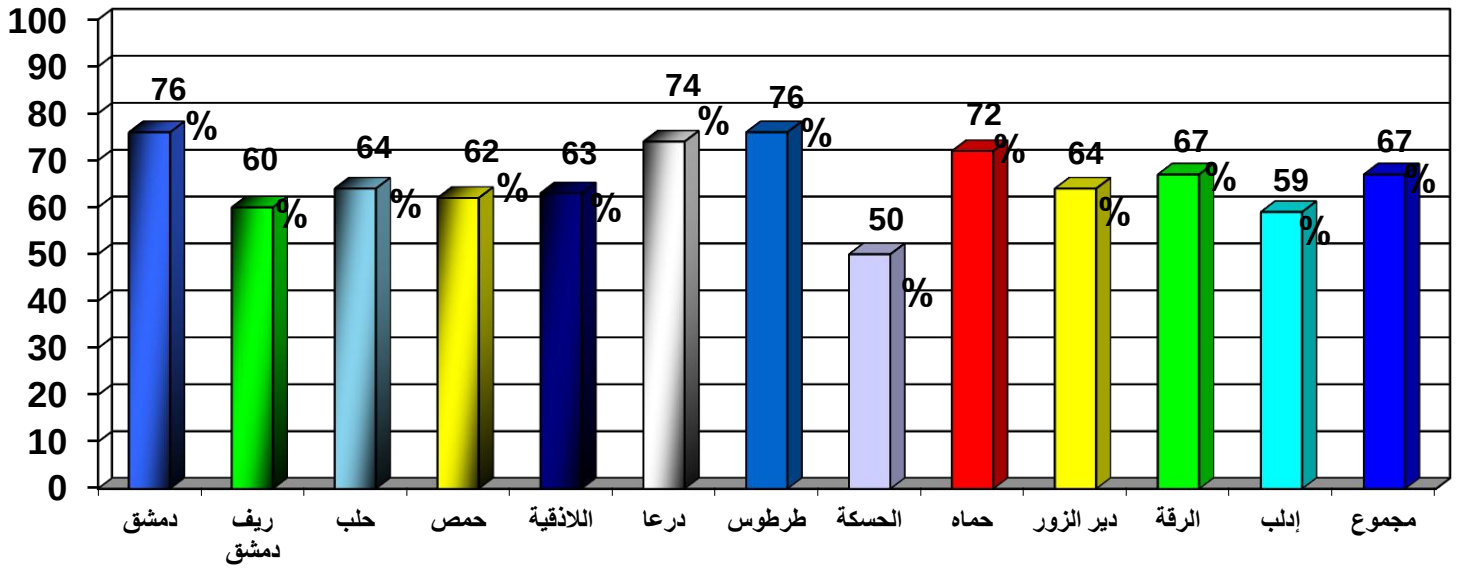

٤-١٠ توزع الإقامة في الفنادق السورية ونسب الإشغال الوسطية على مدار العام وحسب سوية التصنيف:

تتوزع الإقامة في الفنادق السورية حسب سوية التصنيف بشكل متوازن نسبياً، حيث تحقق الفنادق من سوية ٤+٥ نجوم ٣٣% من الليالي الفندقية في سورية وتحقق الفنادق من الشعبية والمحلية ٢٢,٤% منها، أما النسبة الأكبر فتحققها الفنادق من السوية المتوسطة ٢+٣ نجوم حيث تصل إلى ٤٤,٦% أي أنها الأكثر طلباً.

يبين الجدول التالي الليالي الفندقية التي أقامها العرب والسوريون المغتربون والأجانب والسوريون المقيمون في الفنادق بملايين الليالي حسب سوية التصنيف.

سوية التصنيف	دولية ٥ نجوم	ممتازة ٤ نجوم	أولى ٣ نجوم	ثانية نجمتان	ثالثة نجمة واحدة	شعبية	مجموع (مليون ليلة فندقية)
ليالي العرب والمغتربين	١,٠٣٣	٠,٩٩٩	٠,٨٤٤	١,٧٢٦	١,٣٧٢	٠,١٧٦	٦,١٥٠
ليالي الأجانب	٠,٨٧٤	٠,٨٨٠	٠,٩٥٤	١,٧٣١	٠,٨٠٣	٠,١٣٨	٥,٣٨٠
ليالي السوريين المقيمين	٠,١٦٨	٠,١٦٧	٠,١٠٤	٠,١٩٣	٠,٢٤٤	٠,٠٥٧	٠,٩٣٣
نسبة الإقامة	%١٦,٧	%١٦,٤	%١٥,٣	%٢٩,٣	%١٩,٤	%٣,٠	%١٠٠
مجموع الليالي	٢,٠٧٥	٢,٠٤٦	١,٩٠٢	٣,٦٥	٢,٤٢٠	٠,٣٧١	١٢,٤٦٤
عدد الأسرة	١٠,١٨٩	٩,٠٢٨	٧,٣٠٠	١٤,١٦٦	٨,٥٨٤	١,٦٣٦	٥٠,٨٤٢
نسبة الإشغال	%٥٥,٨	%٦٢,١	%٧١,٤	%٧٠,٩	%٧٧,٢	%٦٢,٢	%٦٧

نسب الإقامة في الفنادق

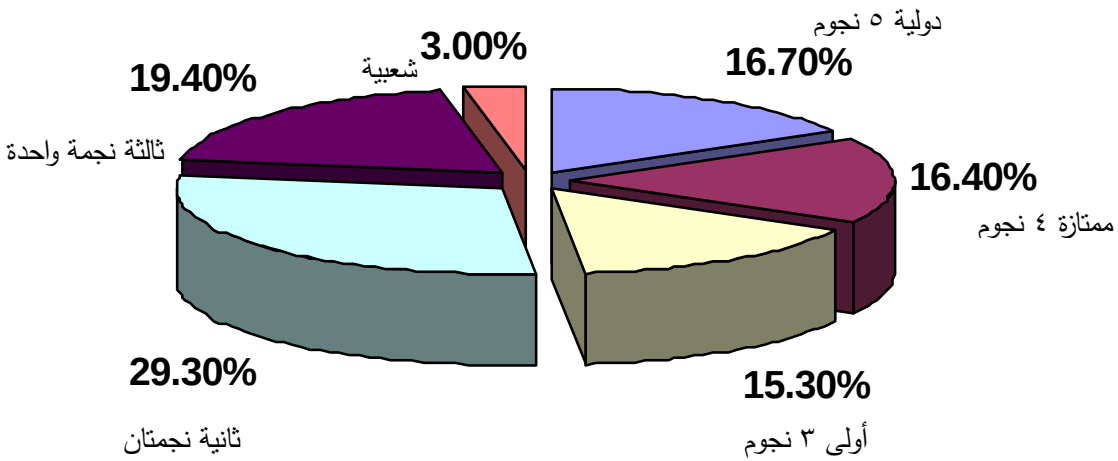

نسبة الإشغال في الفنادق

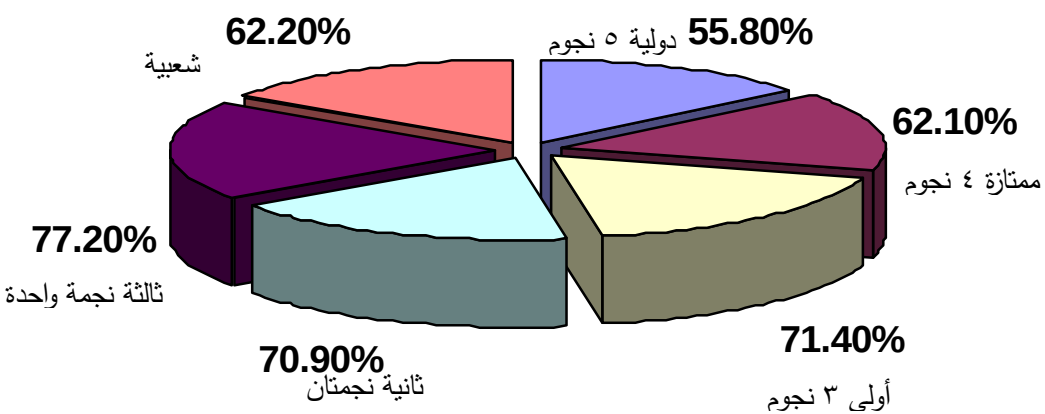

٤-١١ البعد التنموي للاستثمار السياحي – توزع الاستثمارات السياحية على المحافظات والمناطق السورية:

يبين الجدول التالي توزع الاستثمارات على المحافظات والمناطق السورية في نهاية عام ٢٠٠٩، مع مقارنة نسبة القدوم السياحي في كل منها، مع نسبة الاستثمارات في الخدمة، والاستثمارات الجديدة قيد الإنشاء، المرخصة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، مع العلم بأن الوضع الذي يمثله الجدول قابل للتغيير بشكل دائم، لدى استكمال توقيع عقود مشاريع ملتقيات الاستثمار واتفاقيات التطوير الجديدة قيد التعاقد، ومبادرات وزارة السياحة لتصويب تغيراته وفق خطط التنمية السياحية.

جدول توزع الاستثمارات في المحافظات (فنادق + مطاعم) في نهاية عام ٢٠٠٩

المحافظة	القدوم السياحي العام بمختلف أشكال الإقامة	الاستثمارات العاملة في الخدمة / مليار ليرة	الترتيب	النسبة المئوية	الاستثمارات قيد الإنشاء / مليار ليرة	الترتيب	النسبة المئوية
دمشق	٢،٧٤١مليون	٥٨,٠٦	١	%٢٨	٥٨,٩٥	٣	%١٩,٩٤
ريف دمشق		٤١,٣	٢	%١٩,٩٢	٧٤,١١	١	%٢٥,٠٦
مجموع دمشق وريفها	٤٥% عدا الإقامة للعبور حيث تتحول إلى ٦٠%	٩٩,٣٦	١	%٤٧,٩٢	١٣٣,٠٦	١	%٤٥
درعا	٣٦٦ ألف	٢,٥	١١	%١,٢٣	١,٢٤٣	١١	%٠,٤٢

السويداء		٠,٩	١٣	%٠,٤٤	٤,٠٥٧	٨	%١,٣٧
القنيطرة		٠,٢	١٤	%٠,١١	٠,٠	١٤	%٠,٠
مجموع الجنوبية	%٦	٣,٦	٦	%١,٧٨	٥,٢٩	٦	%١,٧٩
اللاذقية	٩٧٥ألف	٢٨,٨	٣	%١٣,٨٧	٣٠,١٨	٤	%١٠,٢١
طرطوس		١٥,٦	٥	%٧,٥٣	٦٧,٧٣	٢	%٢٢,٩١
مجموع الساحلية	%١٦	٤٤,٤	٢	%٢١,٤	٩٧,٩٢	٢	%٣٣,١٢
حمص	٧٩٢ ألف	١٢,٦	٦	%٦,٥٦	١٦,٩٣	٦	%٥,٧٣
حماه		٥,٧	٨	%٢,٧٦	٢,٥٤	٩	%٠,٨٦
مجموع الوسطى	%١٣	١٩,٣	٤	%٩,٣٢	١٩,٤٧	٤	%٦,٥٩
حلب	١,٠٣٦مليون	٢٤,٣٥	٤	%١١,٧٤	٣٢,٩٦	٥	%١١,١٥
ادلب		٣,٠	١٠	%١,٤٥	١,٣٨	١٣	%٠,٤٧
مجموع الشمالية	%١٧	٢٧,٣٥	٣	%١٣	٣٤,٣٥	٣	%١١,٦٢
دير الزور	١٨٣ألف	٥,٩	٧	%٢,٨٣	٠,٦٣	١٢	%٠,٢٢

الحسكة		٤,٨	٩	%٢,٣٣	٣,٠٢	٧	%١,٠٢
الرقة		٢,٥	١٢	%١,٢٢	١,٩	١٠	%٠,٦٥
مجموع الشرقية	%٣	١٣,٢٣	٥	%٦	٥,٥٦	٥	%١,٨٨
مجموع عام		**٢٠٧,٣٣**		**%١٠٠**	**٢٩٥,٦٨**		**%١٠٠**

نسبة توزع الاستثمارات قيد الإنشاء

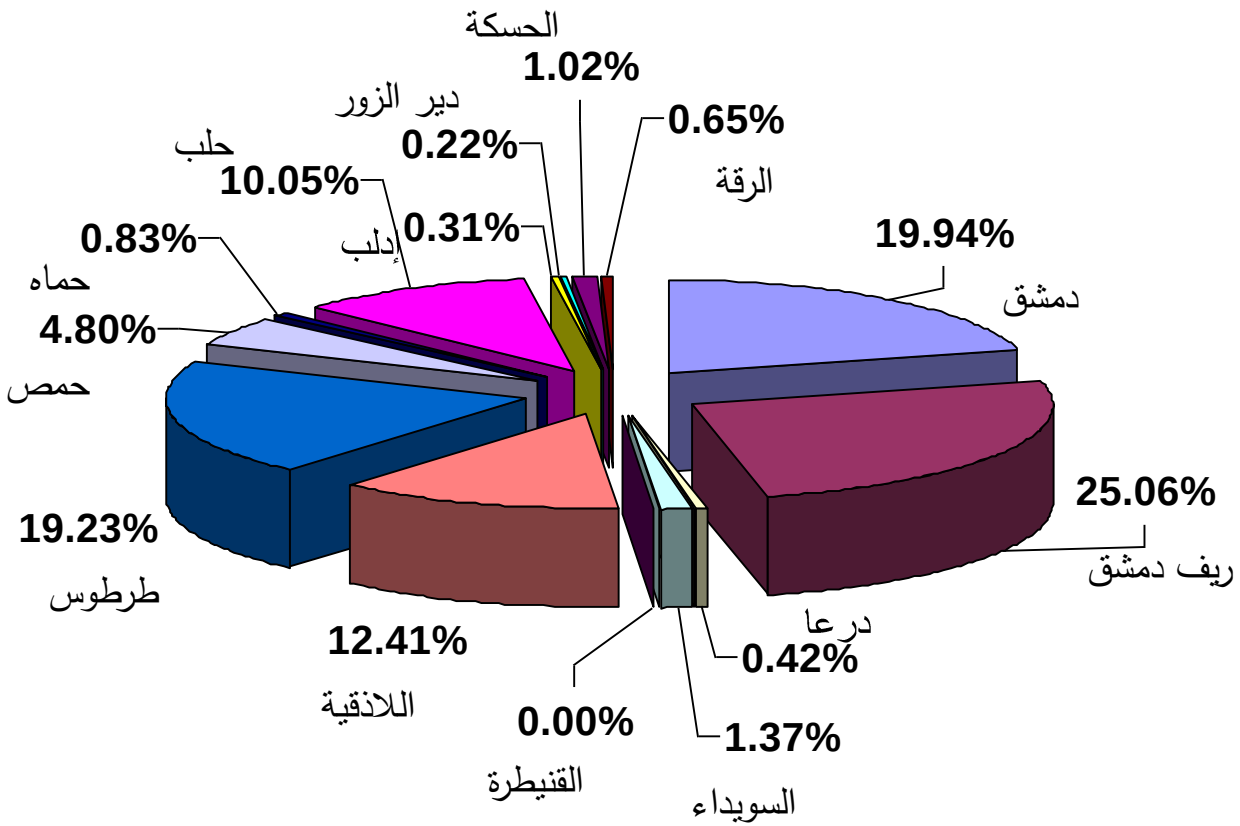

نسبة توزع الاستثمارات العاملة في الخدمة

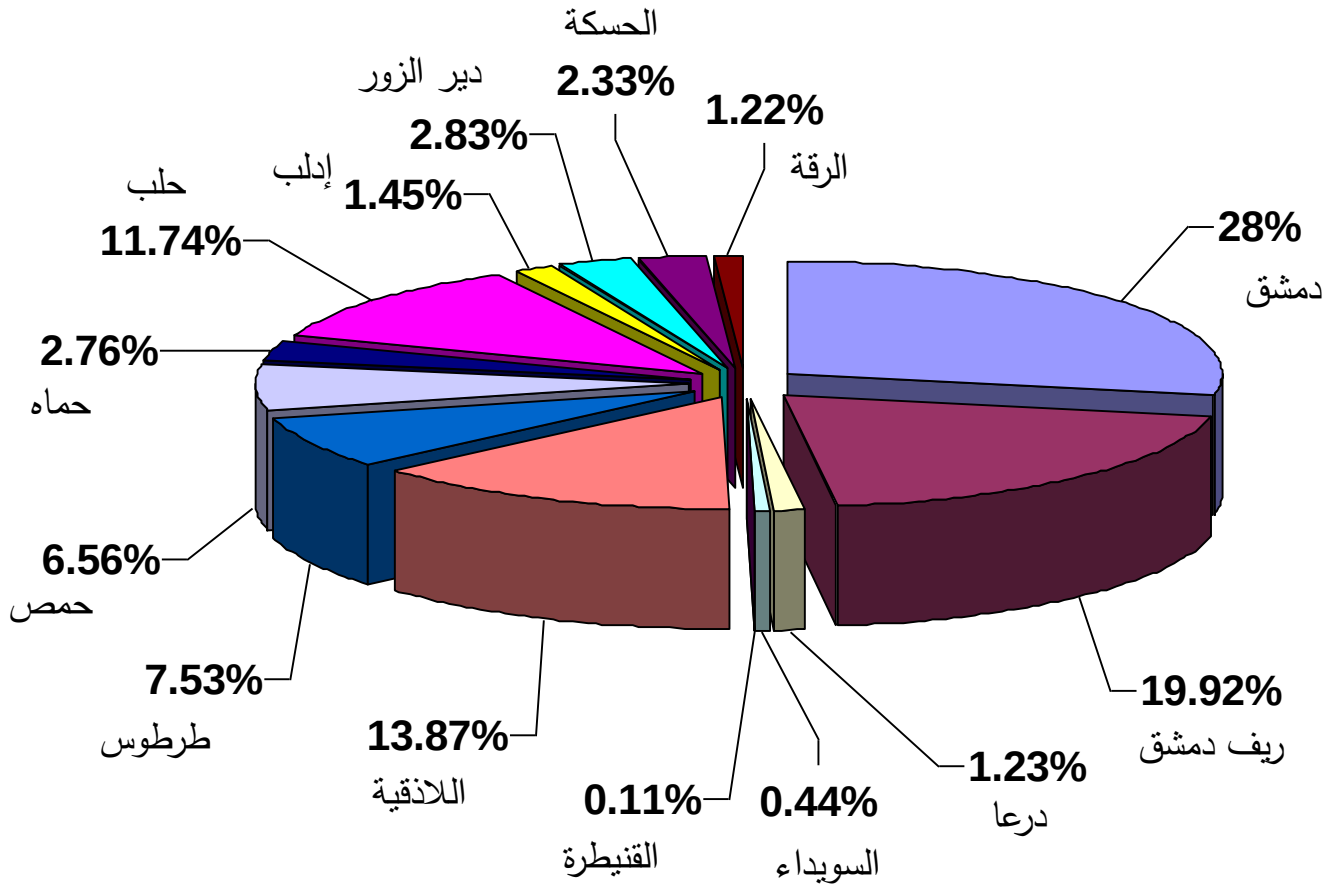

يمكن من دراسة الجدول استخلاص النتائج التالية:

١- تحولت الاستثمارات في المحافظات الست الجاذبة للاستثمارات السياحية حالياً (دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص) من ٨٧,٦٣% في الخدمة إلى ٩٥% قيد الإنشاء.

٢- على مستوى المناطق:

a. سجل تحول طفيف في نسبة الاستثمارات في دمشق وريفها من ٤٧،٩٢% نسبة إلى إجمالي الاستثمارات في سورية في الخدمة إلى ٤٥% في الاستثمارات قيد الإنشاء. ولكن نظرة أكثر تدقيقاً تبين التحول الكبير في نسب الاستثمارات بين دمشق وريفها، ففيما كانت النسب في الاستثمارات في الخدمة ٢٨% و ١٩،٩٢% لدمشق وريف دمشق، أصبحت في الاستثمارات قيد الإنشاء ١٩،٩٤% و ٢٥،٠٦% على الترتيب، ويعود ذلك إلى محدودية مواقع الاستثمار السياحي المعروضة في مدينة دمشق. وقد عالجت وزارة السياحة هذا الوضع، فهناك ٤ مشاريع قيد التعاقد في دمشق إضافة إلى ما سيعرض في الملتقى السياحي السادس من مشاريع جديدة، ولكن الطلب على دمشق عموماً يبقى أعلى من المتاح من الأراضي فيها.

b. سجل ارتفاع نسبة الاستثمارات في المنطقة الساحلية من ٢١،٤% في الخدمة إلى ٣٣،١٢% قيد الإنشاء.

c. سجل بالمقابل تحول في نسبة الاستثمارات في المنطقة الوسطى من ٩,٣٢% في الخدمة إلى ٦،٥٩% قيد الإنشاء ، وتحول في نسبة الاستثمارات في المنطقة الشمالية من ١٣% إلى ١١،٦٢%.

d. سجل أيضاً تحول في نسبة الاستثمارات في المنطقة الشرقية من ٦،٠% في الخدمة إلى ١،٨٨% قيد الإنشاء. وسيتم عرض

عدد هام من المشاريع في المنطقة الشرقية في الملتقى السادس، كما سيسهم ضخ المياه من نهر دجلة وبناء سد حلبية زلابية في تحفيز الاستثمارات في تلك المنطقة.

e. سجل ثبات في نسبة الاستثمارات في المنطقة الجنوبية عند ١،٧٨% تقريباً.

٣- على مستوى المحافظات:

a. سجل تحول في ترتيب دمشق في أولوية الاستثمارات من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة مؤقتاً للأسباب المبينة أعلاه، وبالمقابل تحولت مرتبة ريف دمشق من الثانية للأولى.

b. سجل تحول في مرتبة طرطوس من المرتبة الخامسة إلى الثانية.

c. سجل تحول في مرتبة دير الزور من ٧ إلى ١٢، وإدلب من ١٠ إلى ١٣، وبالمقابل ارتفاع مرتبة الحسكة من ٩ إلى ٧ والرقة من ١٢ إلى ١٠.

٤-١٢ نتائج:

أبرز تحليل النتائج المحققة في مجال الاستثمار السياحي ما يلي:

- وصل عدد المشاريع السياحية قيد الإنشاء والتي رخصت بين أعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ إلى ٤٥٤ مشروع بعد استبعاد ما دخل منها في الخدمة خلال الفترة ذاتها بكلفة وسطية للمشروع ١٣ مليون دولار، فيما وصل عدد المنشآت السياحية في الخدمة إلى ٣٣١٢ منشأة

سياحية بكلفة وسطية للمنشأة /١،٣/ مليون دولار، مما يعني أن الحجم الوسطي للمشروع الواحد قيد الإنشاء هو ١٠ أضعاف المشروع العامل في الخدمة.

- ارتفاع وسطي دخول الأسرة في الخدمة من ٥٠٠ سرير سنوياً خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات، إلى ٢٦٠٠ سرير سنوياً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، ويتوقع أن يصل إلى ١٣٠٠٠ سرير سنوياً على الأقل خلال السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ لدى دخول المشاريع الجديدة في الخدمة، بحيث يصل عدد الأسرة لغاية عام ٢٠١٤ حوالي ١٢٠ ألف سرير.
- تحولت نسبة الاستثمارات في كراسي الإطعام من ٣٨% مقابل ٦٢% للأسرة / منشآت في الخدمة / لتصبح ٢٨% مقابل ٧٢% للأسرة / مشاريع قيد الإنشاء /، وهذا تطور إيجابي لأنه يتعامل مع السياحة الوافدة بشكل أوضح مع ظهور أفضل للفنادق التراثية والمنتجعات والشقق الفندقية وارتفاع مكونات سياحة المؤتمرات.
- تحسنت نسبة استثمارات السوريين بشكل واضح حيث وصلت إلى ٧٤% مقابل ٢٠% للعرب و٦% للأجانب، يتطلب الأمر تشجيع المستثمرين العرب والأوربيين والدوليين عموماً، بما يكفل تحقيق شراكات معهم تدعوهم لتحفيز القدوم السياحي من دولهم إلى سورية لدى اكتمال منشآتهم السياحية.
- تبين أن كلفة الاستثمار الوسطية للمشاريع المقامة على أراضي للقطاع الخاص (رخص الإشادة) وصلت إلى ٧,٥ مليون دولار بسبب محدودية مساحة الأملاك الخاصة، علماً بأن مجموع الاستثمارات على أراضٍ للقطاع الخاص وصلت إلى ٣,٩ مليار دولار كما ورد أعلاه.

- بلغت كلفة الاستثمار الوسطية للمشاريع على أراضي الدولة ٤٨ مليون دولار.
- أبرزت دراسة حول توزع العائدات السياحية أن العائدات الناجمة عن السياحة الوافدة إلى سورية للعرب والأجانب والتي قدرت لعام ٢٠٠٩ بحدود ٤,١ مليار دولار تنفق بنسبة ٤٦,٧% منها على الإقامة والطعام والنقل أي بحدود ١,٩ مليار دولار، و٥٣,٣% أي بحدود ٢,٢ مليار دولار على الأنشطة والتسوق وأخرى، وأن إنفاق المغتربين والذي قدر لعام ٢٠٠٩ بحدود ١ مليار دولار وينفق بنسبة ٣٦,٥% منها على الإقامة والطعام والنقل أي بحدود ٠,٤ مليار دولار، و ٦٣,٥% أي بحدود ٠,٦ مليار دولار على الأنشطة والتسوق وأخرى، وطبعاً هذه نسبة كبيرة للإقامة والإطعام وتعكس ضرورة الاهتمام بالقيم المضافة على المنتج السياحي، والتي تحفز الإنفاق السياحي عادة، كمدن الألعاب وحدائق الحيوان والسيرك وعروض الصوت والضوء والتلفريك والرياضة المائية وسباقات ونشاطات البادية، بما يسمح أيضاً بتخفيف الموسمية وزيادة أيام النشاط السياحي.
- نتيجة لذلك، فقد تم إقرار عرض استثمارات ببرامج توظيف سياحي تتضمن إغناءً للقيم المضافة، من خلال ملتقيات سوق الاستثمار السياحي المتتالية، بحيث تسهم في إعادة وتوزيع الاستثمارات ومطارح الإنفاق، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة بشكل أوضح، وخاصة من خلال مشاريع التطوير السياحي الكبرى، ومشاريع التطوير السياحي المتكاملة، إضافة إلى عشرات المشاريع في السياحة البيئية والنهرية والصحراوية والرياضية والثقافية والدينية والترفيهية والشاطئية والصحية والشتوية، وكذلك سياحة التسوق والمؤتمرات والمغاور وغيرها، والتي ترسم إلى جانب مشاريع الاستثمار في التدريب السياحي والفندقي، ملامح خطة التنمية السياحية الشاملة المعبرة عن المقومات السياحية السورية الغنية، والقيم السياحية المضافة، التي تجسد متطلبات الأسواق السياحية الرئيسية.

- تبين أيضاً ووفق ما ذكر أعلاه ضرورة التركيز على الاستثمار في المناطق التنموية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تلك المناطق، من أجل ذلك أقامت الوزارة المنتدى الأول للاستثمار التنموي في تدمر بين ٢٧ – ٢٨ / ١ / ٢٠٠٧ كما أقامت الوزارة منتدى الشواطئ المفتوحة في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ بهدف جذب المستثمرين للاستثمار في المناطق التنموية وخلق مشروعات تنموية سياحية تؤمن العوائد الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتنشيط الدورة الاقتصادية.
- أقر المجلس الأعلى للسياحة إعطاء مزايا إضافية، خاصة بالاستثمار السياحي في مناطق الاستثمار السياحي التنموية، وذلك لتشجيع الاستثمار السياحي في تلك المناطق، من خلال تخفيض ضريبة الدخل اعتباراً من السنة الثامنة للتشغيل، بنسبة ٢٠% في تلك المناطق، وبشكل دائم.
- أقر المجلس الأعلى للسياحة في بداية عام ٢٠٠٨، إحداث الشركة السورية للسياحة مرتبطة بوزارة السياحة، كي تسهم أساساً في طرح برامج للسياحة الداخلية تتضمن زيارات للمناطق التنموية، بما يكفل تحريض الطلب السياحي على تلك المناطق، وبالتالي تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطروحة فيها.
- تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في القيم المضافة في المناطق التنموية يتأثر بعدة عوامل، فمثلا يلاحظ أن عروض الصوت والضوء في تدمر تشكل حالة تفاعلية، سينظر إليها المستثمر لدى مقارنته بين الكلفة وآفاق تطور عدد السياح، ففيما سيحقق وجود سياح أكثر جدوى اقتصادية أكبر، فإن وجود عروض الصوت والضوء سيزيد من عدد السياح، وهنا يظهر دور خطط التسويق التي ستنفذها الوزارة لصالح المناطق التنموية، في ضبط تلك العلاقة التفاعلية وتحريضها.

أدت عناصر التحليل الواردة أعلاه في مجملها إلى نتائج أساسية، أصبحت العناوين المعلنة للمرحلة القادمة لتطوير المنتج السياحي السوري:

- مناطق التطوير السياحي الكبرى في مناطق الجذب السياحي.
- مناطق التطوير السياحي المتكاملة التي ستكون لدى إنجازها نقاط جذب سياحي رئيسية في المحافظات النامية سياحياً.
- المشاريع المعبرة في عناصرها عن مختلف أشكال المنتجات السياحية التقليدية والجديدة.

٥- البعد التنموي ومحور التدريب والتأهيل:

٥-١ فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المحققة في الصناعة السياحية عام ٢٠٠٩:

وصل عدد فرص العمل المباشرة في الفنادق والمطاعم فقط في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٧٥٧٥ فرصة عمل، ووصل عدد فرص العمل المحققة والمباشرة في الصناعة السياحية (فنادق ومطاعم ومؤسسات وفعاليات أخرى سياحية وشقق مفروشة) في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ١٥٩٠٩٤ فرصة عمل مباشرة، يقابلها ٢٣٨٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة في الصناعة السياحية، تتصل بإقامة السائح وإنفاقه في المنشآت السياحية وما تستجره من مواد وتجهيزات، بمجموع حوالي ٣٩٧٥٩٤ فرصة عمل محققة في عام ٢٠٠٩,

٥-٢ فرص العمل في النشاط الاقتصادي المرتبط بالنشاط السياحي:

وصل عدد فرص العمل الإجمالي في النشاط الاقتصادي الكلي لقطاع السياحة والسفر ومطارح إنفاق السياح إلى ٧٩٢٠٠٠ وفق المجلس

الدولي للسياحة والسفر بما يشكل ١٢,٥% من فرص العمل في سورية، ويمس حياة ٤ مليون شخص في سورية.

٥-٣ فرص العمل في قطاع المنشآت السياحية العاملة في الخدمة وضرورات تدريبها:

بما أن عدد العاملين في فنادق والمطاعم السورية حتى نهاية عام ٢٠٠٩ وصل إلى حوالي ٨٧٥٧٥ عامل، ولما كان مجموع الطلاب الخريجين في سورية حتى عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٥١٠٠ خريج فقط، فإن هذا يعني أن حوالي ٦٢٠٠٠ فرصة عمل محققة حالياً تعمل بالخبرة مما يبين وجود ضرورة لوضع برامج للتأهيل المستمر للعاملين في هذا القطاع وكذلك للقطاعات الأخرى.

فرص العمل المباشرة في الفنادق والمطاعم في الخدمة

	قبل ٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع حتى عام ٢٠١٤
الأسرة الموضوعة بالخدمة سنوياً	٣٥٢٥٤	٣٦٧٤	١٠٨٩	٣٢٤٥	٢٢٦١	١٥٥٤	١٥٠٨	٢٣١٨	١١٨٩٣١
المجموع		٣٨٩٢٨	٤٠٠١٧	٤٣٢٦٢	٤٥٥٢٣	٤٧٠٧٧	٤٨٥٨٥	٥٠٩٠٣	
الكراسي الموضوع بالخدمة سنوياً	١١٥٨٧١	٣٩٧٢٨	١٥٦٣٥	٥١٠٩٥	٤٩٢٢٣	١٨٨٢٨	٩٥٧٨	٢٤٧٠٣	٥٨٤٩٧٤
المجموع		١٥٥٥٩٩	١٧١٢٣٤	٢٢٢٣٢٩	٢٧١٥٣٢	٢٩٠٣٨٠	٢٩٩٩٥٨	٣٢٤٦٦١	
فرص العمل في الفنادق والمطاعم فقط	٤٣٢١٧	٨٩٢٨	٣٢٦٤	١٠٤٤٦	٩٤٥٨	٤٠٩٩	٢٥٨٨	٥٥٧٥	١٧٠٩٩٩
المجموع		٥٢١٤٥	٥٥٤٠٩	٦٥٨٥٥	٧٥٣١٣	٧٩٤١٢	٨٢٠٠٠	٨٧٥٧٥	

فرص العمل المباشرة في الصناعة السياحية

	قبل ٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الاستثمارات الموضوعة بالخدمة / مليون دولار	٢٣٦٠	٤١٥	١٤٧	٤٦٤	٤٠٧	١٣٨	١١٥	١٩٠
المجموع / مليون دولار		٢٧٧٥	٢٩٢٢	٣٣٨٦	٣٧٩٣	٣٩٣١	٤٠٤٦	٤٢٤٦
فرص العمل المباشرة بالمنشآت السياحية / متضمنة الفنادق والمطاعم إضافة إلى المواقع السياحية الأخرى	٩٢٥٧٣	١٤٠٧٢	٤٧٨٩	١٤٩٩٠	١٢٦٢٤	٦٢٧٦	٤٦٩٩	٨٨٢٠
المجموع / مليون دولار		١٠٦٦٤٥	١١١٤٣٤	١٢٦٤٢٤	١٣٩٠٤٨	١٤٥٣٢٤	١٥٠٠٢٢	١٥٨٨٤٣

٤-٥ فرص العمل المتوقعة للعمل في المنشآت السياحية قيد الإنشاء:

أطلق تطور الاستثمار السياحي تحديات كبيرة وعاجلة لتوفير الأطر البشرية المدربة، لتكون جاهزة للعمل لدى دخول الاستثمارات الجديدة في الخدمة خلال الأعوام الخمسة القادمة، حيث يتوقع أن يصل عدد العاملين في الفنادق والمطاعم فقط في عام ٢٠١٤ إلى ١٧١ ألف عامل وبالتالي

ستتطلب الاستثمارات الجديدة تأمين حوالي ٨٣٤٢٤ فرصة عمل جديدة في المنشآت السياحية التي ستدخل في الخدمة حتى عام ٢٠١٤ في المطاعم والفنادق فقط، وهي أيضاً أطر بحاجة إلى تأهيل وتدريب مسبق، فإذا علمنا أن المدارس والمعاهد والمراكز الفندقية التابعة لوزارة السياحة، تقوم بتخريج حوالي ١٥٠٠ من الأطر المدربة سنوياً فقط، تم رفعها إلى ٢٥٠٠ مع إدخال مبدأ دورات التدريب متغيرة المدة حسب الحاجة، فإن الحاجة ملحة إلى تدريب أكثر من ١٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً.

فرص العمل المطلوبة لغاية عام ٢٠١٤

	فنادق ٢٠١٤	مطاعم ٢٠٠٨	الإجمالي ٢٠١٤
استقبال	٣٢١٦	٩٦٠	٤١٧٦
أمين صندوق	٢٥٧٣	٩٦٠	٣٥٣٣
تسويق وعلاقات عامة	١٢٨٧	٢٤٠	١٥٢٧
مالية ومحاسبة	٣٢١٦	٢٤٠	٣٤٥٦
مديرين وإداريين	٢٥٧٣	٩٦٠	٣٥٣٣
صيانة	٢٥٧٣	٤٨٠	٣٠٥٣

عامل	١٧٣٧٠	٢١١١٥	٣٨٤٨٥
مصبغة	١٢٨٧	٠	١٢٨٧
سائق	٦٤٤	٠	٦٤٤
مطبخ	٥١٤٧	٥٧٥٨	١٠٩٠٥
تدبير	٥١٤٧	٠	٥١٤٧
كابتن	٠	٦٧١٨	٦٧١٨
رئيس	٠	٩٦٠	٩٦٠
المجموع	٤٥٠٣٢	٣٨٣٩٢	٨٣٤٢٤

ومن هنا فقد أصبح من الملح تشجيع الاستثمار في التدريب والتأهيل المستمر، من قبل القطاع الخاص، خاصة بعد إقرار المجلس الأعلى للسياحة، تشميل تلك الاستثمارات بنفس مزايا الاستثمار السياحي مع الأخذ أيضاً بعين الاعتبار، أن فرص العمل الجديدة المطلوب تدريبها، تتركز حالياً في المحافظات السياحية الست الجاذبة للاستثمار السياحي، وحسب توزع الاستثمارات فيها.

٥-٥ فرص العمل في قطاع البناء نتيجة بدء التنفيذ في المنشآت السياحية قيد الإنشاء والمتعاقد عليها حتى نهاية ٢٠٠٩:

ولدت المنشآت الجديدة والتي هي قيد الإنشاء في قطاع البناء في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه: ٢٧٣٣٣ فرصة عمل، نتيجة تطور التدفق الاستثماري بعد إطلاق الإنشاء في العديد من المشروعات السياحية.

يبين المخطط التالي تطور فرص العمل في قطاع البناء بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩:

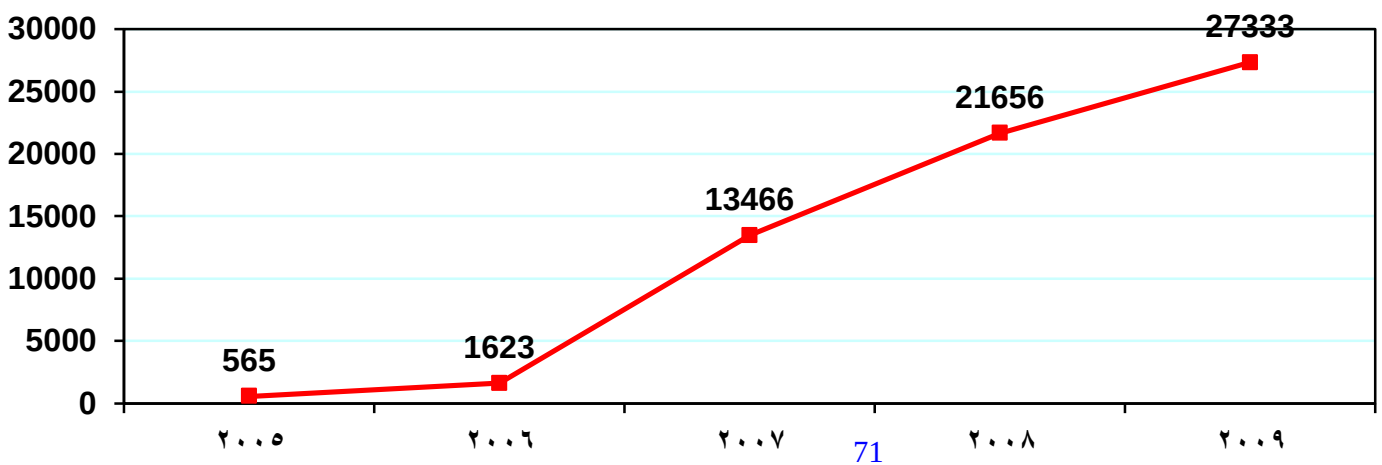

٥-٦ الإجراءات المتخذة:

قامت وزارة السياحة ولمعالجة الوضع الموصوف بما يلي:

١. إطلاق التدريب لدورات قصيرة المدة للعاملين في القطاع السياحي لرفع سوية تأهيلهم.

٢. تحويل المدارس والمعاهد الفندقية إلى مراكز تدريبية سياحية وفندقية لمواجهة الطلب المتزايد على اليد العاملة مع دخول الاستثمارات الجديدة في الخدمة.

٣. طرح مشاريع استثمارية في التدريب السياحي والفندقي على القطاع الخاص، وقد تم تشميلها بالإعفاءات والتسهيلات المقدمة للمشاريع السياحي.

٤. بناء ٨ مباني جديدة لمدارس ومعاهد وزارة السياحة.

٥. تنويع الاختصاصات لمواكبة التطور في الاستثمارات السياحية ومجالاتها.

٦. طرح فنادق تدريب للاستثمار السياحي في ملتقى سوق الاستثمار السياحي السادس.

٦- القدوم السياحي إلى سورية وتجاوز مفاعيل الأزمة المالية العالمية:

٦-١ الأزمة المالية العالمية بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

* حمل العام ٢٠٠٨ في بدايته الكثير من التناقضات التي يصعب حتى الآن تقدير نتائجها على المدى القصير والمتوسط:

- شهدت الولايات المتحدة منذ خريف العام ٢٠٠٧ ظهوراً لملامح أزمة مالية في قطاع تمويل العقارات.
- ارتفعت أسعار المحروقات بشكل غير مسبوق في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨.
- تذبذبت أسعار صرف العملات الرئيسية بشكل زائد.

* استفحلت الأزمة المالية الناجمة عن تمويل العقارات في منتصف عام ٢٠٠٨، وانتقلت إلى قطاعات أخرى، وإلى مختلف أصقاع العالم، وعز حتى الآن التوصل إلى حل لها حتى الآن.

* أنتجت الأزمة:

- تراجع الثقة في الأسواق المالية.
- انخفاض قيم أسهم الشركات في البورصات.
- إفلاس عدد من كبريات المؤسسات المالية والمصرفية والصناعية.

- انخفاض معدلات السيولة لدى المستثمرين.
- ازدياد معدلات البطالة بعد تسريح أعداد كبيرة من العمال.
- انخفاض القدرة الشرائية.
- انحسار الطلب في المجتمعات المتقدمة وغيرها.
- انخفاض أسعار المحروقات بشكل حاد وأسعار معظم السلع.
- دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة من التأثيرات المتبادلة التي تؤدي بشكل حتمي إلى الركود.

* أدى الواقع الموصوف عالمياً إلى تراجع في الصادرات وفي واردات السياحة وفي تحويلات المغتربين وفي الأموال التي يضخها المستثمرون في المشاريع الجديدة.

٦-٢ الواقع السياحي العالمي بنهاية عام ٢٠٠٨:

* كان عام ٢٠٠٧ عاماً جيداً للسياحة الدولية:
  - وصل معدل نمو عدد السياح على مستوى العالم إلى ٦,٩% .
* تعرضت حركة السياحة العالمية إلى تأثيرات كبيرة في النصف الأول عام ٢٠٠٨ بسبب:

- ارتفاع أسعار بطاقات الطيران نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.
- إفلاس بعض شركات الطيران الكبرى نتيجة لذلك.
- تذبذب أسعار العملات الرئيسية كاليورو والدولار والجنيه الإسترليني

* أنتج كل هذا خللاً في التوجهات السياحية المستقرة:
- انحسار الطلب على المقاصد البعيدة.
- اختلال توازن ميزان المدفوعات السياحي على مستوى الدولة الواحدة حسب سعر صرف عملتها حيث يقل عدد القادمين إلى الدول لتي يرتفع سعر عملتها فيما يرتفع عدد المغادرين من مواطنيها.

* بقي معدل نمو الحركة السياحية في الأشهر الستة الأولى في عام ٢٠٠٨ فوق ٥% على المستوى العالمي، فتأثر السياحة عادة يتأخر في الظهور نتيجة الحجوزات المسبقة والمدفوعة سلفاً.

* بدأ تأثير الأزمة العالمية يظهر بوضوح في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨:
- انخفض معدل النمو للأشهر الستة الأخيرة إلى (-١%).
- انخفض المعدل العام لكامل السنة إلى ١,٨%.
- تراجع الطلب السياحي الدولي قابله تراجع في الاستثمارات في هذا القطاع.

* كان من المهم مقارنة التراجع في الطلب والاستثمار السياحي مع التراجعات المسجلة في الطلب وفي الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف:

- تحديد ملامح سوية التراجع النسبية بين القطاعات المتنافسة، نظراً لأن التراجعات المسجلة في قطاعات أخرى تبدو أكبر بكثير مما هي في قطاع السياحة / قطاع التصدير والتجارة والبنوك والسيارات مثلاً/.
- تكوين فكرة أوضح عن القدرة التنافسية لقطاع السياحة نسبة للقطاعات الأخرى على مستوى العالم وفي ظل الأزمة المالية الحالية.

يبين المخطط التالي تغيرات الطلب بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في الأقاليم السياحية العالمية وتوقعات الطلب في عام ٢٠٠٩

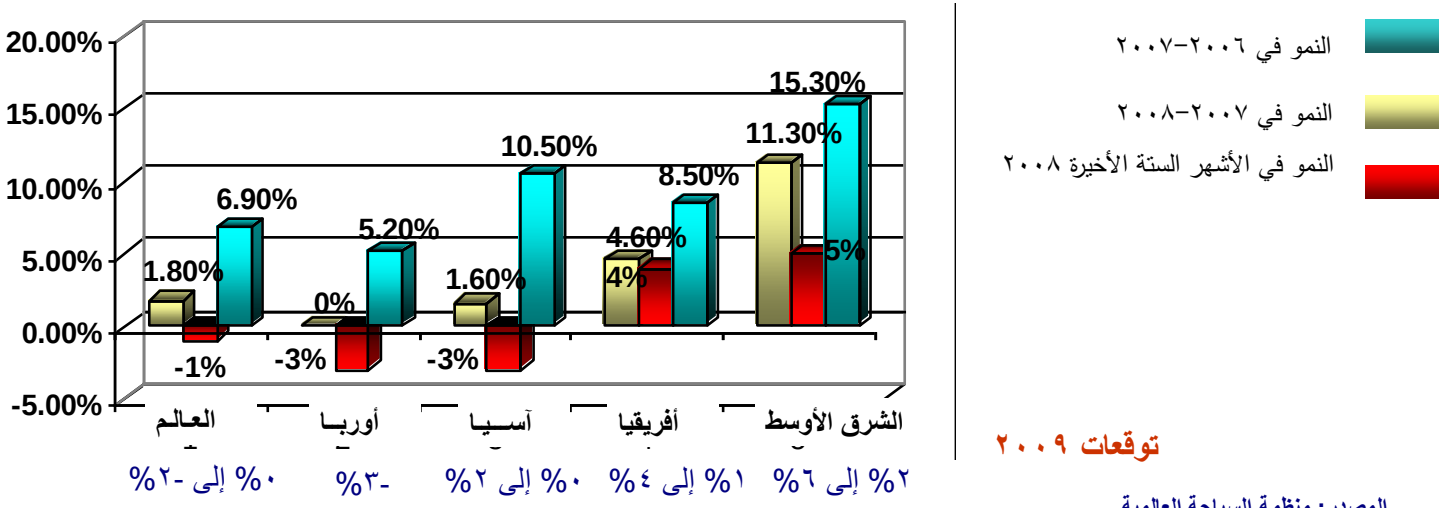

المصدر: منظمة السياحة العالمية

انخفض عدد الوافدين من بريطانيا إلى اسبانيا بنسبة ١٥% بسبب ضعف الجنيه الاسترليني أمام اليورو.

ارتفع عدد السياح الوافدين إلى الولايات المتحدة بنسبة ٦,٩% منذ مطلع السنة، بسبب تدني سعر صرف الدولار.

يبين الجدول التالي نسب النمو في عام ٢٠٠٨ في بعض الدول الرئيسية

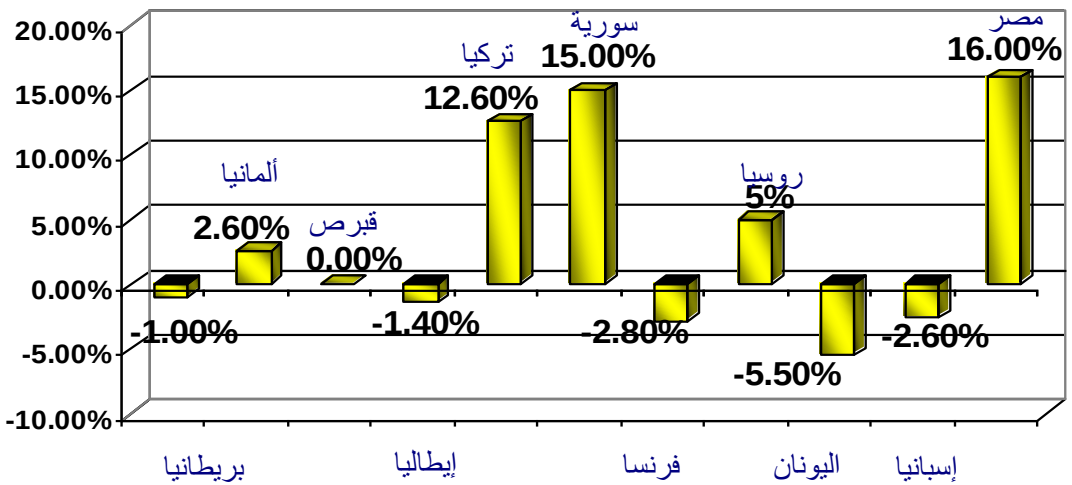

المصدر: منظمة السياحة العالمية

كان من الصعب التنبؤ بالمدى الزمني لتأثير الأزمة لأن العالم يعيش أزمة مالية انعكست بنتائجها على السياحة ولا يعيش أزمة في السياحة.

٦-٣ الدراسة التي وجهت جهود الترويج السورية من خلال رصد توجهات السياحة العالمية المتوقعة في ظل الأزمة المالية الدولية:

بناء على مختلف الدراسات التي رصدت احتمالات توجهات السياحة العالمية في ظل الأزمة فقد تم في حينه اعتماد النتائج التالية في وزارة السياحة:

a- ستكون السياحة أقل تضرراً من قطاعات العقارات أو البناء أو السيارات أو الصناعة والتجارة، نظراً لأن إنفاق السياح على المستوى الشخصي أقل بكثير من مستويات الإنفاق في تلك القطاعات الأخرى (رحلة سياحية بكلفة وسطية ٨٠٠ دولار مقابل الالتزام بشراء مسكن أو سيارة)، إلا أنها ستكون أكثر تضرراً من قطاعات الاستهلاك اليومي في ظل الانكماش المسجل في الدول الصناعية وهاجس البطالة المسيطر الآن.

- مما يثبت ذلك أن منظمة الأياتا أعلنت أن حركة السفر الجوية انخفضت في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ بمعدل -٣% فقط، فيما انخفضت حركة الشحن (تصدير - تجارة) بمعدل -٢٣%.

b- سينخفض عدد السياح نتيجة ضعف القدرة الشرائية الناجمة عن الأزمة المالية وارتفاع معدلات البطالة دون أن يتخلوا بالضرورة عن عاداتهم في السفر وقد يشجعهم على ذلك انخفاض أسعار بطاقات السفر الجوي بسبب انخفاض سعر الوقود.

c- ستبرز المقاصد السياحية الناهضة التي تستطيع أن تحقق هوية سياحية مميزة وجديدة في حين يحتمل أن تغيب مقاصد متواضعة التواجد

الترويجي.

f- سيتجه السياح عموماً ونتيجة ضعف القدرة الشرائية وبالتالي وبهدف تخفيض الكلفة إلى:

- السياحة الداخلية لسهولة التنقل وبالسيارات أو القطارات /تعتبر منطقة اليورو منطقة سياحة داخلية للأوربيين/.
- سيختار السياح وجهات أقرب / وهذا صحيح للأوربيين ضمن الاتحاد الأوربي وللعرب ضمن العالم العربي/ وسيميلون إلى خفض مدة إقامتهم ما سينجم عنه انخفاض معدل الزيارة ووسطي الإنفاق كما سينخفض عدد مرات السفر الخارجي في السنة للسائح الواحد.
- سيزداد السفر الفردي والمتكرر إلى مقاصد معروفة من قبل السائح وخارج نشاط الشركات السياحية.
- الحجوزات في آخر لحظة عبر الإنترنت ستأخذ أبعاداً أعلى.
- السفر لزيارة الأقارب سيكون مفضلاً أيضاً.
- سيزداد السفر إلى المقاصد التي تقدم قيمة سياحية من حيث المقومات والجودة تقابل السعر في معادلة عادلة.
- سيتجه السياح إلى السياحة رخيصة الكلفة كما سيكون التخييم من أهم أشكال الإقامة في الفترة القادمة.
- سيتجه السياح حيث عملتهم أقوى.

h- من المتوقع أن يكون نمط السياحة الأكثر تضرراً جراء الأزمة هو سياحة الأعمال حيث عمدت الشركات ولا سيما في القطاعين المالي والمصرفي إلى الحد من نفقاتها وتخفيض عدد المؤتمرات والندوات التي تشارك فيها.

i- سيتجه السياح نتيجة رفض نفسي قد يتشكل لديهم للحضارة الجديدة المادية إلى السعي للعودة إلى الجذور من خلال:

- السياحة الدينية والثقافية التي قد تقاوم أكثر لأن السائح سيبحث عن مقاصد أقرب لحاجته الإنسانية ولعودته إلى الجذور وبالتالي فالمقاصد ذات الأصالة والتي تقدم سياحة روحية دينية مسيحية أو إسلامية ستكون أكثر جذباً لشرائح أكبر من السياح خاصة أن المهتمين بهذا النوع من السياحة هم من المتقاعدين غير المسؤولين عن أولادهم ومن غير المغامرين في البورصات والاستثمارات المالية.
- الابتعاد على الأنماط السياحية التقليدية (سياحة البحر مثلاً) إلى أنماط جديدة تحقق تضاداً مع الحياة اليومية كالسياحة في الطبيعة والخروج من حياة المدينة في نوع من الرفض للأزمة ذاتها.
- تركيز أكبر على السياحة البيئية والريفية التي تشتمل على تجارب حقيقية وممارسة نشاطات يختص بها بلد الزيارة/ أن تعيش البلد لا أن تزوره.
- الإقامة في فنادق صديقة للبيئة ستكون الأكثر طلباً.
- من المحتمل أن يضعف انخفاض السيولة لدى المستثمرين فرص الاستثمار السياحي في الفترة القادمة سواء لجهة استكمال المشاريع القائمة أو البدء في مشاريع جديدة.
- بالمقابل كان من المحتمل أن تتوجه الاستثمارات المتاحة إلى السياحة بدلاً من الاستثمارات المالية التي أثبتت خطورتها وإلى الدول حيث الطلب السياحي مضمون أكثر وحيث العملة المحلية أرخص مع الاستفادة كذلك من انخفاض أسعار المواد، لإنشاء المشاريع

الجديدة.

٦-٤ المزايا التنافسية للسياحة السورية في ظل الأزمة وانعكاساتها:

ركزت وزارة السياحة، ولمواجهة مفاعيل الأزمة المالية على ما يلي:

- اتخاذ تدابير تكفل تعزيز الثقة في القطاع السياحي السوري قدوماً واستثماراً، وعلى تحسين فرصنا التنافسية، وموقع سورية السياحي، انطلاقاً من أن لكل مقصد مقوماته السياحية التي تجعل قدرته على الحركة مختلفة، ونتائجه مختلفة، في ظل الأزمة المالية الحالية.
- انطلقت الوزارة في ذلك من اعتبار أن كل أزمة تولد فرصة، وأن هناك فرصة للسياحة السورية لتقديم نفسها كمقصد سياحي جديد في ظل بحث السياح الآن عن مقاصد سياحية جديدة، وهذا ما يبرر ورود سورية في عدد كبير من المقالات وفي استفتاءات دولية لتحديد أهم عشر مقاصد سياحية لعام ٢٠٠٩.
- تم الاعتماد في تحديد البرنامج التنفيذي لمعالجة الأزمة وتأثيرها على السياحة السورية على ما يلي:

– تعتمد سورية أصلاً على سياحة دول الجوار والسياحة العربية البينية كما تعتمد على السياحة الدينية الإسلامية والمسيحية.

– تعتبر سورية على حدود أوربا إذ لابد من التوجه لأوربا أيضاً لأن السياحة العربية توفر البعد الاقتصادي للسياحة بشكل جيد فيما توفر السياحة الثقافية والدينية الأوربية البعد التنموي من خلال جولات السياح على مختلف المناطق السورية.

– تعتمد سورية على السائح المتكرر كما أن الأمن والاستقرار فيها يشجع السياح على تكرار الزيارة خارج الزيارات السياحية المنظمة

من قبل الشركات السياحية بعد زيارة أولى عن طريق تلك الشركات لتحقيق تعارف أول مأمون مع البلد.

- سورية مقصد سياحي آمن /تقرير دافوس ٢٠٠٩ للسياحة والسفر/

المرتبة الأولى في عدم تأثير الجريمة المنظمة على الأعمال

المرتبة ١٠ في عدم تأثير الإرهاب على الأعمال

المرتبة ٢٣ في مؤشر الأمن والاستقرار عالمياً

- المنتج السياحي السوري منافس على مستوى الأسعار / حلت سورية في المرتبة ٥ عالمياً في مؤشر التنافسية الخاص بأسعار الجولات السياحية والمرتبة ١٧ في مؤشر أسعار الفنادق في تقرير منتدى دافوس للسياحة والسفر ٢٠٠٩/ كلفة الجولة السياحية لمدة ٩ ليالي حوالي ١٠٠٠ دولار فيما الوسطي الدولي ٨٠٠ دولار لخمس ليالي، مع ضرورة توفير ظروف استمرار هذا الوضع.
- حلت سورية في المرتبة ٢٩ عالمياً في تعامل المواطنين مع السياح، وفي المرتبة ١٨ في نصائح إطالة الرحلة السياحية أو تكرارها.
- سعر صرف العملة السورية مستقر وبالتالي فإن أي تغيرات تطرأ تكون ناجمة عن أسعار صرف العملات الأخرى
- معدل الإقامة في سورية أعلى من المعدلات الدولية: الإقامة الوسطية ٩ ليالي مقابل ٥ ليالي دولياً.
- يوجد لدى السياحة السورية فرصة في الاستمرار بمعدل نمو للطلب مرتفع يتجاوز ١٥% مما سيؤمن استمرار جذبها للمستثمرين في ظل ابتعاد المستثمرين عن الاستثمارات في القطاع المالي.

- من المحتمل أن ترتفع سوية دخل الشرائح التي تأتي لسورية من دول الخليج نتيجة انصرافها عن المقاصد الأغلى أسعاراً.
- من المحتمل أن تضيف الاتفاقية السياحية مع تركيا الموقعة حديثاً بتشكيل فضاء سياحي واحد وذلك لاستهداف الأسواق السياحية الأوربية والآسيوية البعيدة كالصين واليابان أبعاداً إيجابية.
- لا تزال البنية الفندقية بما فيها المشاريع قيد الإنشاء متواضعة نسبة للمقومات السياحية ومقارنة مع البنية الفندقية في الدول المنافسة في الإقليم، مما يوفر ظروفاً إيجابية للاستثمار السياحي في سورية كما أن الطاقة الفندقية هي الأقل في سورية نسبة إلى عدد السياح وعدد السكان.

٦-٥ البرنامج التنفيذي لمواجهة مفاعيل الأزمة المالية على السياحة السورية:

I- مفاهيم أساسية:

انطلق إعداد البرنامج التنفيذي لمعالجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة في سورية من ضرورة اعتماد المفاهيم الأساسية التالية:

* اعتبار السياحة محركاً أساسياً اقتصادياً للخروج من الأزمة حيث أن أكثر من ٥٠ صناعة ترتبط بها.
* العمل بسرعة على ضخ الأموال الحكومية في الترويج والاستثمار وتطوير العرض وفي البنية التحتية في المواقع السياحية للحفاظ على النمو المتوازن للقدوم والاستثمار من جهة، ولمتابعة التحسن الذي نشأ على صورة سورية السياحية في الفترة الأخيرة من جهة

أخرى.

* تحفيز القدوم السياحي من خلال:

- التركيز على التنوع في المنتج السياحي السورية الأصالة والتفرد والخصوصية والثقافة والصناعات اليدوية والفضاء الإبداعي والمعتقدات والتاريخ والأطعمة مع الإعلان عن إجراءات لتطوير البعد البيئي والصحي في السياحة السورية.

- الاستفادة من الأمن والاستقرار والمقومات الطبيعية والأصالة والشعب الصديق للزائر والمطبخ المتنوع والثقافة والتاريخ والتسوق التقليدي والرغبة في تكرار الزيارة لاتساع رقعة المنتج السوري والمؤتمرات مع الإعلان عن إجراءات لتوفير أفضل لجودة الإقامة وسهولة الوصول والجاهزية التكنولوجية.

* تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

- التركيز على الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي ومزايا الاستثمار السياحي وأنظمة التعاقد ونظام العمل السياحي مع الإعلان عن عام ٢٠١٠ عاماً للجودة السياحية جودة أفضل للخدمات السياحية والاستفادة من تحسن الخدمات المصرفية.

- الاستفادة في متابعة تحفيز الاستثمار السياحي من وصول دول أخرى في الإقليم إلى بنية فندقية كثيفة بمئات الآلاف من الأسرة الفندقية، في ظل ٥٠ ألف سرير في سورية و٤٠ ألف قيد الإنشاء فقط رغم تماثل المقومات السياحية.

* الإعلان عن إجراءات تكفل أن تكون ضبط المعادلة بين المحتوى والسعر والجودة في أفضل توازن ممكن

II- برنامج العمل في إطار التسويق للقدوم السياحي:

* تتبع الوضع الاقتصادي في الأسواق الرئيسية وتطور البطالة فيها.

* دراسة تحولات الطلب في ظل الأزمة وإعادة هيكلة الأسواق حسب القرب الجغرافي ومدى التأثر بالأزمة وسعر صرف العملة وتوجهات السياح وتوافقها مع المقومات المتوفرة في سورية.

* التعامل مع كل سوق بسياسة تسويق مختلفة.

* تحفيز الإعلام المحلي والعربي لدعم السياحة وتحريك الأسواق مع إطلاق خطة عمل إعلامية لتعميق الثقة بالسياحة السورية من خلال التركيز على ازدياد الطلب وعلى تنافسية السياحة السورية.

* السعي إلى اعتماد ما يلي:

١- النظر في توفير تسهيلات تتصل برسوم الدخول والمغادرة للسياح وإلغاء تأشيرات الدخول لبعض الجنسيات.

٢- متابعة الإجراءات المتخذة لتحفيز الاهتمام بالسياحة الداخلية وخاصة:

- متابعة الشركة السورية للسياحة التابعة لوزارة السياحة لطرح برامج للمجموعات السياحية السورية وتحفيز ثقافة سياحة المجموعات بما يكفل ضبط جودة الزيارات السياحية وتأمين أسعار منافسة من خلال تطبيق الحسومات المطبقة للسوريين وتوجيه تلك المجموعات إلى المناطق التنموية أيضاً.

- تطوير معرض السياحة الداخلية الذي تقيمه الوزارة سنوياً.
- إنجاز مسح السياحة الداخلية الذي يقوم به المكتب المركزي للإحصاء.
- إنجاز فض العروض لمشاريع الشواطئ المفتوحة مجاناً للمواطنين والتي تم حجزها لتكون جاهزة في بداية الموسم السياحي الصيفي القادم.
- تطبيق القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٩ في إحداث المكاتب السياحية المتخصصة في السياحة الداخلية.
- ضبط الجودة والنظافة في مناطق الزيارة السياحية وتوجيه إنفاق الموازنات المخصصة للمدن والمناطق السياحية إليها بالتنسيق بين وزارتي السياحة والإدارة المحلية والبيئة.
- الترويج للسياحة الداخلية ونشر الوعي بأهميتها.
- طرح برنامج وطني خاص بالسياحة الداخلية يطرح برامج سياحية للمواطنين بكلفة مناسبة
- طرح مشاريع فندقية من سوية ٢+٣ نجوم في المناطق التنموية.

III- الترويج للقدوم السياحي:

* إشراك القطاع الخاص السياحي بشكل أوسع في فعاليات الترويج السياحي الداخلية والخارجية.

* الترويج للسياحة الداخلية والتركيز على الأسواق السياحية التقليدية العربية والأوربية، بالإضافة إلى الأسواق الجديدة في آسيا والشرق

الأوسط، والتي لم تتأثر بالأزمة.

* تسريع الحملات الترويجية عبر العالم وتكييفها مع توجهات السياح الجديدة والناشئة بسبب الأزمة.

* التركيز في الترويج على كامل مساحة الدولة المستهدفة وليس فقط العاصمة.

IV- الترويج للاستثمار السياحي:

* توفير موازنة خاصة بالترويج الاستثماري ضمن موازنة الترويج.

* الإدماج الفعال للترويج الخارجي للاستثمار السياحي في سورية مع فعاليات الترويج السياحي الجارية.

V- الخدمات السياحية والجودة:

* يتطلب تثبيت الصورة السياحية الإيجابية لسورية وضمان توافقها مع ما يقدم فعلاً من خدمات ضمن عناصر المنتج السياحي اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لرفع سوية جودة الخدمات في مواقع الزيارة السياحية والحدود والمطارات بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتخصيص الموازنة المرصودة للمدن السياحية في القانون المالي للوحدات الإدارية لذلك حيث يتم الإنفاق من قبل الوحدات الإدارية بالتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية ووزارة السياحة.

VI- دعم الاستثمار السياحي من خلال:

١- اعتماد آلية للإقراض لمشاريع BOT السياحية، تم وضعها بالتنسيق مع مصارف خاصة وعامة بحيث يحقق العقد

والمنشآت الأولية التي يقيمها المستثمر في الموقع ضماناً للمشروع والإعلان عن ذلك.

٢- إزالة العوائق الإدارية أمام إنجاز المشاريع السياحية قيد الإنشاء .

٣- اعتماد سياسات تمويل جديدة للمستثمرين من قبل المصارف السورية وتحريك الودائع فيها لتحفيز الاستثمارات السياحية مع رفع سقف الإقراض وتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض ومعالجة موضوع الضمانات المبالغ فيها وأن يكون سداد القروض بعد دخول المشروع في الاستثمار.

٤- توفير السيولة وتشجيع المصارف الخاصة على الإقراض لمدد أطول وعلى عقد تحالفات بين المصارف لإقراض المشاريع السياحية لمدد مناسبة.

٥- توفير تسهيلات خاصة بخصوص الفوائد وغرامات التأخير للمقترضين في المشاريع السياحية في حال تسديدها حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٦- تعديل المرسوم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالتسويات المصرفية بما يوفر شروطاً أكثر مرونة للمستثمرين.

٧- إكساب نظام الإقراض المرونة اللازمة ومعالجة موضوع الضمانات العالية من خلال مؤسسة ضمان القروض.

٨- عرض مشاريع على شكل حزمة من فنادق ٢+٣ نجوم بعدد غرف كاف لإدارتها من قبل شركات إدارة / ٨٠ غرفة على الأقل.

٩- الاهتمام بالسياحة البيئية لأنها من أقل الأنماط كلفة وأكثرها إنفاقاً.

١٠- طرح مشاريع أصغر وأقل كلفة وأكثر مردوداً لجذب شرائح أكبر من المستثمرين وخاصة من خلال قيام الوزارة بإعداد المخططات التوجيهية لمناطق التطوير السياحي المتكاملة والكبرى حيث يلزم وعرض المقاسم الناجمة عنها للاستثمار وتمويل البنية التحتية العامة فيها (طرق – كهرباء – اتصالات) إلى حدود كل مقسم ويترك للمستثمر إنشاء محطة معالجة وبئر خاصين بمشروعه. كما يمكن طرح مشروع رائد فيها يكون الأقرب للبنية التحتية المتوفرة لتأمين انطلاق الاستثمار في تلك المناطق بسرعة، حيث يجري تثبيت المشروع على المخطط التوجيهي لاحقاً لدى إنجازه.

١١- تخفيض بدل حجز مناطق التطوير المتكاملة إلى النصف بسبب اتساع مساحتها.

١٢- تحفيز الاستثمار الحكومي في بناء وتجهيز شبكات الفنادق من مستوى ٢+٣ نجوم في مناطق الطلب الواعد وحيث لا يتوفر طلب استثماري، وفي ترميم الخانات الأثرية وتوظيفها كفنادق على طريق الحرير.

١٣- توفير البنية التحتية حتى حدود مشاريع السياحية في المناطق التنموية.

VII- التدريب:

* اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص تحويل المدارس والمعاهد الفندقية والسياحية إلى مراكز تدريب سياحي وفندقي بغية زيادة مردودية مبانيها وتوفير الأيدي العاملة المدربة للمشاريع السياحية الجديدة والإعلان عن ذلك.

VIII- إجراءات هيكلية:

* النظر في اعتماد ما يلي:

١- إعادة هيكلة موازنة وزارة السياحة الاستثمارية وتقديم خطة موازنة إلى الحكومة تحدد الإنفاق اللازم على الترويج لمواجهة تأثيرات الأزمة وعلى تنفيذ البنى التحتية والمنشآت السياحية الرائدة في مناطق التطوير السياحي المتكاملة في المناطق التنموية وعلى بناء الفنادق الصغيرة والمتوسطة وعلى سداد الاستملاكات وعلى إقامة عروض الصوت والضوء والمباني الإدارية ومراكز التدريب السياحي والفندقي حيث يلزم.

٢- دراسة إحداث شركة استثمار تابعة لوزارة السياحة تستطيع تمويل المخططات التوجيهية للمواقع التي تملكها وزارة السياحة وتجهيز تلك المواقع بالبنية التحتية تمهيداً لعرضها للاستثمار مع السماح لها بالاقتراض من المصارف الحكومية بضمان الحكومة.

٦-٦ التسويق والترويج السياحي لعام ٢٠٠٩ :

تضمنت خطة العمل التي نفذتها الوزارة في عام ٢٠٠٩ ما يلي:

- إقرار الدراسات التسويقية التي قامت بها الوزارة لتحديد الأسواق السياحية للسياحة السورية وتحديد النشاطات الترويجية في كل دولة منها.
- تحديد ٥ دول رئيسية أوربية، إضافة إلى الدول العربية الأساسية المصدرة للسياح، وكذلك دول المغتربات السورية، بعد أن تم اعتمادها

نتيجة للدراسات التسويقية، مع تحديد الميزانية المخصصة لكل منها، لإطلاق الترويج السياحي فيها وفق خطة العمل المعتمدة.

- تنظيم جولات للإعلاميين والشركات السياحية والمستثمرين والشخصيات المؤثرة في الرأي العام، للاطلاع على المنتج السياحي السوري، حيث وصل عددهم إلى أكثر من ألف، بين إعلامي وشركة سياحية ومستثمر وشخصية هامة، وهنا يبرز البعد الإعلامي للسياحة، فبنتيجة الجولات المنظمة من قبل الوزارة:
  - يعود الإعلاميون إلى بلادهم ويكتبون وينشرون مقالات وأفلاماً إيجابية عن سورية وتراثها وشعبها، في أهم الصحف والمحطات التلفزيونية، تبرز الصورة الحضارية لسورية، وتحرض على القدوم السياحي إليها.
  - يعود السياح إلى بلادهم بانطباعات إيجابية، تعارض ما يصور عنها في بعض الإعلام الخارجي، وينشرون ذلك في محيطهم.
- إقامة الأيام السورية السياحية في ٢٦ دولة رئيسية مصدرة للسياح إلى سورية متضمنة ما يلي:
  - الاتفاق مع شركة علاقات عامة في الدول المستهدفة لتنظيم الأيام السورية، والحملة الإعلانية، ودعوة الشركات والإعلاميين لحضور الفعاليات المقامة ضمنها.
  - إطلاق حملات إعلانية في الطرق والشوارع ومحطات المترو في المدن الكبرى في أوربا ، تسبق إقامة الأيام السياحية السورية المقررة مركزة على:
    - السياحة الدينية المسيحية.

^ السياحة الثقافية.

^ احتفالية مرور ألفي سنة على ولادة القديس بولس.

- المشاركة الفعالة في المعرض السياحي، الذي تقام الأيام السياحية السورية على هامشه، من خلال ما يلي:
  - توسيع مساحة الجناح السوري لتتلاءم مع النقلة النوعية المقصودة للترويج السياحي لسورية.
  - تحفيز مشاركة الشركات السياحية السورية فيه، عن طريق تخفيض بدلات المشاركة بنسبة ٥٠%.
  - إطلاق حملة إعلانية داخل المعرض تليق بسوية الترويج الجديدة.
  - إشراك فرقة فنية لتقديم العروض الفنية التقليدية السورية في الجناح السوري، أو في المواقع المخصصة للعروض الفنية في المعرض.
- عقد لقاءات رسمية مع الجهات المختصة بالسياحة في الدولة المعنية.
- عقد ورش عمل ولقاءات مع الشركات الرئيسية المنظمة للرحلات والإعلاميين والمستثمرين تتضمن:
  - عرضاً لأفلام سياحية تبرز المصادر السياحية السورية وتطور السياحة في سورية.
  - عرضاً للمعلومات الأساسية عن تطور المنتج السياحي السوري والاستثمارات والقدوم السياحي.
  - إشراك الجهات الرسمية السورية المعنية بالسياحة في اللقاءات (مؤسسة الطيران العربية السورية – إدارة الهجرة والجوازات

– إدارة الجمارك العامة ..).

- ❖ إشراك المستثمرين والشركات السياحية العاملة في سورية والشخصيات المؤثرة في الرأي العام في الدولة المعنية والتي زارت سورية للحديث عنها.
- ❖ عرض البرامج والمسارات والمنتجات السياحية السورية الجديدة التي ترى الوزارة تسويقها.
- ❖ إطلاق الحوار مع الشركات والإعلاميين والمستثمرين بما يكفل إيضاح جميع استفساراتهم عن واقع السياحة السورية والالتزامات الحكومية لتطويرها ومعالجة جميع النقاط المثارة.

- عقد لقاءات وإلقاء محاضرات في كليات السياحة الأوربية لوضع الفاعلين المستقبليين في الصناعة السياحية الأوربية في صورة الواقع السياحي السوري ومقوماته الغنية وتطور البنية الفندقية ومجالات السياحة المتنوعة في سورية.
- إقامة معارض صور تبرز المقومات والمصادر السياحية السورية .
- إقامة معارض للمشاريع الجديدة قيد الإنشاء والمعروضة للاستثمار السياحي، بغية التركيز على جذب المستثمرين من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح بما يكفل تحفيز القدوم من تلك الدول.
- دعوة الشركات والإعلاميين والمستثمرين المشاركين في ورشات العمل لحضور عروض فنية تقليدية سورية.

- رفع عدد المعارض السياحية التي تشارك بها وزارة السياحة من 15 معرض في عام 2002 إلى أكثر من 30 معرض في عام 2009.

- أطلقت الوزارة مواقع جديدة على الإنترنيت خاصة بالدول الرئيسية المستهدفة وبلغات تلك الدول كما أن تلك المواقع أنشئت بلاحقة الدولة المستهدفة (فرنسا Fr – إيطاليا It – ألمانيا De – ...).
- متابعة تسهيل إجراءات الدخول إلى سورية للمجموعات السياحية القادمة عن طريق المكاتب السياحية المنظمة للرحلات، من خلال إصدار تأشيرات دخول مجانية وفي الحدود لهم.
- التركيز على تنشيط الجولات البحرية في المتوسط، لضم سورية لزيارة يوم واحد أو أكثر، تكفل تشجيع السياح الأوربيين على العودة لزيارة سورية في زيارات أكثر تكاملاً.
- وضع برامج للترويج للسياحة العربية والسياحة الدينية الإسلامية والسياحة الأوربية، كما تم وضع برامج الترويج لأسواق أخرى كبرنامج سياحة المغتربين في أمريكا الجنوبية للجيلين الثاني والثالث.
- إطلاق تنشيط السياحة الداخلية، حيث أقر المجلس الأعلى للسياحة، إحداث الشركة السورية للسياحة، وهي الذراع الاقتصادي الجديد لوزارة السياحة، وقامت الشركة طيلة عام ٢٠٠٨ بطرح برامج السياحة الداخلية وتسويقها والترويج لها، كما ستقوم الشركة بتقديم الخدمات السياحية، بما فيها خدمة الحجز الإلكتروني في الفنادق وللنشاطات السياحية، وإغناء المنتج السياحي بالأنشطة والمهرجانات.

أدى مجمل هذه الإجراءات إلى النتائج المبينة في البند ٩

٧- الوضع السياحي في العالم في عام ٢٠٠٩ :

أصدرت منظمة السياحة العالمية تقريرها (البارومتر) عن الوضع السياحي العالمي في نهاية عام ٢٠٠٩ ونلخصه فيما يلي:

- انخفض عدد السياح في العالم في عام ٢٠٠٩ بنسبة -٤% عن عام ٢٠٠٨ أي بنسبة أسوأ مما كان متوقعاً (-٢%) ووصل عدد السياح إلى ٨٨٠ مليون مقابل ٩٢٠ في عام ٢٠٠٨.

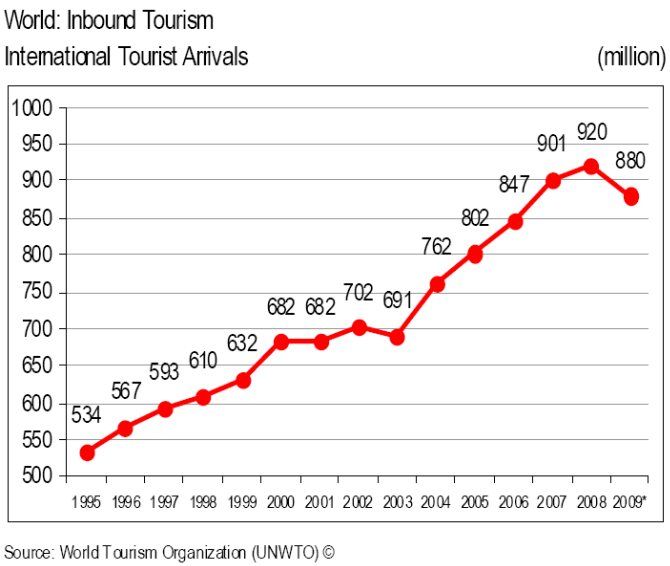

Delivered by http://www.e-unwto.org
Mr. Bassam Barsik (317-89-616)
Saturday, April 10, 2010 6:31:26 AM

- ولكن هذه النتائج تبقى أفضل من النمو السلبي المقدر للصادرات في عام ٢٠٠٩ والذي قدر ب -١٢% .
- كان النمو في الأقليم السياحية في العالم سلبياً في جميع تلك الأقاليم عدا أفريقيا وكانت النتائج على التوالي كما يلي:

١- أوربا : -٦% ، أسيا والباسيفيك -٢% ، الأمريكيتين -٥% ، الشرق الأوسط -٦% ، أفريقيا +٥% .

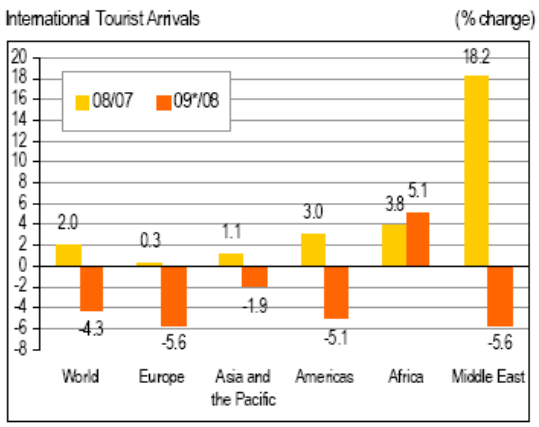

Source: World Tourism Organization (UNWTO)©

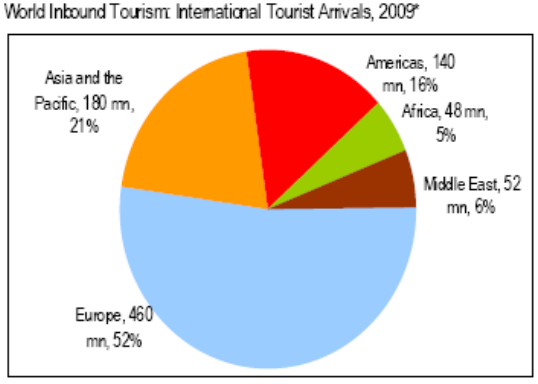

Source: World Tourism Organization (UNWTO)©

- نبين فيما يلي بعض النتائج للدول السياحية الأساسية وترتيبها حسب عدد السياح :

الدولة	الترتيب حسب عدد السياح	النمو عام ٢٠٠٨	النمو عام ٢٠٠٩ حتى الشهر ١١
فرنسا	١	-٣%	-٧,٨%
الولايات المتحدة	٢	٣,٦%	-٧%
اسبانيا	٣	-٢,٥%	-٨,٧%
الصين	٤	-٣,١%	-٤,٨%
إيطاليا	٥	-٢,١%	٠,٤%
بريطانيا	٦	-٢,٤%	-٨%
أوكرانيا	٧	٩,٨%	-١٩,٩%
تركيا	٨	١٢,٣%	١,٦%
ألمانيا	٩	١,٩%	-٣,٢%
المكسيك	١٠	٥,٩%	-٦%
مصر	٢١	١٥,٩%	-٣,٤%

الإمارات	٣٣	----	-١,٣%
تونس	٣٤	٤,٢%	-٢,٦%
سورية	٤١	١٥%	١٠,٤%

- نورد فيما يلي نسب النمو للإنفاق السياحي في الدول المصدرة للسياح والتي تعبر بمدلولاتها عن اختلاف مدى التدهور الاقتصادي بين الدول المصدرة للسياح وتقود بالنتيجة جهود التسويق:

الدولة	الترتيب حسب عدد السياح	النمو عام ٢٠٠٨	النمو عام ٢٠٠٩ حتى الشهر ١١
ألمانيا	١	٢%	-٣,٥%
الولايات المتحدة	٢	٤,٤%	-٩,٢%
بريطانيا	٣	٤,٤%	-١٧,٣%
فرنسا	٤	٩,٦%	-٤,٧%
الصين	٥	٢١,٤%	١٩,٦%
إيطاليا	٦	٤,٩%	-٤,٣%

اليابان	٧	-٧,٦%	-١٨,١%
كندا	٨	٨,٤%	-٤,٤%
روسيا	٩	١٢,٥%	-١٣,٨%
نذرلاند	١٠	٦,٢%	٢,١%
اسبانيا	١١	-٣,٧%	-١٤,٩%
السعودية	٣٢	٢١%	-١٩,٨%
تركيا	٤٧	٧,٥%	١٤,٢%
مصر	٥٠	١٩,٢%	-١١,٦%

- كانت سياحة الأعمال هي الأكثر تضرراً وكذلك التصدير من خلال السياحة أما السائح موسط الدخل فقد كان الأسرع في استعادة الحركة السياحية الذي سافر إلى مناطق أقرب إلى بلده.
- أعلنت ٣٧ دولة فقط في العالم عن نتائج نمو إيجابية وكان منها المغرب وإيران وتركيا والبحرين والأردن ولبنان وسورية .
- حلت سورية ثالثة في معدل النمو المحقق في عام ٢٠٠٩ بعد تايوان ١٤% وكوريا١٣% وسورية ١٠،٥% / النسب المحققة حتى الشهر الحادي عشر ٢٠٠٩ .
- انخفضت الإيرادات السياحية بنسبة -٦% في العالم كما انخفضت الحركة الجوية بمعدل -٣%.

- نبين فيما يلي نسب النمو السياحي المحققة في الأقاليم السياحية:

المنطقة	النمو ٢٠٠٨ /٢٠٠٧	النمو ٢٠٠٩/٢٠٠٨
العالم	%٢	-%٤,٣
أوربا	%٠,٣	-%٥,٦
آسيا والباسيفيك	%١,١	-%١,٩
أمريكيتين	%٣	-%٥,١
أفريقيا	%٣,٨	%٥,١
الشرق الأوسط	%١٨,٢	-%٥,٦

و قد بينت النتائج أن الشرق الأوسط كان أكثر المناطق تضرراً فيما أفريقيا حافظت على نمو إيجابي.

- نبين فيما يلي بعض نتائج دول الشرق الأوسط:
  - الشرق الأوسط : ١٨,٢% إلى -٥,٦% ، مصر : ١٥,٩% إلى -٣,٤% ، الأردن : ٨,٧% إلى ١,٦% ، لبنان : ٣١% إلى ٣٩% ، السعودية : ٢٨% إلى ٠٢٩% ، سورية : ١٥% إلى ١٢% ،
- تبين فيما يلي نتائج تغيرات حركة الطيران :

- العالم : -٣,١% ، أمريكا الشمالية -٥,٥% ، أمركيا الجنوبية : -٠,٧% ، آسيا والباسيفيك -١,٢% ، الشرق الأوسط ١٠% ، أفريقيا -٩,٦%.

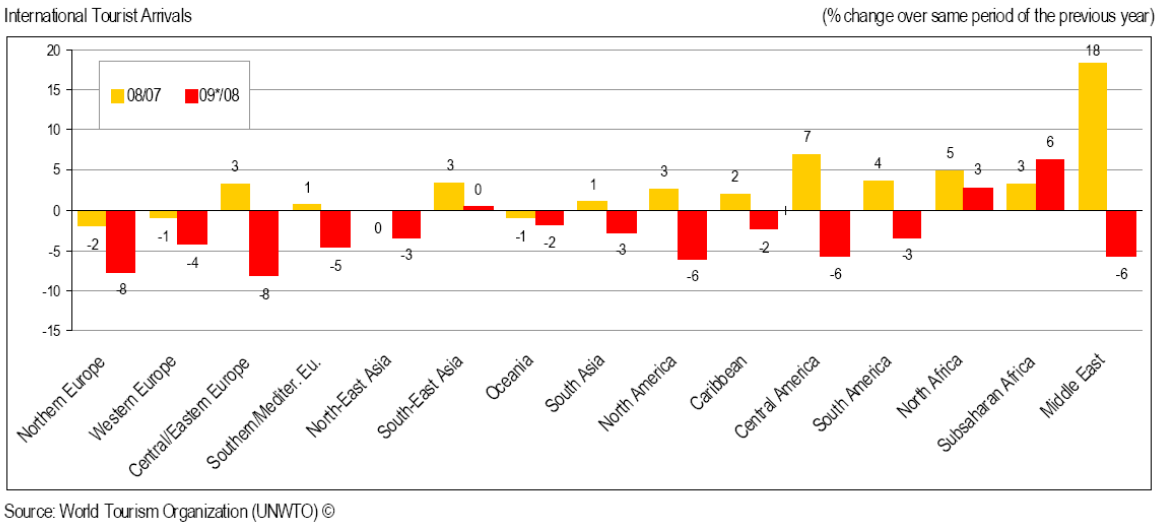

٨- الوضع الانتقالي في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ وتوقعات عام ٢٠١٠ على المستوى السياحي العالمي :

- شهدت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ تحولاً إيجابياً في الحركة السياحية على مستوى العالم مما ينبئ باستعادة السياحة زخمها تدريجياً فقد كانت نسبة النمو في أرباع السنة على التوالي : -١٠% ثم - ٧% ثم -٢% ثم +٢% .

Delivered by http://www.e-unwto
Mr. Bassam Barsik (317-89-616)
Saturday, April 10, 2010 6:31:26

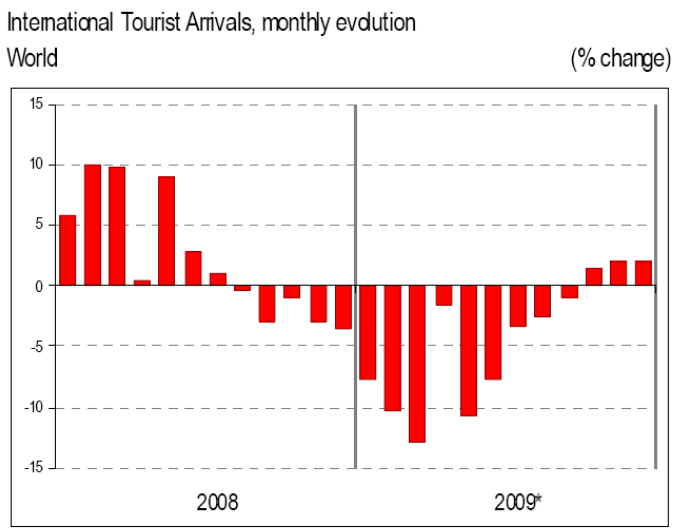

- تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تنمو السياحة بمعدل ٣ إلى ٤% خلال عام ٢٠١٠ .

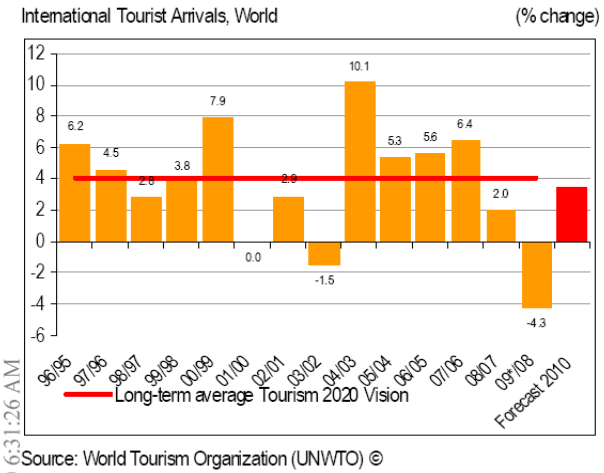

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©

w.e-unwto.org
17-89-616)
10 6:31:26 AM

- تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تنمو السياحة في عام ٢٠١٠ وفق ما يلي:
  - للعـــالم : العـــالم : ٣-٤% ، أوربـــا ١-٣% ، آســـيا والباســـيفيك ٥-٧% ، الأمـــريكيتين ٢-٤%،أفريقيـــا ٤-٧%،الشرق الأوسط ٥-٩% .

Forecast of growth in International Tourist Arrivals

	2007	2008	2009			2010
	real	real	real			
	year	year	year	Jan.-June	July-Dec.	between
World	6.4%	2.0%	-4.3%	-8.5%	-0.7%	3% and 4%
Europe	4.6%	0.3%	-5.6%	-9.8%	-2.4%	1% and 3%
Asia and the Pacific	9.7%	1.1%	-1.9%	-6.7%	2.9%	5% and 7%
Americas	5.2%	3.0%	-5.1%	-7.0%	-3.2%	2% and 4%
Africa	9.0%	3.8%	5.1%	4.4%	5.7%	4% and 7%
Middle East	14.6%	18.2%	-5.6%	-16.4%	5.3%	5% and 9%

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©

٩- النتائج المحققة في سورية لعام ٢٠٠٩

تابعت الحركة السياحية الوافدة إلى سورية نموها في عام ٢٠٠٩ ، مستفيدة من النجاحات الدبلوماسية للسياسة الخارجية السورية ومن الجهود الترويجية المكثفة في الدول المستهدفة، بعد أن تم إعادة هيكلة الخطة الترويجية السياحية لتتوافق مع الدراسات التحليلية التي قامت بها الوزارة لتوجهات السياحة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية ، حيث ارتفع عدد السياح إلى ٦,١ مليون سائح، بمعدل نمو وصل إلى ١٢%، أي بمعدل نمو قريب جداً من الوسطي العام السنوي لمعدلات النمو على مدى السنوات الست الأخيرة (١٤- ١٥%) ، بما يعكس تأثيراً طفيفاً للأزمة المالية العالمية، وبزيادة حوالي ٧٠٠ ألف سائح عن عام ٢٠٠٨ ، وبنظرة دقيقة تبين أن الارتفاع الأفضل أتى من الأسواق الرئيسية والقريبة لسورية: دول الخليج ١٦%، الأوربيون ٢٥% ، والأتراك ٣٢% والإيرانيين ٢٩% وهي الدول التي تم التركيز عليهاً ترويجياً من قبل وزارة السياحة، بعد أن تم إعادة هيكلة خطط الترويج لتتلاءم مع متطلبات الأزمة المالية العالمية، بينما سجل بعض الانحسار في القدوم من الدول البعيدة ومن الدول ذات الإنفاق المنخفض ودول سياحة التسوق، وهو ما توافق مع توقعات الوزارة لدى تحليل تأثير الأزمة المالية على السياحة، من أن توجهات السياحة الدولية ستكون موجهة أكثر نحو السياحة الإقليمية.

كما وصل الإنفاق السياحي الدولي في الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٢ مليار دولار (إضافة إلى ١,٦ مليار دولار وهو ما أنفقته السياحة الداخلية) وارتفع إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني إلى ١١,٢% ، كما أسهمت السياحة في توفير ٢٣,١% من القطع الأجنبي لسورية، و ١٢,٥% من فرص العمل وأسهمت إيرادات السياحة في تحقيق التوازن الإيجابي لميزان المدفوعات في سورية بشكل خاص في عام ٢٠٠٩.

وردت سورية ودمشق في استفتاء عالمي نفذته مجلة وندرلاست البريطانية المتخصصة لتحديد أهم ١٠ مقاصد سياحية في العالم لعام ٢٠٠٩،

حيث حلت سورية في المركز الخامس بنسبة ٩٥,٣٨% بين الدول السياحية ودمشق بالمركز السادس بتصويت ٩٣,٣٣% بين المدن السياحية كما وردت سورية كذلك ضمن أهم ١٠ مقاصد سياحية في العالم في مقالات في صحف **The Sunday Mail – The Telegraph – Los Angeles Times, Bootsnall Exotic Honeymoons – Articles base – Epic Proportions – Gorp.com.**

و اختارت صحيفة نيويورك تايمز دمشق لتكون المدينة السابعة على لائحة أهم مدن سياحية لعام ٢٠١٠ ضمن قائمة ورد فيها ٣١ مدينة سياحية.

تحسنت مرتبة سورية في تقرير منتدى دافوس في عام ٢٠٠٩ لتنافسية السياحة والسفر بتسعة مراتب، إذ حلت في المرتبة ٨٥ من ١٣٣ دولة بعد أن كانت في المرتبة ٩٤ في عام ٢٠٠٨ كما تحسنت مرتبة سورية في التقرير ذاته في الترويج السياحي بـ ٦١ مرتبة إذ انتقلت من المرتبة ٩٣ إلى المرتبة ٢٥.

نشير في هذا المجال إلى تنويه تقرير صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ حول حالة الاقتصاد السوري في عام ٢٠٠٩ بالسياحة "المزدهرة" في سورية وإلى تحقيق سورية المرتبة الثالثة في معدلات النمو في العام ذاته حسب تقرير منظمة السياحة العالمية الصادر بداية عام ٢٠١٠ بعد تايوان وكوريا الجنوبية وحلولها في المرتبة ٤١ عالمياً حسب عدد السياح.

٩-١ القدوم السياحي في عام ٢٠٠٩ :

يبين الجدول التالي المؤشرات المقارنة مع عام ٢٠٠٨ والخاصة بعدد القادمين الإجمالي وزورا اليوم الواحد والعابرون لكامل عام ٢٠٠٩ :

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الزيادة	معدل النمو
القادمون/ سياح وعابرون وزوار يوم واحد وعابرون دون المغتربين	٥٩٩٢١١٤	٦٦٥٥٨٥٨	٦٦٣٧٤٤	+ ١١%
زوار اليوم الواحد والعابرون	١٥٢٠٦٧٢	١٦٢٨٩٠٦	١٠٨٢٣٤	٧%

كما يبين الجدول التالي المؤشرات المقارنة مع عام ٢٠٠٨ والخاصة بالسياح لكامل عام ٢٠٠٩:

السياح	العدد في ٢٠٠٨	العدد في ٢٠٠٩	الزيادة	معدل النمو
الخليج	٦٥٩٢٩٦	٧٦٤٣٠٩	٧٢٥٩٦	+ ١٦%
العرب	٣٣١١٠١٠	٣٥٩٠٢٧٣	٢٧٩٢٦٣	+ ٨%
الأوربيون	٦١٨٢٧٢	٧٧٢٠٣١	١٥٣٧٥٩	+ ٢٥%
الأجانب	١١٦٠٤٣٣	١٤٣٦٦٧٩	٢٧٦٢٤٦	+ ٢٤%
مجموع عرب وأجانب	٤٤٧١٤٤٢	٥٠٢٦٩٥٢	٥٥٥٥١٠	+١٢%

مغتربون	٩٥٨٧٣٨	١٠٦٤٩٣٧	١٠٦١٩٩	+ ١١%
مجموع عرب وأجانب ومغتربون	٥٤٣٠١٨١	٦٠٩١٨٨٩	٦٦١٧٠٨	+ ١٢%
عدد الليالي – مجموعات سياحية	٨٠٢١٦١	٩٣٦٨٤٥	٣١٦٨١	+ ١٧%
عدد الليالي السياحية	٧٣,٥ مليون	٧٧ مليون	٣,٥ مليون	+٥%
الإنفاق المقدر في الاقتصاد الوطني	٢٠٠ مليار ليرة	٢٤٢ مليار ليرة	٤٢ مليار ليرة	+٢١%

تبين المؤشرات التالية معدلات النمو لكامل العام وللجنسيات الرئيسية:

السعودية ١٨% الكويت ١٥% البحرين ١٥% الإمارات ١٥% لبنان ٢٧%

تركيا ٣٢% إيران ٢٩% ألمانيا ١١% فرنسا ٢٥% إيطاليا ٢٥% بريطانيا ٢٦% اسبانيا ١٤% روسيا ١٦%

مخططات تبين تأثير الحملات الترويجية التي قامت بها وزارة السياحة

بدءاً من عام ٢٠٠٧ على نسب القدوم السياحي في الأسواق الأوربية الرئيسية

روسيا

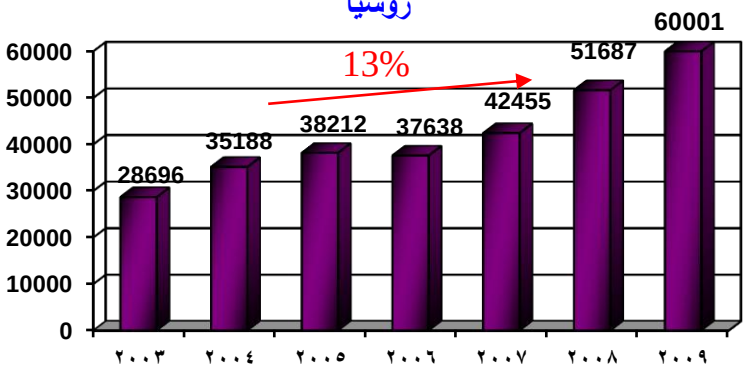

إيطاليا

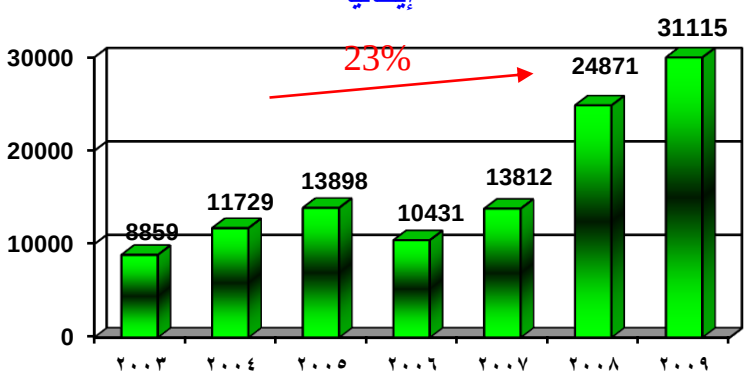

ألمانية

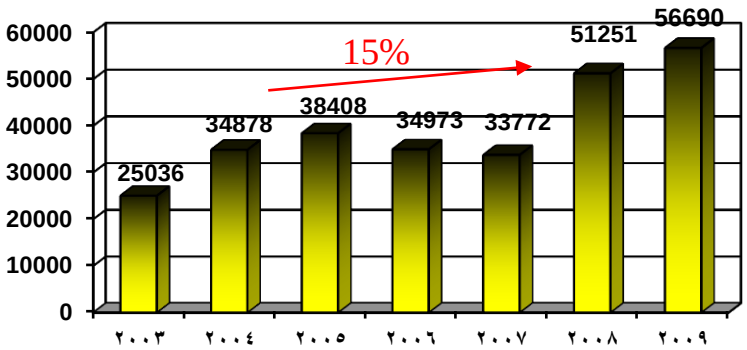

فرنسا

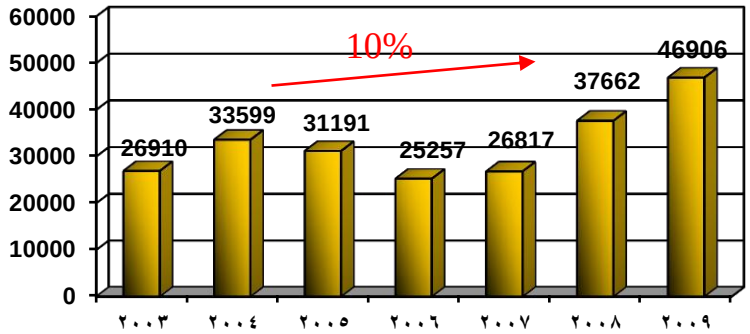

بريطانيا

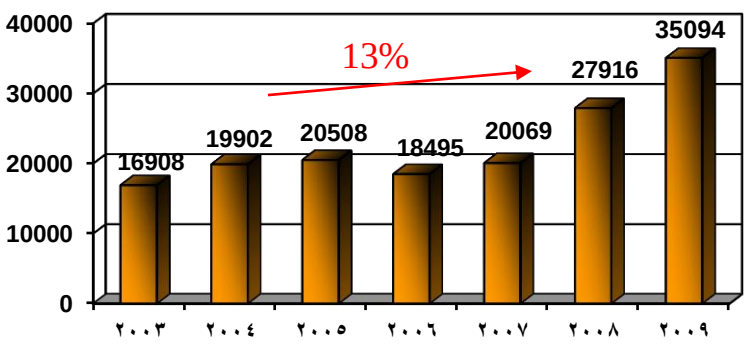

إسبانيا

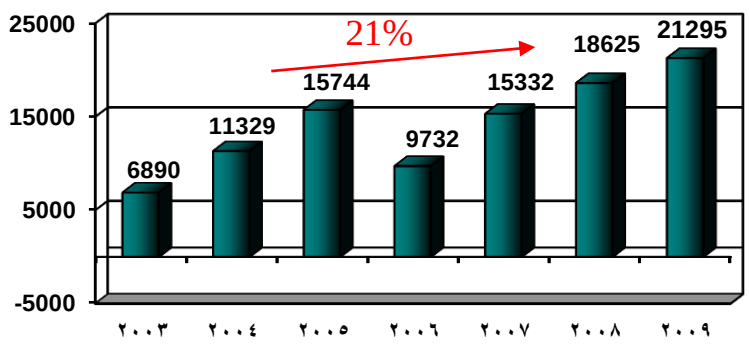

٩-١-١ سياحة المجموعات السياحية:

ارتفعت الليالي السياحية المحققة عبر سياحة المجموعات تطوراً لافتاً، فبعد أن كان عدد الليالي السياحية للمجموعات السياحية من ٣٧٢٢٢١ ليلة في عام ٢٠٠٦ ، تطور العدد إلى ٩٣٦٨٤٥ ليلة في عام ٢٠٠٩.

تطور الليالي السياحية للمجموعات السياحية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	وسطي النمو السياحي
٣٧٢٢٢١	٥٩٢١٤٠	٨٠٢١٦١	٩٣٦٨٤٥	%٣٦

٩-٢ النتائج المحققة في الربع الأول من عام ٢٠١٠ للقدوم السياحي:

ارتفع النمو السياحي في الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى معدلات قياسية مستفيداً من إلغاء التأشيرات المتبادل مع تركيا وإيران ومن عودة العلاقات السورية اللبنانية إلى طبيعتها ومن الإعفاءات المتبادلة على الرسوم على دخول السيارات مع الأردن ومن نجاحات السياسة الخارجية السورية ومن الحملات الترويجية السياحية المكثفة في أوربا والمقالات المتلاحقة في أمهات الصحف العالمية عن تطور السياحة السورية حيث ازداد السياح بمعدل ٧١% نسبة إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وتجاوز عدد السياح ١,٧ مليون سائح بزيادة أكثر من ٧٠٠ ألف سائح عن العام الماضي حيث تركزت الزيادة في تركيا بمعدل ١٩٤% وإيران ١٨٠% و أوربا ١٢١% و الأردن ٩٦% ولبنان ١٠٨% .

من جهة أخرى فقد ارتفع نمو دخول المشاريع السياحية في الخدمة في الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى ٥٦ منشأة منها ١٣ فندق تضم ٨٤٨ سرير فندقي و١٠٦٣ كرسي طعام و٤٣ مطعماً تضم ٤٣٣٨ كرسي طعام بكلفة إجمالية تجاوزت ٢,٥ مليار ليرة سورية = ٥٣ مليون دولار.

٩-١-٢ القدوم السياحي في الربع الأول من عام ٢٠١٠ نسبة إلى الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩:

يبين الجدول التالي المؤشرات المقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ للربع الأول من السنة والخاصة بعدد القادمين وفق سجلات وزارة الداخلية:

القادمون/ سياح وعابرون وزوار يوم واحد دون المغتربين	الربع الأول من ٢٠٠٩	الربع الأول من ٢٠١٠	الزيادة	معدل النمو
عبر المنافذ البرية	٩٢٥٠٨٣	١٦٢٢٤٩١	٦٩٧٤٠٨	%٧٥+
عبر المنافذ البحرية	٣٦٧	٥٩٥	٢٢٨	%٦٢+
عبر المنافذ الجوية	١٨٠٢٢٠	٢٨٢٩٤٣	١٠٢٧٢٣	%٥٧+
المجموع	**١١٠٥٦٧٠**	**١٩٠٦٠٢٩**	**٨٠٠٣٥٩**	**%٧٢+**

كما يبين الجدول التالي المؤشرات المقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ للربع الأول من السنة والخاصة بعدد السياح الإجمالي ولبعض الجنسيات التي حققت نسب الزيادة الأوضح والمقدرة وفق السجلات الإلكترونية لدى وزارة الداخلية / لعدد السياح وعدد العابرين وزوار اليوم الواحد وعدد الليالي السياحية / ومسوحات المكتب المركزي للإحصاء / للإنفاق السياحي وعدد المغتربين / وسجلات وزارة السياحة / لليالي المجموعات السياحية/:

السياح	العدد في الربع الأول ٢٠٠٩	العدد في الربع الأول ٢٠١٠	الزيادة	معدل النمو
السياح من دول الخليج	١١٦١٠٩	١١٦١٣١	٢٢	%٠
السياح الأردنيون	١٦٦٩٥٧	٣٢٧٩١٥	١٦٠٩٥٨	%٩٦+
السياح اللبنانيون	١٣٤٧٧٨	٢٨٠٧٦٣	١٤٥٩٨٥	%١٠٨+
السياح العرب	٥٩٥٣٣٤	٩٠١٦١٨	٣٠٦٢٨٤	%٥١ +

السياح الأتراك	٦٥٠٦٣	١٩١٣٦٧	١٢٦٣٠٤	+١٩٤
السياح الإيرانيون	٦٧٣٣٩	١٨٨٥٣٨	١٢١١٩٩	+١٨٠
السياح الأوربيون	١١٧١٤٧	٢٥٨٩٦٦	١٤١٨١٩	+١٢١%
السياح الأجانب	٢١٩٣٦١	٤٩٨٧١٧	٢٧٩٣٥٦	+١٢٧%
مجموع السياح عرب وأجانب	٨١٤٦٩٥	١٤٠٠٣٣٥	٥٨٥٦٤٠	+٧٢%
العابرون وزوار اليوم الواحد	٢٩٠٩٧٥	١٩٠٦٠٢	-١٠٠٣٧٣	-٥٢%
المغتربون	١٧٦٩٠٧	٣٠٤٩٦٥	١٢٨٠٥٨	+٧٢%
مجموع عرب وأجانب ومغتربون	٩٩١٦٠٢	١٧٠٥٣٠٠	٧١٣٦٩٨	+٧٢%
عدد الليالي – مجموعات سياحية	١٧٥٥٩٦	٢٥٧١٩٢	٨١٥٩٦	+٤٦%
عدد الليالي السياحية	١٣,٣ مليار ليلة	٣٠,٣ مليار ليلة	١٧ مليار ليلة	+١٢٦%
الإنفاق المقدر في الاقتصاد الوطني	٣٥,٩ مليار ليرة	٧٤,٦ مليار ليرة	٣٨,٧ مليار ليرة	+١٠٧%

تبين المؤشرات التالية معدلات النمو للربع الأول للجنسيات الرئيسية الأخرى في الموسم الحالي :

ألمانيا ٤٨%% فرنسا ٣٦%% إيطاليا ٥٣% بريطانيا ٥٠% اسبانيا ٦٠% يابانية ٥٨% ماليزيا ١٤٧% الصين ٩٣%

٩-٤ الاستثمار السياحي في عام ٢٠٠٩:

ارتفع عدد المشاريع السياحية التي تم ترخيصها على ٢٠٠٩ إلى ١١٦ مشروعاً مقابل ٨٢ مشروعاً في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٤١% ووصل عدد الأسرة المرخصة إلى حوالي ١٧ ألف سرير مقابل ١٠ آلاف سرير في العام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٦٢% فيما وصل عدد كراسي الإطعام المرخصة إلى حوالي ٦٠ ألف كرسي طعام مقابل حوالي ٤٠ ألف كرسي طعام في عام ٢٠٠٨ ، كما وصلت قيمة الاستثمارات المرخصة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦ مليار ليرة سورية = ١,٤ مليار دولار ، كما دخل في الخدمة ٢٠٣ منشآت سياحية منها ٣٧ فندقاً و١٦٦ مطعماً مقابل ٧٩ منشأة سياحية دخلت الخدمة في عام ٢٠٠٨ منها ٢٦ فندقاً و ٥٣ مطعماً بمعدل نمو ١٥٦% لتعكس هذه النتائج عدم تأثر الاستثمارات السياحية بالأزمة المالية العالمية متأثرة في ذلك باستمرار تدفق السياح إلى سورية رغم الأزمة.

تجاوز الإنفاق الفعلي في الاستثمار السياحي حتى نهاية ٢٠٠٩ وخلال السنوات ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ ما يتجاوز ١٣٧ مليار ليرة سورية فيما كان الإنفاق المخطط حتى نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٧٢ مليار ليرة سورية فقط مما يبرز استجابة قطاع الاستثمار السياحي لجميع الإجراءات التي قامت بها وزارة السياحة والجهات الحكومية الأخرى لرسم ملامح بيئة استثمارية جاذبة محققة للجدوى الاقتصادية.

كما تجاوز عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في الصناعة السياحة ٣٦٥٠٠٠ ووصل العدد في الاقتصاد السياحي إلى حوالي ٨٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وفق تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر.

تحسنت مرتبة سورية في تقرير منتدى دافوس ٢٠٠٩ لتنافسية السياحة والسفر بـ ٤٤ مرتبة في مؤشر الوقت اللازم لانطلاق المشاريع السياحية إذ انتقلت من المرتبة ٩٤ إلى المرتبة ٥٠.

نبين فيما يلي مؤشرات الاستثمار السياحي التي أبرزت نمواً عالياً في عدد المشاريع وذلك حسبما يلي :

	المؤشر للعام الكامل ٢٠٠٨	المؤشر للعام الكامل ٢٠٠٩	معدل النمو	ملاحظات
عدد المشاريع التي تم ترخيصها قيد الإنشاء خلال الفترة المبينة	٨٢ مشروعاً	١١٦ مشروعاً	%٤١	
عدد الأسرة المرخصة	١٠٧٩١	١٢١٠٢	%١٢	
عدد كراسي الإطعام المرخصة	٤٠٤٨١	٦١١٣٩	%٥١	
عدد المشاريع التي دخلت الخدمة خلال الفترة المبينة	٧٩ منشأة سياحية	٢٠٣ منشأة سياحية	%١٥٦	٣٧ فندق و١٦٦ مطعم دخلت الخدمة في ٢٠٠٩

الكلفة الاستثمارية للمشاريع التي دخلت الخدمة خلال الفترة	٤,٥ مليار ليرة	٩ مليار ليرة	%١٠٠	
عدد الأسرة التي دخلت الخدمة	١٣٦٦	٢٣١٨	%٧٠	
عدد كراسي الإطعام التي دخلت الخدمة	١٠١٣٤	٢٤٧٠٣	%١٤٣	
الكلفة الاستثمارية الإجمالية :قيد الإنشاء وفي الخدمة	٧١,٥ مليار ليرة	٧٥ مليار ليرة	%٥	
عدد المشاريع الإجمالي	١٦١	٣١٩	%٩٨	

١٠ – التوازن بين العرض والطلب في السياحة السورية :

تحقق السياحة السورية نمواً سنوياً وسطياً يبلغ ١٤–١٥% على مدار السنوات الست الأخيرة بما يعني أن عدد السياح يتضاعف كل ٥ – ٦ سنوات ولما كان عدد السياح في عام ٢٠٠٩ قد تجاوز ٦ مليون سائح فمن المتوقع ألا يقل عدد السياح في عام ٢٠١٤ عن ١١ إلى ١٢ مليون سائح.

ولما كان معدل نمو الليالي الفندقية الوسطي حالياً هو ٩% وكان معدل نمو الأسرة الفندقية في الخدمة لا يزيد عن ٥% وعددها الحالي لا يزيد عن ٥١ ألف سرير فإننا نسجل ثغرة مؤقتة بين العرض والطلب وهو ما يجعل من الصعب الحصول على غرفة في فنادق سورية وخاصة في المواسم ولكننا سنتجاوز هذه الثغرة بالتدريج خاصة أن الاستثمارات السياحية في الخدمة حالياً تصل ٢٠٧ مليار ليرة سورية فيما بلغت كلفة الاستثمارات

السياحية قيد الإنشاء ٢٩٦ مليار ليرة أي أننا سنضاعف البنية السياحية خلال الخمس سنوات القادمة ونحقق التوازن ولو كان ذلك تدريجياً.

١١- تطور أشكال الطلب السياحي على المنتج السياحي السوري:

لوحظ في أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ تغيرات واضحة في أشكال النشاط السياحي في سورية، فبعد أن سيطرت سياحة الاصطياف والاستجمام والعطلات لفترة طويلة، إلى جانب السياحة الثقافية والدينية، بدأت تظهر أشكال جديدة، أهمها سياحة المؤتمرات التي شكلت حققت صعوداً كبيراً بنسبة ٩ % من إجمالي النشاط السياحي في سورية، بما يعكس تطور البنية الفندقية من جهة، والنشاط الاقتصادي المتصاعد بشكل نشط في سورية، كما سجل ظهور للسياحة الصحية وبنسبة ٥%.

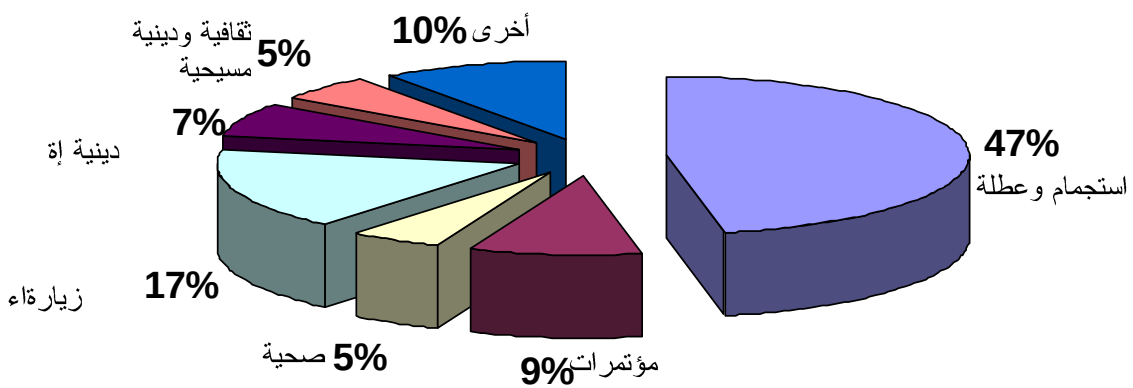

تطلب هذا الواقع تطويراً للمنتجعات الجبلية والفنادق التراثية والخدمات في المواقع الأثرية.

أما المنتجات السياحية التي بدأت تظهر بشكل واضح فهي سياحة الأعمال والسياحة العلاجية لطب الأسنان وتتطلب تطويراً لقدرات المنشآت الفندقية على استيعاب المؤتمرات الكبيرة.

١٢- تحليل النتائج الإجمالية للقدوم والاستثمار السياحي وتحديد منهجية ملتقى سوق الاستثمار السياحي السادس الجديدة وعدد المشاريع المعبرة عنها :

يعتبر استقرار نمو السياحة في أية دولة سياحية من العناصر الأكثر تأثيراً على قرار المستثمرين بالاستثمار السياحي في تلك الدولة . وتمتاز السياحة السورية باستقرار النمو السياحي إليها نتيجة مكونات القدوم السياحي إليها (راجع البند ٢-٢) مما أنتج أن يكون وسطي نمو القدوم السياحي إليها بين ١٤ إلى ١٥ % سنوياً على مدى السنوات الست الأخيرة رغم الأزمات الدولية والإقليمية وحتى في أصعب الأوقات وذروة الأزمة المالية العالمية فقط حققت السياحة السورية ١٢% من النمو السياحي. تحقق هذا الاستقرار نتيجة أن القدوم السياحي إلى سورية يتشكل من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي السياح العرب وعددهم ٣,٥ مليون سائح، والمغتربون وعددهم ١ مليون سائح مغترب، والأجانب وعددهم ١,٥ مليون سائح، حيث يبين هذا أن السياحة السورية تعتمد أساساً على السياحة العربية، وسياحة المغتربين بنسبة ٧٥%. بل إنه يمكن أن ندقق في نظرة أكثر تفصيلاً، لنحدد عناصر استدامة أوضح للقدوم السياحي إلى سورية رغم جميع الأزمات التي مرت في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الست الماضية من خلال تصنيف أعمق للسياح حسب المجموعات التالية القريبة جغرافياً:

- السياح من المغتربين: ١ مليون سائح مغترب في عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو ٣%
- السياح من دول الجوار العربي: الأردن ولبنان والعراق ويتراوح عدد السياح من كل منها بعد استبعاد زوار اليوم الواحد والعابرين بين ٨٠٠ ألف و ٩٠٠ ألف سائح وفق ما يلي:
  - لبنان : عدد السياح في عام ٢٠٠٩ : ٩٢١ ألف بمعدل نمو ٢٧%

- الأردن : عدد السياح في عام ٢٠٠٩ : ٨٨٢ ألف بمعدل نمو ٢%
- العراق : عدد السياح في عام ٢٠٠٩ : ٨٠٦ ألف بمعدل نمو ١%

- السياح من مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي: ٧٦٤ ألف سائح ومعدل النمو ١٦%
- السياح من دول الجوار الإسلامي وأهمها: تركيا حوالي ٣٨١ ألف سائح بمعدل نمو ٣٢% ومن إيران حوالي ٤٣٠ ألف سائح بمعدل نمو ٢٩% .

أي أن السياح من الجوار العربي والإسلامي والمغتربين تصل نسبتهم إلى ٨٦%، مما يؤمن استقراراً واضحاً للسياحة السورية، رغم أن معدل نمو السياح الأوربيين أيضاً ازداد في عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو ٢٤% ، وهو معدل عالٍ أيضاً خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، ونميز منهم السياح من روسيا حوالي ٦٠ ألف سائح، ومن ألمانيا حوالي ٥٥ ألف سائح، ومن فرنسا حوالي ٥٠ ألف سائح، ومن بريطانيا حوالي ٣٥ ألف سائح، ومن إيطاليا حوالي ٣٠ ألف سائح، ومن اسبانيا حوالي ٢٣ ألف سائح.

رغم هذا الواقع فإن المستثمرين يطرحون اليوم أسئلة أخرى.. فمن المعروف أن حجم الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء وصل بنهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩٥ مليار ليرة، وبالتالي أليس الأفضل لأي مستثمر أي ينتظر حتى تنجز هذه المشاريع لكي يتبين مدى تحقق الجدوى الاستثمارية والاقتصادية من تلك المشاريع، ومدى توازن النمو السياحي في القدوم السياحي، مع دخول تلك الاستثمارات في الخدمة. وهذه ظاهرة معروفة في جميع الدول السياحية، ويمكن تسميتها موجات الاستثمار السياحي، فهناك في التجارب الدولية موجة كبيرة من الإقبال على الاستثمار السياحي تمتد عادة لخمس سنوات، ثم يكون هناك مرحلة من الانتظار والترقب، كيف سيهضم الجسم السياحي هذه الاستثمارات السياحية، تمتد عادة لسنة أو سنتين، لكي

تتشكل موجة جديدة من الإقبال على الاستثمار السياحي، وهذه ظاهرة ليست موجودة بالضرورة في أشكال الاستثمار الأخرى، عندما يكون العالم كله سوقاً للصادرات الناجمة عن الاستثمار، أما في السياحة، فطبيعة القطاع السياحي التي تستلزم أن يأتي المستهلك إلى المنتج وليس العكس، تؤدي إلى تشكل هذه الظاهرة الموصوفة.

ولما كانت وزارة السياحة تقوم على ضبط التوازن المتنامي والمستدام بين الطلب والعرض، من خلال إشرافها على قطاعي الترويج والاستثمار السياحي، فقد كان من أهم واجباتها أن تسعى لتجاوز ظاهرة الموجات الاستثمارية، مستفيدة من استقرار النمو السياحي من جهة، ومن تنوع المقومات السياحية السورية، بما يسمح أن تدير عملية تشكيل موجة جديدة من الاستثمارات السياحية، على أن تكون متجهة إلى مطارح استثمارية مختلفة عما سبق عرضه في الملتقيات الاستثمارية السابقة مما يضمن استدامة الاستثمار السياحي .

بل إننا يمكن أن نكون في شفافية أوضح لنقول، إن هذه الموجات كانت قد ظهرت لدينا خلال مسيرة الاستثمار السياحي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، حيث تشكلت أولاً موجة من الاستثمار السياحي على أراضي الدولة بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فبلغت قيمة الاستثمارات السياحية فيها على التوالي: ٠,٠ مليون دولار، ٤٠٦ مليون دولار، ١٢٧٣ مليون دولار، ٤٢٥ مليون دولار، ١٩١ مليون دولار، متأثرة بالأزمة المالية العالمية و تردد المستثمرين وخاصة العرب في الإقبال على الاستثمار، وتردد المصارف الخارجية في تمويل المشاريع بسبب تلك الأزمة، بحسبان أن المشاريع المعروضة كانت ذات كلفة عالية نسبياً وتركز أكثر على مشاريع الخمس والأربع نجوم وعلى فنادق المدن، فيما كانت الاستثمارات السياحية على أراضي القطاع الخاص، لمستثمرين سوريين، تشكل موجة أخرى تلاحق الموجة الأولى في تلك الفترة على التوالي : ١٨٢ مليون دولار ، ٥٠٠ مليون دولار ، ٩٠٢ مليون دولار ، ١٠٠٤ مليون دولار، ١٢٠٨ مليون دولار، مستفيدة من قناعتها باستمرار دفق السياح إلى

سورية رغم الأزمة المالية العالمية، وكون تلك المشاريع أقل كلفة في المتوسط لصغر مساحتها وتركيزها على السوية السياحية المتوسطة، فاستطاعت تلك المشاريع الإفلات من مفاعيل الأزمة المالية العالمية ، ولكن هذا لا يمنع بالتالي، ورغم وجود استثمارات لا تزال قيد توقيع العقود أو فض العروض من خلال ملتقيات سوق الاستثمار بقيمة ٤١٣ مليون دولار، من أن تطرح وزارة السياحة مطارح استثمارية سياحية مختلفة ذات كلفة متوسطة، وتركز على منتجات سياحية تخصصية، لكي تشكل موجة استثمارية جديدة على أراضي الجهات العامة تستفيد من كون الجهات العامة تمتلك الأراضي ذات المساحات الأوسع مما يجعلها تتكامل مع المشاريع على أراضي القطاع الخاص ولا تتنافس معها من خلال برامج توظيفية مختلفة عن ما هي عليه على أراضي القطاع الخاص تتجه أكثر إلى النشاطات والفعاليات التي تتطلب مساحات كبيرة بكلفة متوسطة.

مخطط للموجات المسجلة في الاستثمار السياحي ويوضح انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاستثمار السياحي واختلاف تأثيرها وفق طبيعة الاستثمار:

السنة	مجموع الاستثمارات	أراضي دولة	أراضي خاصة
٢٠٠٣	٦١ مليون دولار	----------	٦١ مليون دولار
٢٠٠٤	١٣٩ مليون دولار	----------	١٣٩ مليون دولار
٢٠٠٥	١٨٢ مليون دولار	----------	١٨٢ مليون دولار
٢٠٠٦	٩٠٦ مليون دولار	٤٠٦ مليون دولار	٥٠٠ مليون دولار
٢٠٠٧	٢١٧٥ مليون دولار	١٢٧٣ مليون دولار	٩٠٢ مليون دولار
٢٠٠٨	١٤٢٩ مليون دولار	٤٢٥ مليون دولار	١٠٠٤ مليون دولار
٢٠٠٩	١٣٩٩ مليون دولار	١٩١ مليون دولار	١٢٠٨ مليون دولار
المجموع	٦٢٩١ مليون دولار	٢٢٩٥ مليون دولار	٣٩٩٦ مليون دولار

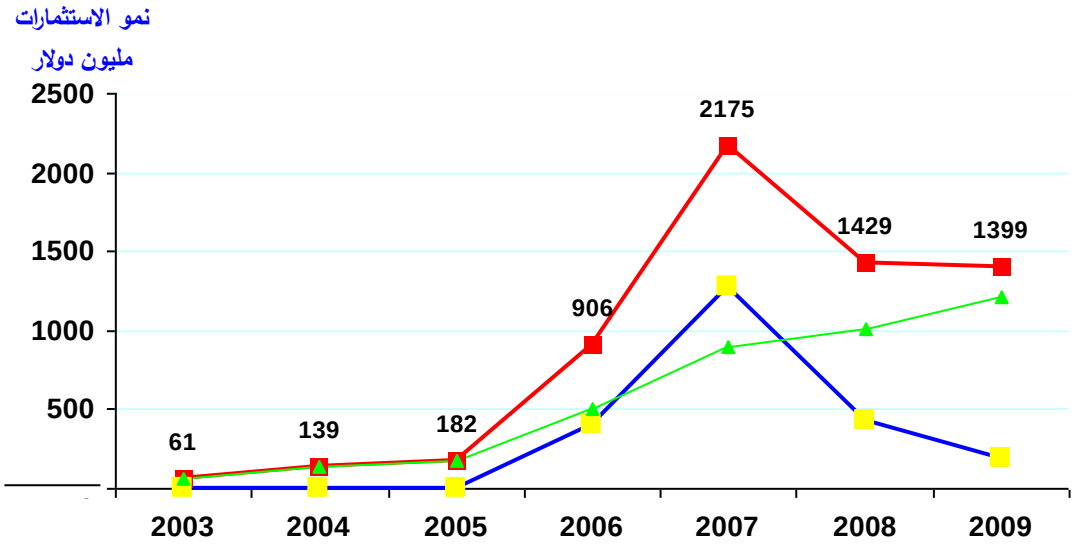

الاستثمارات السنوية

الاستثمارات السنوية أراضي خاصة

الاستثمارات السنوية أراضي دولة

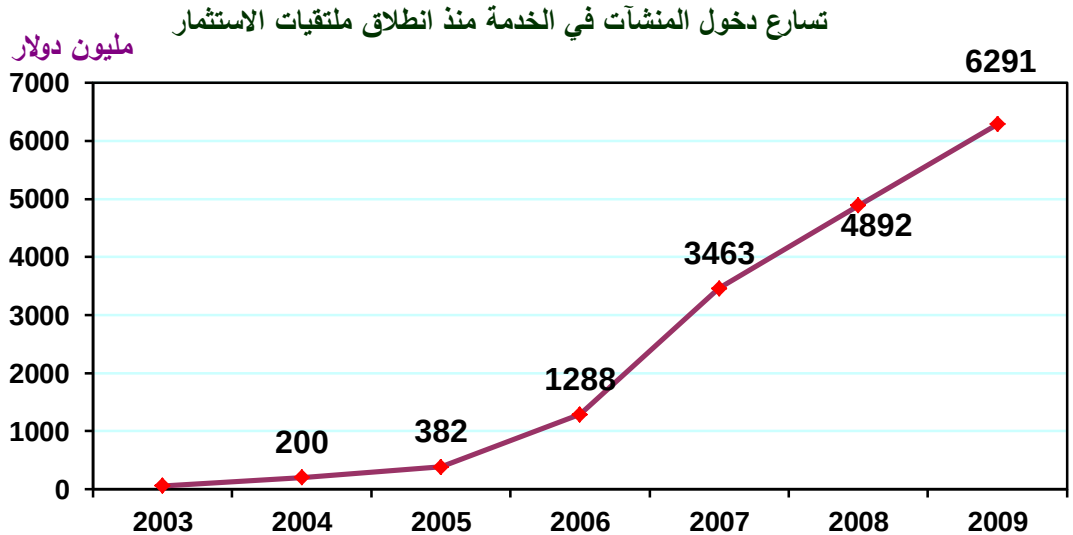

١٢-١ أول المطارح الاستثمارية الجديدة – فنادق الإقامة (٣٣ مشروع):

يمكن تصنيف السياح أيضاً وفق أشكال الإقامة في عام ٢٠٠٩ وفق ما يلي:

- السياح الذين يقيمون في الفنادق: ٢ مليون سائح .
- السياح الذين يقيمون في الشقق المفروشة: ١,٨ مليون سائح .

- السياح الذين يقيمون في أشكال الإقامة الأخرى لدى الأهل أو أشكال الإقامة خارج التصنيف السياحي: ٢,٢ مليون سائح .

ولما كان عدد الليالي التي أقامها السياح في الشقق المفروشة قد بلغ ٢٤ مليون ليلة بمعدل نمو وسطي ١٨%، فإن هذا يعني أن عدد الليالي المتوقع والتي سيقضيها السياحي في الشقق المفروشة في عام ٢٠١٣ سيكون حوالي ٤٨ مليون ليلة ولما كان استيعاب هذه الليالي من الإقامة غير ممكن في الشقق المفروشة المستأجرة مباشرة من أصحابها لثبات عددها أو تطوره بنسب محدودة فلابد من تشجيع الاستثمار في الشقق الفندقية / فنادق الإقامة / لمواجهة هذا الطلب المتنامي وتأهيل الشقق المؤجرة حالياً سياحياً وهذا النوع من الاستثمارات مضمون وناجح.

مؤشرات الأداء السياحي في عام ٢٠٠٩ : للعرب والأجانب والسوريين المغتربين

عدد القادمين **للعرب والأجانب**	٦,٦٥٥,٨٥٨ مليون
عدد زوار اليوم الواحد والعابرين	
عدد السياح **للعرب والأجانب والسوريين المغتربين**	٦,٠٩١,٨٨٩ مليون
عدد نزلاء الفنادق دون السوريين المقيمين	٢,٠٦٨,٩٤٠ مليون
عدد نزلاء الإقامة في الشقق المفروشة	١,٧٧١,٠٥١ مليون
عدد نزلاء الإقامة الأخرى	٢,٢٥١,٨٩٨ مليون

عدد الليالي الفندقية دون السوريين المقيمين	١١,٥٣٠,٣٢٦ مليون
عدد ليالي الإقامة في الشقق المفروشة	٢٤,١٠٠,٧٣٨ مليون
عدد ليالي الإقامة الأخرى	٤١,٤٧٩,٣٧٦ مليون
مجموع الليالي السياحية دون المغتربين	٤٦,٨٣٩,٣١٠ مليون
مجموع الليالي السياحية مع المغتربين	٧٧,١٢٨,٤٢٩ مليون
إيرادات السياحية الدولية	٢٤٢,١٨٦ مليار ليرة
وسطي الإقامة مع المغتربين	١٣,٦٦ ليلة
وسطي الإنفاق في الليلة	٣١٤٠ ليرة / ٦٦,٨١ دولار
وسطي الإنفاق في الزيارة السياحية	٣٩٧٥٥ ليرة = ٨٤٥,٩ دولار

١٢-٢ ثاني المطارح الجديدة :فنادق التدريب (٥ مشاريع):

أنتجت الاستثمارات السياحية الجديدة قيد الإنشاء ضرورة تدريب أكثر من ٨٠ ألف شخص للعمل في تلك المنشآت لدى دخولها في الخدمة على مدى السنوات الخمس القادمة، وفي ظل محدودية إمكانية مراكز التدريب الفندقي التابعة للوزارة (لا تزيد عن ١٥٠٠ خريج سنوياً)، فإن وزارة السياحة ستطرح في لملتقى السادس مجموعة من فنادق التدريب وهي فنادق من مستوى نجمتين أو ثلاث نجوم كما أي فندق من هاتين الفئتين، ولكن العاملين فيه سيكونون من فئتين: الأولى هم العمال الثابتون ونسبتهم حوالي ٣٠% من مجموع العمال ولهم وظائف رئيسية، أما باقي العمال فسيكونون من الطلاب الذين يتدربون في المنشأة ذاتها ويعملون فيها أيضاً ، ثم يتخرجون ويأتي طلاب آخرون للتدريب والعمل في الفندق ، ولقد أصدرت وزارة السياحة المواصفات الخاصة بهذه الفنادق ليكون أيضاً استثماراً مضموناً وناجحاً.

١٢-٣ ثالث مطارح الاستثمار السياحي – مشاريع بكلفة أقل مع التركيز على فنادق من مستوى ٣ نجوم:

سبق البيان بأن وسطي الكلفة الوسطية لكلفة مشروع واحد من المشاريع التي عرضت في الملتقيات السابقة كانت ٤٨ مليون دولار، فيما يركز ملتقى الاستثمار السياحي السادس على تقديم مشاريع أكثر وبكلفة استثمارية وسطية أقل مع التركيز على الفئة من سوية ٣ نجوم، حيث ستكون نسبة الأسرة من مستوى ٣ نجوم ٣٩% من إجمالي عدد الأسرة في المشاريع المعروضة. ولما كان عدد المشاريع الكلي / عدا مناطق التطوير الكبرى والمتكاملة / يصل إلى ٩٢ مشروعاً سياحياً (بما فيها الشواطئ والمناطق المفتوحة) بكلفة ٤٢ مليار ليرة (٨٩٣ مليون دولار) فإن الكلفة الوسطية للمشروع الواحد هي ٣٧٦ مليون ليرة (٨ مليون دولار) فقط .

جدول يحدد نسبة الأسرة المعروضة في ملتقى سوق الاستثمار السياحي السادس حسب فئات التصنيف

	الفئة نجمتان	الفئة ٣ نجوم	الفئة ٤ نجوم	الفئة ٥ نجوم	المجموع
عدد الأسرة	٤٣٠٠	١٦٠٨٠	١٢٨٥٠	٧٨٠٠	٤١٠٣٠
النسبة	%١٠,٥	%٣٩,٢	%٣١,٣	%١٩	%١٠٠

وقد بلغ عدد الفنادق ضمن المشاريع المعروضة من فئة ٣ نجوم (٥١ فندق) مقابل ٢٣ فندق ٤ نجوم و٤ فنادق ٥ نجوم / دون الأخذ بعين الاعتبار لمناطق التطوير الكبرى والمتكاملة.

٤-١٢ رابع مطارح الاستثمار السياحي – الاستثمار في المنتجات السياحية الجديدة وخاصة خارج المدن :

ركزت ملتقيات الاستثمار السياحي السابقة على سياحة المدن ، وكانت أغلب المشاريع المقترحة مركزة في المدن ، وخاصة في دمشق وحلب، وحتى في المنطقة الساحلية، فإن أكبر المشاريع السياحية فيها اليوم تقع على تخوم مدينة اللاذقية وفي قلب مدينة طرطوس ، كما تركزت الاستثمارات في محافظات محددة (حققت ٦ محافظات هي دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص نسبة ٩٥% من الاستثمارات السياحية

الجديدة). سيتم التركيز بالتالي في الملتقى السادس على منتجات سياحية جديدة خارج المدن، كالسياحة الجبلية (٥ مشاريع) والبيئية (١٢ مشروع) والعلاجية (٤ مشاريع) وسياحة الاصطياف والاستجمام والعطلات (١٦ مشروع) والثقافية (٨ مشاريع) ، مع التركيز على النشاطات السياحية، والتي تتطلب فضاءات ومساحات أرحب، مستفيدة من المساحات الكبيرة المتوفرة خارج المدن وفي المناطق التنموية ، دون إغفال سياحة المؤتمرات (٦ مشاريع) وسياحة المدن (٢٢ مشروعاً) .

١٢-٥ خامس مطارح الاستثمار السياحي – الشواطئ والمناطق المفتوحة:

تطرح وزارة السياحة في الملتقى السادس ، وبالتعاون مع الجهات المالكة ٢٠ مشروعاً مفتوحاً ومجاني الدخول ، منها ٧ شواطئ مفتوحة، و١٣ منطقة مفتوحة ضمن المنتزهات والمناطق الطبيعة الجميلة . تخصص هذه المشاريع للمواطنين للدخول المجاني ، مع استثمارات ضمن تلك المناطق تحقق الجدوى الاقتصادية للمستثمر ، مقابل تخديم المناطق المفتوحة والحفاظ عليها.

١٢-٦ سادس مطارح الاستثمار السياحي – مناطق التطوير السياحي المتكاملة (٤ مناطق):

تطرح وزارة السياحة في الملتقى السادس ٣ مناطق تطوير سياحي متكاملة ، في محيط بحيرة زرزر في إطار السياحة البيئية، تتضمن ١١٠٠ سرير و٤٣٠٠ كرسي طعام ، وفي تدمر في إطار السياحة الثقافية، تضم ٢٢٠٠ سرير و٢٤٠٠ كرسي طعام، وفي كيمار / محافظة حلب /، تضم ٢٠٠٠ سرير و٢٣٠٠ كرسي طعام، وفي القطاع الشمالي من منطقة صنوبر تضم ٩٠٠٠ سرير و١٠٠٠٠ كرسي طعام، مخصصة للسياحة الداخلية .

١٢-٧ سابع مطارح الاستثمار السياحي – منطقة التطوير السياحي الكبرى في صنوبر :

تطرح وزار السياحة منطقة تطوير سياحي كبرى في القطاع الجنوبي من منطقة صنوبر في محافظة اللاذقية، تضم ٥٥٠٠ سريراً و ٥٥٠٠ كرسي طعام مخصصة للسياحة عالية الإنفاق . تم إعداد دفتر الشروط الخاص بالمنطقة وسيعرض خلال ملقتى سوق الاستثمار السياحي.

نشير أخيراً إلى أن المشاريع تم تصنيفها وفق النشاط الرئيسي فيها علماً بأن كل مشروع يتضمن أيضاً نشاطات سياحية أخرى مرافقة.

يبين الملحق (٤) جدولاً إجمالياً بالمشاريع المعروضة حسب المنتج الرئيسي الذي صنفت ضمنه فيما يبين الملحق (٥) جداول المشاريع وفق المنتج السياحي الرئيسي مع بيان المنتجات السياحية المرافقة والبرامج التخطيطية لكل مشروع.

١٣- ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي السادس:

استطاعت صيغة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي، وقرارات المجلس الأعلى للسياحة التي صدرت بمناسبة انعقاد الملتقيات المتتالية، أن ترسم بمسيرتها ملامح بيئة استثمارية جاذبة في القطاع السياحي، وأن تمثل مراحل تطور الاستثمار السياحي في سورية، ففيما شكل ملتقى سوق الاستثمار السياحي الأول الذي عقد في نيسان ٢٠٠٥، أول محطة هامة للإقلاع بالاستثمار السياحي في سورية، من خلال عرض عشرات المشاريع الجاهزة للاستثمار، وطرح صيغ جديدة للتعاقد، وما تلا ذلك من تطوير لمسيرته لدى انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الثاني في نيسان ٢٠٠٦، وإقبال المستثمرين السوريين والعرب والأجانب على حضوره، وما تبعه من تتويج لنجاح التجربة عندما انعقد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي الثالث،

في نيسان ٢٠٠٧، وعرضت فيه مشاريع التطوير السياحي الكبرى، ومن ثم إقبال الشركات الاستثمارية العالمية عليها، والملتقى الرابع الذي عقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ بعنوان مشاريع متكاملة في إطار التخطيط الإقليمي السياحي، كما عقد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الخامس بالتزامن مع الاستثمار السياحي العربي الأول في دمشق في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ وبالتعاون مع المجلس الوزاري العربي للسياحة ومنظمة السياحة العربية، وتحت عنوان "فرص الاستثمار السياحي العربي في تجاوز الأزمة المالية العالمية"، من خلال قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء السياحة العربي إقامته في دمشق، ليكرس أهمية تجربة ملتقيات سوق الاستثمار السياحي في سورية كتجربة رائدة على مستوى الوطن العربي، وليطلق مساحة أساسية للحوار بين الحكومات والمستثمرين العرب، بغية مناقشة واقع الاستثمار العربي، وفرص تحريض القدوم السياحي، إلى العالم العربي وضمنه، وأساليب التسويق الملائمة، ودور الحكومات والمستثمرين والمصارف في تفعيل إنجاز المشاريع السياحية الجديدة، والإقبال على مشاريع سياحية جديدة، في إطار الاستثمار السياحي العربي البيني، مع تحديد الفرص التي توفرها تنافسية قطاع السياحة والسفر نسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بشكل أوضح بالأزمة المالية العالمية.

كما جاء انعقاده متزامناً مع ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي الخامس، ليحقق نقلة نوعية جديدة، على صعيد السياحة السورية، من خلال استكمال إجراءات تحضير إطلاق استثمار مناطق التطوير السياحي الكبرى، و البدء بالترويج لمناطق التطوير السياحي المتكاملة، إضافة إلى طرح عشرات المشاريع في مختلف أنماط السياحة للاستثمار السياحي.

ويأتي انعقاد ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي السادس بتاريخ ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠١٠ تحت عنوان " **المنتجات الجديدة .. فرص متجددة للاستثمار والتنمية السياحية في سورية**"، ليرسم الانطلاقة الجديدة للاستثمار السياحي السوري ، من خلال تشكيل موجة جديدة من الاستثمارات

السياحية المختلفة عما كان يعرض في الملتقيات السابقة ، بما يكفل استمرار تحقق الجدوى الاقتصادية وجذب المستثمرين إلى الاستثمار السياحي ، وذلك من خلال طرح مشاريع أكثر ، بكلفة وسطية أقل ، تصل إلى حوالي ١٣ مليون دولار للمشروع الواحد مقابل ٤٨ مليون دولار لمشاريع الملتقيات السابقة ، مع تركيز أكبر على المشاريع من فئة ٣ نجوم ، وعلى النشاطات السياحية ومع إبراز أعمق للبعد التنموي للسياحة . ستعرض الوزارة في الملتقى السادس مناطق التطوير الكبرى والمتكاملة للاستثمار بدفاتر الشروط النهائية المعبرة عن رؤية الوزارة التخطيطية الواضحة لتلك المناطق ، وذلك بعد اكتمال مراحل الترويج وإطلاق إجراءات العمل فيها على مدى السنتين الماضيتين وفق ما يلي:

- مناطق التطوير السياحي الكبرى: التي تعبر من خلال برامجها التخطيطية واتساع مساحاتها عن المنتجات السياحية الجديدة في أبعادها الدولية التي تجعلها مقاصد سياحية مستقلة بحد ذاتها وتؤمن تجاوز الموسمية فيها وتطلق إمكانات متطورة في مجالات السياحة الشاطئية والترفيهية والرياضية وسياحة المؤتمرات. كان عرض تلك المناطق جاهزاً منذ سنتين وتم التريث في عرضها بشكل نهائي بسبب الأزمة المالية العالمية وأصبح الوقت ملائماً لإطلاقها الآن بعد أن تم تجزئتها إلى مساحات أصغر ضمن رؤية متكاملة لأجزائها.
- مناطق التطوير السياحي المتكاملة التي تعبر من خلال برامجها التخطيطية عن البعد التنموي للسياحة من خلال التركيز في تلك البرامج التخطيطية على المنتجات السياحية الجديدة كالسياحة البيئية والنهرية والصحراوية والرياضية والشاطئية والصحية المتلائمة مع المقومات السياحية في المناطق التنموية.
- الشقق الفندقية: فنادق إقامة (شقق فندقية) بمستويات عديدة في مناطق الاصطياف.

- الاستثمار في فنادق التدريب لتأمين العمالة المدربة في أماكن الطلب العالي والاستثمارات الجديدة.
- الاستثمار في الأنشطة السياحية التي تجعل المنتج السياحي السوري أكثر غنى وجاذبية.

إضافة إلى عشرات المشاريع في السياحة البيئية والنهرية والصحراوية والرياضية والثقافية والدينية والترفيهية والشاطئية والصحية والرياضية، وكذلك في سياحة التسوق والمؤتمرات والمغاور وغيرها، والتي ترسم إلى جانب مشاريع الاستثمار في فنادق التدريب ، ملامح خطة التنمية السياحية الشاملة، المعبرة عن المقومات السياحية السورية الغنية، والقيم السياحية المضافة، التي تجسد متطلبات الأسواق السياحية الرئيسية وعن الجهود التي تبذلها وزارة السياحة في سورية بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى كي تكون السياحة محركاً من محركات الاقتصاد الوطني في سورية وأداة من أدوات التنمية الإقليمية وجسراً للحوار بين الثقافات والشعوب.

١٤- التحضيرات والمشاريع المعروضة:

بعد أن تم تحديد محاور الاستثمار السياحي الجديدة وفق ما ورد أعلاه، بدأ التحضير لملتقى سوق الاستثمار السياحي السادس، من خلال ما يلي:

- تشكيل فرق العمل اللازمة لمتابعة مسح الأراضي والمواقع القابلة للاستثمار السياحي، في إطار التخطيط الإقليمي السياحي، وتحديد برامج التوظيف السياحي التي تحقق الجدوى الاقتصادية والسياحية، وتتلاءم مع سياسات التنمية السياحية، من حيث ضرورات إغناء المنتج السياحي، والحفاظ على البيئة، وتناسب الموقع والمحيط مع نوع الاستثمار السياحي، وتحقيق متطلبات التنمية السياحية، وتوزع

الاستثمارات في مختلف مناطق القطر، مع مراعاة الطلب السياحي القائم، ومعدلات زيادته من خلال وضع الخطط اللازمة للتسويق وإعلانها.

- تحديد الإجراءات اللازمة لتحضير تلك الأراضي، بالتنسيق مع الجهات المالكة، لتكون جاهزة للعرض في الملتقى الرابع، وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ والأطر الزمنية لإنجاز ذلك.
- إعداد الدراسات التسويقية لكل موقع، متضمنة مواصفات الموقع، والخدمات الأساسية المتوفرة، وطرق الوصول والربط الطرقي، وعناصر الجذب المتوفرة في المنطقة، والبرنامج التوظيفي الاستثماري، وشكل الإقامة المتلائم مع الموقع، والسوية التصنيفية السياحية لعناصره.
- تم إنجاز المهمة على مدى عام كامل من العمل، حيث تم تحديد حوالي ٩٢ موقعاً مختاراً حققت المعايير المطلوبة، على أن يتم استكمال إجراءات التعاقد لها في إطار الصيغ المعمول بها لملتقيات سوق الاستثمار السياحي والمعروضة أعلاه، وذلك كما يلي:

١. تضمت المشاريع لطيف واسع من الأنماط السياحية وأشكال النشاط السياحي، والتي أعطي لكل منها خصوصية تميزها عن غيرها من مناطق التطوير، بما يتوافق مع المقومات المتوفرة في المنطقة، والأسواق المستهدفة، بكلفة استثمارية قدرها ٤٣,٣٠٠ مليار ليرة سورية، وعدد أسرة ٢١٢٣٠ سريراً، و ٤٦٨٥٠ كرسي طعام ، في ٩٢ مشروع إضافة إلى أربع مناطق تطوير متكاملة ومنطقة تطوير سياحي كبرى تضم أيضاً ١٩٨٠٠ سرير و٢٤٥٠٠ كرسي طعام ليكون مجموع الأسرة المطروحة ضمن المشاريع ٤١٠٣٠ سريراً و ٧١٣٥٠ كرسي طعام تم إنجاز الإجراءات التحضيرية لعرضها، وبرامج التوظيف السياحي الملائمة لها،

والدراسات التسويقية الخاصة بها، وتحضير دفاتر الشروط الفنية الخاصة باستثمارها، بحيث تتوافق مع التخطيط الإقليمي السياحي لسورية، وتؤمن تنوعاً كبيراً لبرامج التوظيف السياحي، شمل طيفاً واسعاً، ضم السياحة البيئية والعلاجية والتاريخية والرياضية والثقافية والشاطئية والترفيهية والشعبية والصحراوية والجبلية، وكذلك سياحة التسوق والمؤتمرات والمغاور، كما تضمنت برامج التوظيف مرافئ، ونوادٍ لليخوت، ومراكز للرياضات المائية، وألعاب كهربائية والكترونية ومائية، ومسارح وحدائق ومنتزهات، ومسطحات مائية، وصالات رياضية وترفيهية، ومسابح ونوادٍ لممارسة رياضة المشي وركوب الدراجات، ونوادٍ للفروسية والغوص، ومخيمات ومنتجعات صحية، ومتاحف للأحياء المائية (الأكواريوم)، ومتاحف تخصصية أخرى، وملاعب غولف وفعاليات تجارية، في إطار منهجي مخطط، يحقق توازن الاستثمارات المعروضة، ويؤمن خصوصية كل موقع.

١٥- محاور أخرى في عمل الوزارة ترتبط بالاستثمار السياحي :

١٥-١ البرنامج الوطني للسياحة الداخلية

تقوم وزارة السياحة في عام ٢٠١٠ بإطلاق البرنامج الوطني للسياحة الداخلية بتنظيم من الشركة السورية للسياحة المرتبطة بوزارة السياحة، الذي يهدف إلى تعريف المواطنين بتراث بلدهم والمنتج السياحي الأثري والتاريخي والطبيعي، من خلال طرح برامج سياحية بسعر يصل إلى ثلث الكلفة على أن يصار إلى تغطية باقي النفقات من الجهات الداعمة مالياً للبرنامج.

سيسهم هذا البرنامج في تحفيز الطلب السياحي على المناطق التنموية التي تزخر بعناصر التراث التاريخي والطبيعي واللامادي في أبهى

تجلياتها.

٢-١٥ مخططات الإدارة السياحية لمواقع الزيارة السياحية، بما يتكامل مع تطوير المنتج السياحي في المناطق المحيطة بها:

- تم في بداية عام ٢٠٠٨ إطلاق العمل في الاتفاقية الموقعة بين وزارتي السياحة والثقافة، والتي صدقها المجلس الأعلى للسياحة، والخاصة بوضع مخططات الإدارة السياحية للمواقع الأثرية الرئيسية، بما يكفل تقديم الخدمات السياحية اللازمة حسب أعلى المعايير الدولية، وحسب العدد الأعظمي للزوار القابل للاستيعاب في الموقع، حيث يتم تحديد تموضع مواقف وسائط النقل، ومسارات السياح، ومراكز استقبال الزوار، ومراكز الاستعلامات السياحية، ونقاط الخدمات الشخصية والصحية والمرافق والبنية التحتية... تم إقرار وضع تلك المخططات لعشرين موقعاً أثرياً رئيسياً على رأسها تدمر وبصرى ومنطقة المدن المنسية التي ستكون لدى تسجيلها على قائمة التراث العالمي العام القادم، أكبر حديقة أثرية في العالم.
- تم افتتاح المشروع الرائد للاتفاقية وهو مركز استقبال الزوار في تدمر في عام ٢٠٠٩.
- صدر قانون الحراج الجديد، الذي عرّف السياحة البيئية، ووضع أسس التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة الزراعة، لوضع مخططات الإدارة السياحية للمواقع البيئية والحراجية القابلة للزيارة السياحية.
- يتم العمل على وضع اتفاقية مماثلة مع وزارة الأوقاف، بغية تنفيذ برنامج السياحة الدينية، والذي يشمل تحديد مواقع الزيارة للسياحة الدينية، ومسارات السياح، والخدمات السياحية، والبنية التحتية، وبرامج الزيارات المرتبطة بها، واعتماد برامج لتطويرها وصيانتها.

- ولما كان من الضروري توافق المشاريع السياحية في محيط الموقع، وخارج حرم الموقع، سواء كان أثرياً أو حراجياً أو بيئياً أو محمية طبيعية، مع متطلبات إقامة السياح، وتخفيف موسمية القدوم السياحي، من خلال البرامج التوظيفية لتلك المشاريع ومع إمكانيات الموقع السياحي، فقد تم إقرار ما يلي سواء كان ذلك لموقع سياحي داخل التجمعات السكنية أو خارجها:
  - مسح المقومات السياحية التاريخية والطبيعية والدينية في محيط الموقع وتحديد حالة عرضها.
  - مسح البنية السياحية والفندقية المتوفرة وتحديد سوية الجودة فيها.
  - مسح البنية التحتية المتوفرة وسوية الجودة فيها.
  - مسح الأطر البشرية العاملة وسبر إمكانياتها وحاجتها للتأهيل.
  - تحديد عدد السياح الحالي، والجنسيات التي تزور الموقع، أو التي تهتم بنشاط سياحي محدد فيه، مع تحديد وسطي الإقامة وعدد أيام النشاط السياحي في الموقع.
  - دراسة الأسواق المستهدفة ومتطلباتها، ومقارنتها مع المقومات المتوفرة، ووضع خطة التسويق اللازمة لتحقيق عدد السياح المستهدف.
  - تحديد أشكال الإقامة الملائمة للموقع، وعدد الأسرة اللازم حسب كل شكل منها، وكذلك عدد كراسي الإطعام اللازمة لمتطلبات عدد السياح المستهدف، وتحديد عدد الأطر المدربة المطلوبة لتواكب الاستثمارات.

- تحديد مساحات الاستثمار المطلوبة، لإقامة منشآت الإقامة والطعام والنشاطات والقيم المضافة في الموقع السياحي، ومواقع التدريب السياحي، وعرضها في ملتقيات الاستثمار السياحي.
- تحديد القيم السياحية المضافة اللازمة في محيط الموقع وداخله، والتي تخفف الموسمية، وتزيد من عدد ليالي الإقامة للسائح، وتزيد عدد أيام العمل السياحي اعتماداً على المقومات المتوفرة، وتضمينها للبرامج التوظيفية للمشاريع السياحية المعروضة. في تدمر مثلاً، تم وإضافة إلى الموقع الأثري اعتماد تضمين البرنامج التوظيفي لمشروع القرية السياحية تجسيد الحياة التدمرية، وعروض الصوت والضوء ونشاطات حياة البدو، والسياحة الصحية المعتمدة على المياه الحارة الكبريتية المتوفرة، كما تم ولتوفير مستلزمات تطوير الاستثمار في تدمر، إقرار الحكومة جر مياه نهر الفرات إلى تدمر.
- في حال تضمن الموقع السياحي موقعاً أثرياً أو بيئياً أو حراجياً، يتم وضع مخطط الإدارة السياحية للموقع السياحي، بالتنسيق مع الجهة المعنية / المديرية العامة للآثار والمتاحف – وزارة الزراعة / مع تحديد مواقع الخدمات اللازمة للسائح من مواقف للباصات، ومسارات للسياح ضمن الموقع، ومواقع الخدمة الشخصية، والنقطة الطبية، ومراكز الاستعلامات، وبيع التذكارات، وتنفيذها من قبل وزارة السياحة وإدارتها من قبل الشركة السورية للسياحة.
- تحديد البنية التحتية المطلوبة من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحي ضمن موقع الزيارة السياحية، وتنفيذها من قبل وزارة السياحة.
- إعلان خطة التسويق الخاصة بالموقع كتدمر مثلاً، أو لشكل من أِشكال النشاط السياحي، كالسياحة النهرية مثلاُ، والموازنات

المخصصة للترويج لكل موقع.

- تحديد الشركاء من الوزارات والمحافظات المعنية والمديريات العامة المركزية، والبلديات، وغرف السياحة، وغرف اقتصادية أخرى، مع إشراك ممثلي المجتمع المحلي المعنيين بالسياحة، ونقابة عمال السياحة وجميع الجهات المعنية الأخرى إن وجدت.
- وضع برنامج تنفيذي متضمناً الإجراءات اللازمة من جميع الشركاء، يعتمد من المجلس الأعلى للسياحة، بعد مناقشته من قبل جميع الأطراف وتحديد إطاره الزمني.
- تشكيل لجنة إدارة المنتج السياحي في الموقع، وتنفيذ البرنامج الزمني بالتوازي مع تنفيذ خطة التسويق.

تم تحديد البرامج ذات الأولوية وخاصة في تدمر وبصرى والسياحة النهرية، إضافة إلى منتج القلاع السورية، ومنتجات عديدة أخرى، مع وضع الأولويات حسب الأهمية وإمكانات التنفيذ.

١٥-٣ جودة الخدمات السياحية:

١٥-٣- ١ درجة قبول جودة المنتج السياحي السوري:

بينت المسوحات الدورية لانطباعات السياح لدى مغادرتهم سورية، أن المنتج السياحي السوري يحقق قبولاً جيداً، لديهم ضمن التحقيق الأمثل للمعادلة بين الجودة والأسعار، حسب النسب التالية ووفق المسوحات في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨:

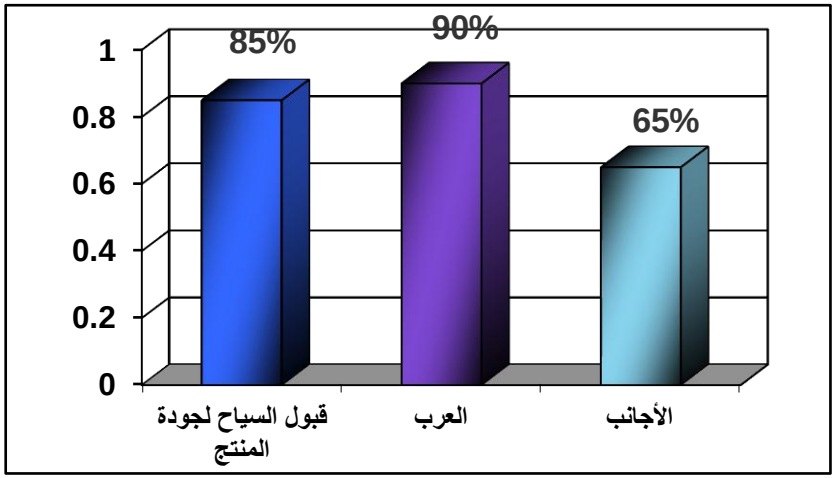

نسبة تحقيق المواصفات الدولية

فوق (٥٠ %) جيد

الحرف التقليدية

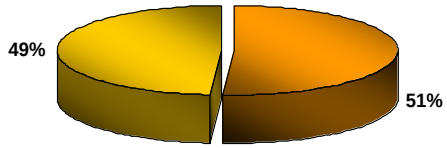

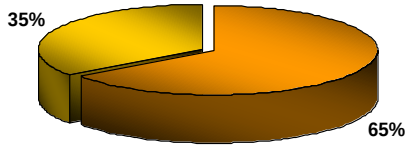

المخزون الثقافي

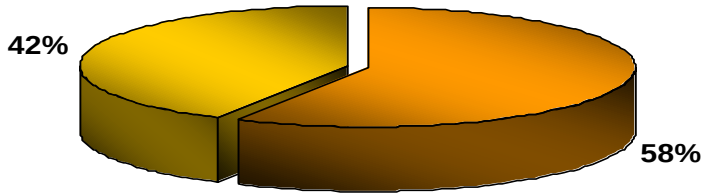

ممتاز

عام ٢٠٠٨

المطاعم

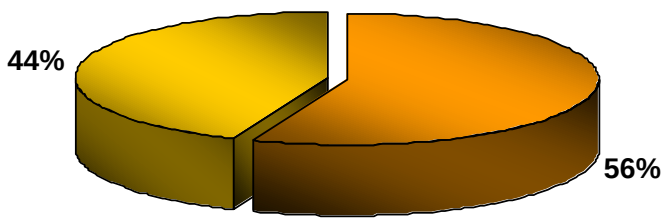

ممتاز

عام ٢٠٠٨

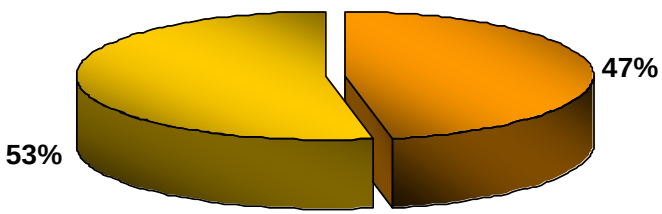

عام ٢٠٠٢

دليل سياحي

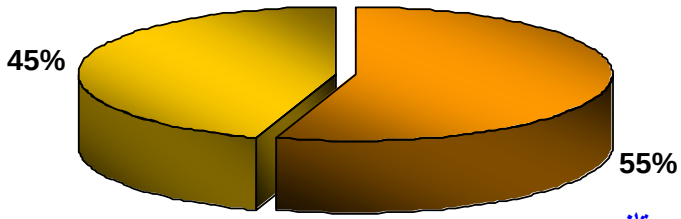

عام ٢٠٠٨

الخطوط الجوية والمطارات

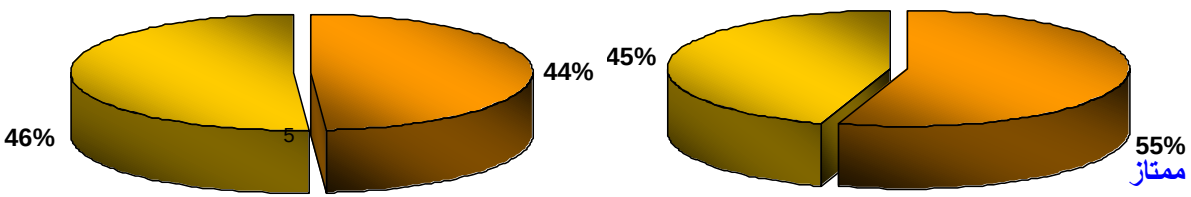

عام ٢٠٠٢ عام ٢٠٠٨

الجولات المنظمة

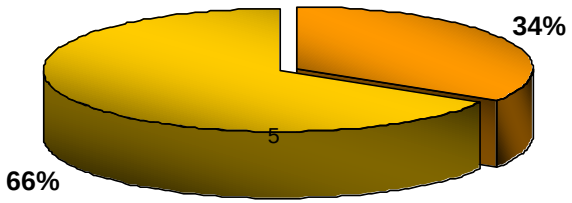

عام ٢٠٠٢

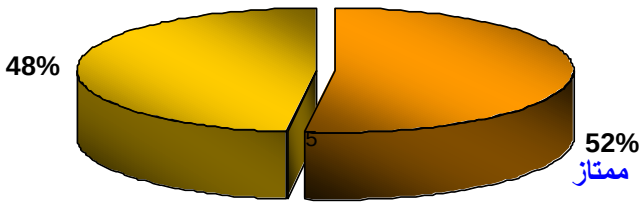

عام ٢٠٠٨

الجودة × السعر

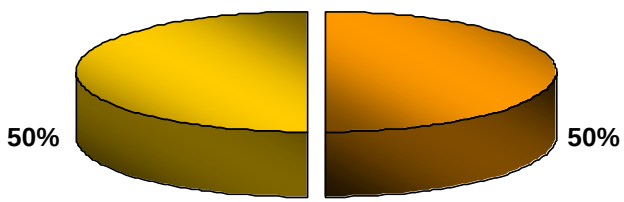

عام ٢٠٠٨

١٥ -٣-٢ الإجراءات التي قامت بها الوزارة لرفع سوية جودة المنتج السياحي السوري:

- أطلقت وزارة السياحة في عام ٢٠١٠ عام الجودة السياحية مع عدة برامج تنفيذية له كاستكمال تأهيل المنشآت القادمة وفق المعايير الدولية وتحرير الأسعار تدريجياً في تلك المنشآت بشكل موازٍ لتحقيق معايير الجودة مع تحرير كامل للأسعار لدى تحقيق تلك المعايير بشكل كامل إضافة إلى برامج متعددة كبرنامج التدريب أثناء العمل وبرنامج تأهيل الشقق المفروشة السياحية ، وإطلاق موقع نصائح الحجز على الإنترنت والذي يسمح للمنشآت بعرض مكونات منشآتها والأسعار المطبقة فيها ويسمح للسياح بعرض تقييمهم للأداء في تلك المنشآت..
- صدر القانون ٢ لعام ٢٠٠٨ القاضي بإحداث مؤسسات تنظيم الرحلات ووكالات السفر ومكاتب العمرة والسياحة الداخلية والخدمات السياحية ليطلق مبدأ التخصص في تقديم الخدمات السياحية وخاصة تأجير الشقق المفروشة وكذلك إدارة سياحة المجموعات في سورية وتقديم الخدمات السياحية للسياح.
- تتابع الوزارة تنفيذ برامج جودة المحيط السياحي في المعابر الحدودية، ومراكز رعاية السائح، والمطارات والمواقع الأثرية والطبيعية، وبعض مناطق المحيط السياحي، التي يزورها السياح، من خلال الفرق المختصة في وزارة السياحة، لتحقيق معايير النظافة العامة والمرافق، وموافاة الجهات المختصة بها بالاقتراحات اللازمة.
- يتم العمل على إطلاق برنامج الضيافة "إكرام"، الذي يتضمن دورات لجميع العاملين في المحيط السياحي، حول أسلوب التعامل مع السياح، وتطوير الوعي السياحي بشكل عام، وخاصة لدى الجهات والأفراد الذين يتعاملون بشكل مباشر مع السائح، كالدليل السياحي، وموظفي الاستعلامات، وطواقم الخدمة السياحية، والشرطة والجمارك والمصارف ...الخ مما ينعكس في توفير اللباقة والكياسة في

التعامل مع السياح.

- تضمن القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية، تخصيص ٥% من إجمالي وارداتها المالية للوحدات الإدارية التي تضم المواقع السياحية والأثرية، للنهوض بالخدمات فيها، كما وافق المجلس الأعلى، أيضاً على أن تقوم وزارة الإدارة المحلية، بتوزيع الإعانات المركزية للمدن ذات الارتياد السياحي، بما يتوافق مع عدد السياح، وليس مع عدد السكان مما سيؤمن موارد إضافية لها، لرفع سوية أعمال الصيانة اللازمة والخدمات فيها.
- يتم حالياً تنفيذ برنامج تدريب الشرطة السياحية، بالتعاون مع الجمعية البريطانية السورية ، حيث تم تخريج دفعة من مدربي البرنامج الذين تم تدريبهم من خلال خبراء بريطانيين ، كما تم إطلاق أول دورة تخصصية لحوالي مائة من المتدربين المتطوعين في الشرطة السياحية ، بعد أن تم إخضاعهم لعدد من الدورات المسلكية في الشرطة ولدورات في اللغة الإنكليزية والثقافة السياحية ، ويتوقع تخريج دورة جديدة كل ستة أشهر.

١٦- الأهداف المستقبلية

تهدف وزارة السياحة، ومن خلال ما تقدم، إلى تحقيق ما يلي:

١. **تحويل السياحة لتكون صناعة استراتيجية لسورية، تسهم في توسيع التنمية المستدامة وتوازنها، وفي الحفاظ على التراث الوطني، وفي إبراز الصورة الحضارية لسورية من خلال:**

- اعتبار السياحة أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال التنسيق بين جميع الجهات المعنية مركزياً ومحلياً، بحيث توضع في خدمة تلك الصناعة جميع المقومات والإمكانات المتوفرة، من تراث حضاري وبيئة طبيعية وتشريعات ورؤوس أموال وموارد بشرية ومنتجات وتكنولوجيا معلومات وكرم وضيافة متأصلَين لدى الشعب السوري، والأمن والأمان والاستقرار الذي تعيشه سورية..
- زيادة العائدات السياحية من القطع الأجنبي، وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات السياحي.
- تحديد مواقع النشاط السياحي، نسبة إلى النشاطات الأخرى ضمن التخطيط الإقليمي الشامل في سوريا.
- توظيف العائدات السياحية في الحفاظ على المواقع الأثرية والسياحية وصيانتها، بما يكفل الوصول إلى سياحة مستدامة.
- تنمية وتأهيل مناطق جذب السياح، لرفع مستوى المعيشة، والحد من الهجرة الداخلية والبطالة.
- النظر إلى السياحة على أنها فعل حوار إنساني بين الشعوب والحضارات يسهم في إبراز الصورة الحضارية لسورية.
- تعميق دور السياحة كأداة تواصل بين الشعوب للتعريف بالإنسان والمجتمع السوري وسجاياه وقضاياه.
- توثيق علاقة المغتربين بسورية وطنهم الأم.

٢. تحقيق هوية سياحية متميزة لسورية كمقصد سياحي هام على خارطة المقاصد السياحية العالمية من خلال:

- وضع خطة متكاملة للترويج والتسويق لسورية في الأسواق المصدرة للسياحة العربية والأجنبية، تكفل رسم هوية جديدة للسياحة السورية وجذب السياح والاستثمارات السياحية.

- توفير الأموال اللازمة للترويج لسورية بشكل منافس على الساحة الدولية.
- وضع خطة تكفل توفير سياحة محلية متطورة، بما يتناسب مع دخل الفرد السوري ومحققة لنسب إشغال مناسبة.
- التأكيد على الأسواق السياحية التقليدية، بما يكفل ضمان توازن صناعة السياحة وتخفيف تأثيرات الوضع الإقليمي عليها.
- فتح أسواق سياحية جديدة، اعتماداً على تنوع مصادر العرض السياحي.

٣. صياغة منتجات سياحية جاذبة وذات جودة عالية، تستند على الغنى والتنوع في المصادر السياحية، وتتلاءم مع متطلبات الأسواق السياحية، ينفذها قطاع سياحي متكامل ومترابط ومدرب وذلك من خلال:

- تحقيق أعلى درجات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بعناصر المنتج السياحي، بما يكفل تكامل تلك العناصر وتناسقها وتحقيق معايير الجودة الدولية.
- الانتقال إلى منتج سياحي مخطط تتكامل فيه عناصر المنتج السياحي من مقومات موروثة (تاريخ – مناطق طبيعية ...) وبنى سياحية وتحتية.
- التحول إلى سياسة عرض المنتج السياحي المتكامل والمتنوع الذي يوظف إمكانات سورية السياحية والتاريخية ويضيف إليها النشاطات السياحية المتنوعة.
- تطوير وإدارة أنماط سياحية عديدة ومتاحة في سورية، تلبي احتياجات الأسواق السياحية الأساسية والواعدة (ثقافية–دينية – بيئية.....).

- صياغة منتجات سياحية جديدة عابرة للمحافظات، تبرز خصوصية المنتج السياحي السوري وتكامله.
- صياغة منتجات سياحية جديدة متنوعة في كل منطقة من المناطق السورية، تبرز خصوصية الموارد الثقافية والطبيعية.
- تنويع المنتجات السياحية السورية وإغناؤها بالأنشطة المحفزة للإنفاق، وتسويقها استناداً إلى المقومات المتوفرة والقيم المضافة ومتطلبات الأسواق السياحية.
- تشجيع الاستثمار في مدن الألعاب والتلفريك والأنشطة غير المرتبطة بمواسم معينة بما يساعد على إغناء المنتج وتخفيف الموسمية وزيادة مدة الإقامة.
- الترويج للاستثمارات السياحية المحلية والخارجية، وتشجيعها وتوزيعها بشكل متوازن حسب المناطق السياحية.
- تحقيق انسجام وترابط أكبر بين وزارة السياحة واتحاد غرف السياحة والجهات العامة المعنية بالمنتج السياحي، على المستوى المركزي والمحلي، بما يكفل ضمان جودة عناصر المنتج وتكاملها وتنوعها.
- نشر الوعي بأهمية الموروث الثقافي والطبيعي وأساليب التعامل مع السائح.
- تحويل زوار اليوم الواحد إلى سياح مبيت.
- تحويل شكل إقامة السياح العرب إلى الشكل الفندقي (فنادق الإقامة).
- تعميق دور التخطيط الاستثماري الإقليمي، وتنفيذ خارطة الاستثمار السياحي في سورية، مع اعتبار التوزيع الجغرافي والتصنيفي

المتوازن للاستثمارات الجديدة في القطاع السياحي، وتحقيق الجدوى الاقتصادية المنشودة منها وحسب درجات التصنيف السياحي.

- ضمان حقوق السائح والمستهلك وتحقيق علاقة أفضل بين الجودة والأسعار في المنشآت السياحية.
- تبسيط إجراءات ترخيص المنشآت والمواقع السياحية.
- تطوير البنية التحتية اللازمة للمشاريع السياحية.
- تطوير الخدمات السياحية في المواقع الأثرية وإدماجها مع عناصر المنتج السياحي الأخرى المتوفرة وفي محيطها المحلي.
- توفير الظروف التي تكفل عمل القطاع الخاص بفاعلية في إطار من التنافس الحر.
- توفير المعلومات والإحصاءات السياحية اللازمة.
- وضع خارطة للتعليم السياحي، تؤمن العدد اللازم من الأطر البشرية المدربة في مجالات الصناعة السياحية، وتربط بين تطور الاستثمار السياحي وتوزع المنشآت السياحية ومواقع إقامة المنشآت التعليمية.
- التنسيق الأمثل بين وزارة السياحة واتحاد غرف السياحة لتأمين التأهيل المستمر للعاملين في المنشآت السياحية.
- رفع سوية الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي من خلال تطوير المناهج التعليمية القائمة، وإنشاء كليات للسياحة، ومعاهد عليا للتدريب الفندقي والصناعات اليدوية من قبل الدولة والقطاع الخاص.
- تعزيز قيم الضيافة السورية في المجتمع.

١٧- الأولويات في عام ٢٠١٠:

١. استكمال التعاقد لمشاريع الملتقيات السابقة، واتفاقيات التطوير ومتابعة إصدار أوامر المباشرة وتسليم الأراضي.

٢. استكمال تنفيذ المشاريع السياحية قيد الإنشاء.

٣. تحفيز الاستثمار السياحي في المحافظات النامية التي لم تحظ باستثمارات كافية.

٤. تحفيز الاستثمارات العربية والأجنبية التي لا تزال نسبتها ٢٠% للعربية و ٦% للأجنبية ، مما يسهم في تحفيز السياحة من تلك الدول.

٥. إطلاق الاستثمار فنادق الإقامة والفنادق المتخصصة وفق المنتجات السياحية.

٦. إطلاق الاستثمار في فنادق التدريب، لتوفير الأطر البشرية المؤهلة للعمل بالعدد الكافي في المنشآت السياحية الجديدة.

٧. إطلاق البرنامج الوطني للسياحة الداخلية لتعريف المواطنين السوريين بتراثهم وتحفيز الطلب السياحي على المناطق التنموية.

٨. متابعة التركيز الذي بدأ في عام ٢٠٠٨ على التخطيط والتطوير السياحي، بعد أن تم تحقيق نتائج ملموسة في الاستثمار والترويج السياحي.

٩. إطلاق الاستثمار في مناطق التطوير السياحي الكبرى، ومناطق التطوير السياحي المتكاملة.

١٠.متابعة إطلاق حملات الدعاية للسياحة إلى سورية في الأسواق السياحية الرئيسية.

١١.إصدار التقرير الثاني للتنافسية في قطاع السياحة والسفر في سورية.

١٢.إنجاز مسوحات السياحة الداخلية والمغادرة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء.

الملاحق

ملحق رقم (١)

تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي

حول التطور المتوقع للسياحة في سورية في عام ٢٠١٠

أصدر المجلس الدولي للسياحة والسفر، وهو الجهة التمثيلية الدولية لجميع ممثلي صناعة السياحة والسفر في القطاع الخاص، وبالتعاون مع مركز أكسفورد للأبحاث الاقتصادية، وفي إطار تزويد الفعاليات السياحية والاستثمارية بتوقعات التطور السياحي في دول العالم، التقارير الخاصة للوضع المحقق في قطاعات السياحة والسفر في نهاية عام ٢٠٠٩ وتوقعات السياحة والسفر لعام ٢٠١٠ والتوقعات المستقبلية لعام ٢٠٢٠ وذلك لـ ١٨١ دولة في العالم، مع تحديد الأوضاع المطلقة والنسبية الإجمالية لتلك الدول، والأوضاع المطلقة والنسبية التفصيلية حسب المؤشرات العامة للسياحة والسفر.

تأتي أهمية هذه التقارير ، التي صدرت منتصف شهر آذار ٢٠١٠ ، من أنها تصدر عن جهة مستقلة مرجعية يعتمد عليها القطاع الخاص السياحي في العالم لتحديد توجهاته المستقبلية في الاستثمار السياحي وفي تصدير السياح.

ملخص التقرير الخاص بسورية

تقدمت سورية ٦ مراتب ضمن سلم الترتيب حسب الحجم النسبي للسياحة في الناتج الوطني الإجمالي حيث كانت مرتبة سورية ٦٣ حسب نسبة ناتج صناعة السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في تقرير عام ٢٠٠٩ وانتقلت إلى المرتبة ٥٧ في عام ٢٠١٠ ويعكس هذا التغير في المرتبة أن نسبة مساهمة السياحة إلى مساهمة النشاطات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ستنمو في سورية حسب توقعات المجلس الدولي بشكل أكبر من الدول الأخرى ويعكس هذا أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على السياحة السورية كانت أقل من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية، في حين حافظت السياحة السورية على مرتبتها في توقعات المجلس الدولي ضمن سلم مراتب حجم السياحة العام في المرتبة ٧١ نسبة إلى ١٨١ دولة.

أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط حسب تصنيفات المجلس الدولي (١٢ دولة وهي السعودية والإمارات وعُمان وقطر والبحرين والكويت واليمن ولبنان والأردن ومصر وإيران وسورية / لا يوجد تقرير عن العراق) فقد تقدمت سورية إلى المرتبة الرابعة حسب الحجم النسبي للسياحة في الناتج الوطني الإجمالي بعد لبنان والأردن ومصر على التوالي بعد أن كانت في المرتبة الخامسة في العام الماضي، كما ستحافظ سورية على موقعها المتوقع في عام ٢٠١٠ وفق حجم السياحة العام في المرتبة الثامنة بين تلك الدول.

أما على المستوى الداخلي فقد بين التقرير بشكل عام أن النمو المتوقع في عام ٢٠١٠ (بعد استبعاد تأثير التضخم في الأسعار) في إنفاق السياح الدوليين سيكون واضحاً (+٤,٥%) مما يعكس نجاح حملات الترويج السياحي الخارجية وفي التصدير عبر السياحة (+١٤,٢%) كما

سيكون نمو الناتج المحلي لصناعة السياحة إيجابياً (+ ٣,٩) ونمو العمالة فيها (+٢,٠%) وكذلك نمو الناتج المحلي لاقتصاد السياحة (+ ٤,١) ونمو العمالة فيه (+٢,٦%) فيما بين أن دخول الاستثمارات السياحية في الخدمة لن يحقق في توقعات المجلس الدولي النمو المطلوب لعام ٢٠١٠ (-٥,١%) مَثل سورية في ذلك مَثل أغلب دول المنطقة التي أتت فيها توقعات نمو الاستثمارات سلبية أيضاً ، نظراً لتردد المستثمرين في المنطقة في إنجاز استثماراتهم بسبب مفاعيل الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك فقد بين التقرير أن نمو كامل الطلب السياحي في سورية ، وهو المؤشر العام للأداء السياحي ، سيكون ، وبعد استبعاد تأثيرات التضخم، إيجابياً (+٤,٠%) .

نبين فيما يلي جدولاً يوضح توقعات نمو المؤشرات المشار إليها لدى الدول السياحية الأساسية في المنطقة وفق تقارير المجلس الدولي عن المؤشرات السياحية فيها وقد تم ترتيب الدول حسب نتائج توقعات نمو الطلب السياحي فيها لعام ٢٠١٠ وأتى ترتيب سورية في المرتبة الثالثة:

الترتيب	الدولة	نمو الإنفاق السياحي الدولي	نمو تصدير السياحة	نمو ناتج صناعة السياحة	نمو عمالة صناعة السياحة	نمو ناتج اقتصاد السياحة	نمو عمالة اقتصاد السياحة	نمو الاستثمارات في الخدمة	نمو كامل الطلب السياحي
١	سعودية	-٥,٣%	+١٦,٣%	+١,٧%	-٠,٧%	+٧,٥%	+٣,٥%	-٢,٨%	+٧,٨%
٢	لبنان	+١٠,١%	+١١,٢%	+١١,٣%	+١٠,٢%	+٧,٩%	+٧,١%	-٧,٥%	+٦,٦%
٣	سورية	+٤,٥%	+١٤,٢%	+٣,٩%	+٢%	+٤,١%	+٢,٦%	-٥,١%	+٤%

٤	الأردن	+٤,٤%	+٥,٨%	+٣,٦%	+٢,٦%	+٢,٦%	+١,٦%	-٣%	+٣,١%
٥	مصر	-٣,٩%	+١٠%	-١%	-٤,٤%	-٠,١%	-٣,٥%	-٠,٥%	+٠,٣%
٦	اليونان	-٢,١%	+٢٢,١%	+٠,٧%	+٠,٩%	+٠,٩%	+١,٤%	-٢%	٠%
٧	المغرب	-٣,٤%	+٨,٥%	-١%	-٣,٧%	+٠,٢%	-٣,٢%	-٣,١%	-٠,١%
٨	تركيا	-٧%	+٢,١%	-٣,٣%	+١%	-٢,١%	+١%	+١,٥%	-١,١%
٩	تونس	-٤,٦%	-٠,٥%	-٢,١%	-٤,٨%	-٢,٣%	-٥,٠%	-٥,٥%	-٢,٠%
١٠	قبرص	+٠,٢%	-٠,٩%	+٠,١%	+٠,٤%	-١,٧%	-٠,٩%	-٨,٢%	-٢,٩%

الجدول رقم -١-

يبين الجدول أن توقع نمو الاستثمارات حسب المجلس الدولي سيكون في عام ٢٠١٠ سلبياً لدى معظم الدول السياحية الأساسية في المنطقة، سواء التي كان توقع النمو فيها إيجابياً في المؤشرات الخاصة بالقدوم والإنفاق السياحي (سورية – لبنان – الأردن) أو الدول الأخرى التي حققت توقعات سلبية للنمو في أغلب المؤشرات الأخرى مما يعكس أن توقعات النمو السلبي للاستثمارات سيكون القاسم المشترك في الدول السياحية في المنطقة في عام ٢٠١٠ حسب توقعات وتقارير المجلس الدولي للسياحة والسفر، ويؤكد ذلك أن توقعات نمو الاستثمارات السياحية في منطقة الشرق

الأوسط لعام ٢٠١٠ حسب تقرير المجلس الدولي للشرق الأوسط بلغت ١٢,٤%- و للعالم ١,٧%- / راجع الجدول رقم ٣-

من جهة أخرى، سيرتفع الناتج الوطني لاقتصاد السياحة في توقعات المجلس الدولي من ٢٧١,٥ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ بإسهام في الناتج الوطني الإجمالي وصل إلى ١١,٢% إلى ٣١٨,٧ مليار ليرة في عام ٢٠١٠ بإسهام في الناتج الوطني الإجمالي سيصل إلى ١٢,١% وكذلك سيرتفع الناتج الوطني لصناعة السياحة من ١٠٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٩ بإسهام في الناتج الوطني الإجمالي وصل إلى ٤,٢% إلى ١٣٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ بإسهام في الناتج الوطني الإجمالي سيصل إلى ٥,٢% ، وهي زيادة هامة لأنها تعبر عن نمو نسبي سيصل إلى ٢٣,٤% من أصل إسهام صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ، ليتوافق في ذلك مع النتائج المتوقعة الأخرى حيث سيرتفع كامل الطلب السياحي في توقعات المجلس الدولي من ٣٥٦,٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٨٨,٢ مليار ليرة في عام ٢٠١٠ كما سيرتفع إسهام السياحة في توفير القطع الأجنبي من ٢٣,١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٨% في عام ٢٠١٠ . ستتحسن كذلك نسبة العمالة في اقتصاد السياحة من ١١,٥ % من فرص العمل في سورية في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٥% منها في عام ٢٠١٠ وكذلك تحسنت نسبة العمالة في صناعة السياحة من ٤,٧% من إجمالي فرص العمل في سورية في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٨% منها في عام ٢٠١٠ .

ونبين فيما يلي إجمالي النتائج المتوقعة وفق التقرير سواء لمقارنة المحقق فعلاً بنهاية ٢٠٠٩ لجميع المؤشرات السياحية مع المحقق لها في عام ٢٠٠٨ ومع ما كان متوقعاً لها لعام ٢٠٠٩ أو المؤشرات السياحية المتوقعة لعام ٢٠١٠ ومقارنتها مع المحقق بنهاية عام ٢٠٠٩ ، مع الإشارة إلى أن معدلات النمو تم تقديرها في التقرير بعد استبعاد تأثير التضخم السنوي في الأسعار ، كما يورد الجدول – ٣- معدلات النمو في منطقة الشرق الأوسط والعالم للمقارنة وبالنسبة لجميع المؤشرات السياحية المدروسة:

أولاً: مقارنة المحقق في عام ٢٠٠٩ مع المقدر لعام ٢٠٠٩ والمحقق بنهاية عام ٢٠٠٨ لجميع المؤشرات السياحية:

المؤشر السياحي	المحقق في ٢٠٠٨ / مليار ليرة	المحقق في ٢٠٠٩/ مليار ليرة	النمو بالأسعار الحقيقية المحقق في عام ٢٠٠٩ %	المتوقع حسب تقرير ٢٠٠٩/ مليار ليرة	النسبة من المؤشر الكلي في سورية %	النمو المتوقع في عام ٢٠٠٩ بعد استبعاد التضخم %
إنفاق السياحة الداخلية	77.1	77.6	%١	81.6	5	4.8
سياحة الأعمال	13.8	15.1	%٩,٤	16.9	0.7	4.1
الإنفاق الحكومي على السياحة	9.3	10.5	%١٣	10	3.1	3.9
الاستثمارات السياحية في الخدمة	35.3	36.3	%٢,٨	37.2	7.1	-1.4
إنفاق السياح الدوليين	171.9	183.4	%٦,٦	142.2	15.3	6.8
التصدير عن طريق السياحة	54.5	41.2	%٣٢,٢-	69	7.4	7.6
إجمالي إنفاق السياحة الدولية	226.4	224.6	%٠,٠٨-	211.2	23.1	

والتصدير عن طريق السياحة						
كامل الطلب السياحي	**361.9**	**364.1**	**+١%**	**356.9**	**10.6**	**5.4**
الناتج المحلي لصناعة السياحة	**119**	**128.4**	**+٧,٨%**	**100.5**	**4.2**	**4.8**
الناتج المحلي لاقتصاد السياحة	**294.1**	**298.8**	**+١,٦%**	**271.5**	**11.2**	**4.0**
العمالة في صناعة السياحة	**339900** عامل	**357400**	**+٥,٤%**	**365.000** عامل	**4.7**	**5.3**
العمالة في اقتصاد السياحة	**770400** عامل	**772100** عامل	**+٠,٢%**	**888.900** عامل	**11.5**	**4.6**

الجدول رقم -٢-

يبين الجدول فيما يخص المقارنة بين ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ نسبة لما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٨ أن أغلب المؤشرات حققت نمواً إيجابياً بالأسعار الحقيقية عدا مؤشر تصدير البضائع من خلال السياحة الذي كان النمو فيه سلبياً وبمعدل -٣٢,٢% ، مما يعني أن تسوق السياح خلال زياراتهم السياحية كان أقل من المتوقع وذلك بفعل تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، مما أثر على إجمالي الإنفاق الدولي والإنفاق في التصدير من

خلال السياحة ليكون النمو فيه -٠,٠٨% .

أما فيما يخص المقارنة بين ما كان متوقعاً لعام ٢٠٠٩ وما تم تحقيقه فعلاً في عام ٢٠٠٩ فقد كان هناك تفاوت في النتائج حيث تأثر الأداء في بعض المؤشرات السياحية فيما استطاعت مؤشرات أخرى أن تتجاوز مفاعيلها وخاصة إنفاق السياحة الدولية مما أثر على أغلب النتائج لتكون إيجابية وفق ما تبينه النتائج الإجمالية في البنود ٩ و١٠ و١١ أدناه.

نلخص فيما يلي النتائج الإجمالية:

١- حققت السياحة الداخلية في عام ٢٠٠٩ في سورية /٧٧,٦/ مليار ليرة سورية مقابل ٧٧,١% مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ١% بالأسعار الحقيقية، في حين كان المتوقع منها في عام ٢٠٠٩ /٨١,٦/ مليار ليرة.

٢- حققت سياحة الأعمال في عام ٢٠٠٩ في سورية /١٥,١/ مليار ليرة مقابل /١٣,٨/ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٩,٤% بالأسعار الحقيقية في حين كان المتوقع منها في عام ٢٠٠٩، /١٦,٩/ مليار ليرة.

٣- حقق الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٩ ما مقداره ١٠,٥ مليار ليرة مقابل ٩,٣ مليار في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ١٣% بالأسعار الحقيقية وبذلك يكون الإنفاق الحكومي المحقق في عام ٢٠٠٩ قد تجاوز المتوقع في ٢٠٠٩ من قبل المجلس الدولي والذي كان ١٠ مليار ليرة عام ٢٠٠٩.

٤- حقق دخول الاستثمارات السياحية في الخدمة حسب المجلس العالمي للسياحة ٣٦,٣ مليار ليرة مقابل ٣٥,٣ مليار في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٢,٨% بالأسعار الحقيقية، في حين كان المتوقع في ٢٠٠٩ /٣٧,٢/ مليار ليرة.

٥- حقق عدد فرص العمل في صناعة السياحة ٣٥٧٤٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٣٩٩٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٥,٤% وبزيادة ١٧٥٠٠ فرصة عمل مباشرة في الصناعة السياحية – فنادق ومطاعم وشركات سياحية / المجلس الدولي لا يأخذ بعين الاعتبار لفرص العمل المحققة في قطاع البناء في المنشآت السياحية الجديدة /، في حين كان الرقم المتوقع لنفس العام ٣٦٥٠٠ عامل.

٦- حقق عدد فرص العمل في اقتصاد السياحة ٧٧٢١٠٠ فرصة عمل مقابل ٧٧٠٤٠٠ فرصة عمل وهو ما حُقق في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٠,٢% وبزيادة ١٧٠٠ فرصة عمل في حين كان المتوقع ٨٨٨٩٠٠ فرصة عمل ويعزى انخفاض معدل النمو عما حُقق في معدل النمو في العمالة في صناعة السياحة إلى انخفاض التصدير عن طريق السياحة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من ٥٤,٥ مليار إلى ٤١,٢ مليار ليرة وهذا يعود تأثيره إلى الأزمة المالية العالمية التي خفضت من شراء السياح للبضائع .

٧- حقق إنفاق السياح الدوليين ١٨٣,٤ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٧١,٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو بالأسعار الحقيقية ٦,٦% ليتجاوز المتوقع لعام ٢٠٠٩ في تقرير المجلس الدولي والذي كان ١٤٢,٢ مليار ليرة .

٨- حقق إجمالي إنفاق السياح الدوليين مع التصدير عبر السياحة ٢٢٤,٦ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٢٦,٤ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو – ٠,٨% ولكنه تجاوز المتوقع في تقرير المجلس الدولي لعام ٢٠٠٩ والذي كان ٢١١,٢ مليار ليرة.

٩- بنتيجة ما تقدم فقد حقق كامل الطلب السياحي (إنفاق السياح والتصدير والاستثمار) ٣٦٤,١ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٦١,٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ١% ليتجاوز بذلك المتوقع لعام ٢٠٠٩ في تقرير المجلس الدولي والذي كان ٣٥٦,٩ مليار ليرة .

١٠- بالتالي فقد حقق الناتج المحلي لصناعة السياحة / فنادق ومطاعم وشركات سياحية / ١٢٨,٤ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ مقابل ١١٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٧,٨% ليتجاوز بذلك الناتج المحلي المتوقع لصناعة السياحة في تقرير المجلس الدولي والذي كان ١٠٠,٥ مليار ليرة.

١١- كما حقق الناتج المحلي لاقتصاد السياحة ٢٩٨,٨ مليار ليرة مقابل ٢٩٤,١ مليار ليرة بمعدل نمو١,٦% ليتجاوز بذلك المتوقع في تقرير المجلس الدولي لعام ٢٠٠٩ والذي كان ٢٧١,٥ مليار ليرة .

ثانياً: توقعات عام ٢٠١٠ نسبة لما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ :

يبين الجدول التالي توقعات المجلس الدولي للسياحة والسفر للمؤشرات السياحية الرئيسية لعام ٢٠١٠ بالاستناد إلى مجمل ما تحقق في عام ٢٠٠٩ نسبة لما كان متوقعاً لذلك العام مع الأخذ بعين الاعتبار لمؤشرات منطقة الشرق الأوسط:

المؤشر السياحي	المتوقع حسب تقرير ٢٠٠٩/ مليار ليرة	المحقق في ٢٠٠٩/ مليار ليرة	المتوقع في ٢٠١٠/ مليار ليرة	النسبة من المؤشر الكلي في سورية %	النمو المتوقع بعد معالجة التضخم %	النمو المتوقع في الشرق الأوسط %	النمو المتوقع في العالم %
إنفاق السياحة الداخلية	**81.6**	**77.6**	**81.4**	**5**	**2.3**	**0.6**	**1.6**
سياحة الأعمال	**16.9**	**15.1**	**15.7**	**0.6**	**1.7**	**-1.7**	**-1.8**
الإنفاق الحكومي على السياحة	**10**	**10.5**	**11.2**	**3.1**	**4.2**	**0.7**	**2.6**
الاستثمارات السياحية في الخدمة	**37.2**	**36.3**	**35.3**	**6.1**	**-5.1**	**-12.4**	**-1.7**
إنفاق السياح الدوليين	**142.2**	**183.4**	**196.4**	**18.5**	**4.5**	**-4**	**0.9**

التصدير عن طريق السياحة	**69**	**41.2**	**48.2**	**4.5**	**14.2**	**12.8**	**5.9**
إجمـالي إنفـاق السـياحة الدوليـة والتصدير عن طريق السياحة	**211.2**	**224.6**	**244.6**	**23.8**			
كامل الطلب السياحي	**356.9**	**364.1**	**388.2**	**10.6**	**4.0**	**-0.3**	**1.1**
الناتج المحلي لصناعة السياحة	**100.5**	**128.4**	**136.7**	**5.2**	**3.9**	**-2**	**0.7**
الناتج المحلي لاقتصاد السياحة	**271.5**	**298.8**	**318.7**	**12.1**	**4.1**	**-0.1**	**0.5**
العمالة في صناعة السياحة	**365.000** عامل	**357400**	**365.000** عامل	**5.8**	**2**	**1.3**	**-0.1**
العمالة في اقتصاد السياحة	**888.900** عامل	**772100** عامل	٧٩٢٢٠٠ عامل	**12.5**	**2.6**	**1.9**	**-0.3**

الجدول رقم – ٣ –

تبين النتائج ارتفاع التوقعات لمعظم المؤشرات بشكل واضح حسبما يلي:

١- سيرتفع إنفاق السياحة الداخلية في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٧٧,٦ مليار ليرة ليصل إلى ٨١,٤ مليار ليرة بمعدل نمو بعد معالجة التضخم يصل إلى ٠,٦%.

٢- سيرتفع إنفاق سياحة الأعمال في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ١٥,١ مليار ليرة ليصل إلى ١٥,٧ مليار ليرة بمعدل نمو ١,٧% بعد معالجة التضخم.

٣- سيرتفع الإتفاق الحكومي في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ١٠,٥ مليار ليرة ليصل إلى ١١,٢ مليار ليرة رغم أن التوقع لعام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ١٠ مليار ليرة.

٤- سينخفض دخول الاستثمارات الجديدة في الخدمة في عام ٢٠١٠ ليقل عما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٣٦,٣ مليار ليصل إلى إلى ٣٥,٣ مليار ليرة بمعدل نمو -٥,١% بعد معالجة التضخم (راجع الجدول -١- من أجل بيان الأسباب)..

٥- سيرتفع إنفاق السياح الدوليين في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ١٨٣,٤ مليار ليصل إلى ١٩٦,٤ مليار ليرة بمعدل نمو بعد معالجة التضخم +٤,٥% رغم أن التوقع في عام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ١٤٢ مليار ليرة.

٦- سيرتفع التصدير من خلال السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٤١,٢ مليار ليرة ليصل إلى ٤٨,٢ مليار بمعدل نمو بعد معالجة التضخم يصل إلى ١٤,٢% بما يعكس أن توقعات المجلس الدولي تتوقع استعادة سريعة للتصدير من خلال السياحة في عام ٢٠١٠.

٧- سيرتفع إجمالي إنفاق السياح الدوليين و التصدير من خلال السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٢٢٤,٦ مليار ليصل إلى ٢٤٤,٦ مليار ليرة رغم أن التوقع لعام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ٢١١,٢ مليار ليرة ، بالتالي سيرتفع إسهام السياحة في القطع الأجنبي لسورية من ٢٣,١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٨% في عام ٢٠١٠ .

٨- بالتالي سيرتفع كامل الطلب السياحي (مجموع إنفاق السياح والتصدير والاستثمار) في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٣٦٤,١ مليار ليرة ليصل إلى ٣٨٨,٢ مليار ليرة بمعدل نمو معد معالجة التضخم يصل إلى +٤% رغم أن التوقع لعام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ٣٥٦,٩ مليار ليرة .

٩- سيرتفع الناتج المحلي لصناعة السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ١٢٨,٤ مليار ليرة ليصل إلى ١٣٦,٧ مليار بمعدل نمو بعد معالجة التضخم يصل إلى +٣,٩% رغم أن التوقع لعام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ١٠٠,٥ مليار ليرة.

١٠- سيرتفع إسهام صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٢% في ٢٠٠٩ إلى ٥,٢% في عام ٢٠١٠ .

١١- سيرتفع الناتج المحلي لاقتصاد السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٢٩٨,٨ مليار ليرة ليصل إلى ٣١٨,٧ مليار ليرة رغم أن التوقع لعام ٢٠٠٩ لم يتجاوز ٢٧١,٥ مليار ليرة.

١٢- سيرتفع إسهام اقتصاد السياحة في الناتج المحلي الإجمالي السوري من ١١,٢% في ٢٠٠٩ إلى ١٢,١% في ٢٠١٠.

١٣- سيرتفع عدد فرص العمل في صناعة السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٣٥٧٤٠٠ فرصة عمل ليصل إلى ٣٦٥٠٠٠ فرصة عمل بمعدل نمو +٢% .

١٤- سيرتفع عدد فرص العمل في اقتصاد السياحة في عام ٢٠١٠ ليتجاوز ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠٩ والذي كان ٧٧٢٢٠٠ فرصة عمل ليصل إلى ٧٩٢٢٠٠ فرصة عمل بمعدل نمو ٢,٦%.

١٥- كانت معدلات النمو بشكل عام إيجابية (معدلات النمو مقدرة بعد استبعاد تأثيرات التضخم في الأسعار) عدا معدل نمو الاستثمارات الذي بلغ -٥,١% وهذا يعود أساساً إلى تأخر دخول الاستثمارات الجديدة في الخدمة نسبة إلى الاستثمارات المرخصة لأسباب تعود للمستثمرين وتريثهم في إنجاز مشاريعهم بسبب الخشية من تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، مع ملاحظة أن هذا الواقع هو نفسه في منطقة الشرق الأوسط التي بلغ النمو فيها للاستثمارات -١٢,٤% وللعالم -١,٧% (راجع الجدول رقم -١-).

١٦- كانت أعلى معدلات النمو مركزة على إنفاق السياحة الدولية (٤,٥%) والتصدير من خلال السياحة (١٤,٢%) مخالفة بذلك ما حققه الشرق الأوسط بالنسبة لإنفاق السياحة الدولية الذي انخفض نموه إلى -٤,٠% والعالم ٠,٩% فقط..

١٧- بشكل عام كانت معدلات النمو في سورية أفضل من معدلات النمو الوسطية في الشرق الأوسط أو العالم .

بين التقرير أن توزع كامل الطلب في عام ٢٠١٠ قدر كما يلي :

السياحة الداخلية : ٢٠,٩٨% - سياحة الأعمال : ٤,٠٥% - الإنفاق الحكومي :٢,٩% - الاستثمارات الجديدة في الخدمة : ٩,٠٨% - إنفاق السياح الدوليين :٥٠,٥٨% - التصدير من خلال السياح : ١٢,٤١%

بين التقرير أيضاً أن الإنفاق الاستثماري في قطاع السياحة بين أعوام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ كان كما يلي:

٢٠٠٦ : ٢٦,٣ مليار ليرة – ٢٠٠٧: ٢٩,٩ مليار ليرة – ٢٠٠٨ : ٣٥,٣ مليار ليرة – ٢٠٠٩ : ٣٦,٣ مليار ليرة أما المقدر لعام ٢٠١٠ فهو : ٣٥,٣ مليار ليرة ليكون المجموع لأعوام الخطة الخمسية العاشرة :١٦٣,١ مليار ليرة ودون أخذ الإنفاق الحكومي الاستثماري بعين الاعتبار / فيما المخطط ٩٠ مليار ليرة لكامل سنوات الخطة، **بما يعكس أنه رغم الأزمة المالية العالمية فإن السياحة السورية ستحقق بنهاية الخطة الخمسية العاشرة زيادة في الاستثمارات السياحية المنفذة تصل إلى ٨١,٢%.**

رابعاً : توقعات الترتيب في ٢٠١٠:

الترتيب: يبين الجدول التالي المراتب التي حققتها سورية في توقعات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لمختلف المؤشرات السياحية:

المؤشر السياحي	الترتيب حسب الحجم ٢٠٠٩	الترتيب حسب الوضع النسبي ٢٠٠٩	الترتيب حسب النمو ٢٠٠٩	الترتيب حسب الحجم ٢٠١٠	الترتيب حسب الوضع النسبي ٢٠١٠	الترتيب حسب النمو ٢٠١٠
إنفاق السياحة الداخلية	٨٠	١١٩	٤٩	٧٨	١٢٠	٧٠
سياحة الأعمال	١٠٣	----	٣٤	١٠١	----	٥٤
الإنفاق الحكومي على السياحة	٨٤	١٠٢	٨٦	٨٥	١٠٢	٦٠
الاستثمارات السياحية في الخدمة	٩٤	١٤٤	٩٤	٩٣	١٥٥	١٣٣
إنفاق السياح الدوليين	٦٤	٥٨	١١	٥٦	٥٠	٤١
التصدير عن طريق السياحة	٦٤	٢٠	٦١	٦٧	٣٧	٢٢

كامل الطلب السياحي	٧٧	----	٦	٧٥	----	٢٦
الناتج المحلي لصناعة السياحة	٦٥	٥٧	١٢	٦٢	٤٥	٣٥
الناتج المحلي لاقتصاد السياحة	٧١	٦٣	٨	٧١	٥٧	٣١
العمالة في صناعة السياحة	٣٤	٥٣	٦	٣٤	٤١	٣٨
العمالة في اقتصاد السياحة	٣٨	٥٩	٢	٣٨	٥٤	٢٣

الجدول رقم – ٤ –

يبين الجدول أن تغيرات المراتب السورية كانت طفيفة بشكل عام عدا التحسن المسجل على المرتبة حسب حجم إنفاق السياح الدوليين العام حيث كانت المرتبة ٦٤ لتكون ٥٦ في عام ٢٠١٠ مما يعكس تحسن نسب النمو في عدد السياح وكذلك تحسن عناصر المنتج السياحي في سورية وبالمقابل تراجعت المراتب التي تقدر نمو العمالة بتأثير تأخر دخول المشاريع الاستثمارية السياحية في الخدمة كما تم الإشارة إليه سابقاً.

يبين الجدول التالي الترتيب حسب النمو خلال ١٠ سنوات قادمة لجميع المؤشرات السياحية:

المؤشر السياحي	الترتيب حسب الحجم ٢٠١٩	الترتيب حسب الحجم النسبي ٢٠١٩	الترتيب حسب النمو ٢٠١٩	الترتيب حسب الحجم ٢٠٢٠	الترتيب حسب الحجم النسبي ٢٠٢٠	الترتيب حسب النمو ٢٠٢٠
إنفاق السياحة الداخلية	٨٩	١١٢	٨٣	٩٠	١١٤	٩٥
سياحة الأعمال	١١٢	----	١٣٢	١٢١	----	١٤٨
الإنفاق الحكومي على السياحة	٩٢	١٠١	٩٥	٨٩	١٠١	٩٠
الاستثمارات السياحية في الخدمة	١٠٢	١٥٤	١١٩	١٠٠	١٥٩	١٢١
إنفاق السياح الدوليين	٦٧	٥١	٤٠	٦٦	٥٩	١٥٩
التصدير عن طريق السياحة	٦٩	٢١	١١٦	٧١	٣٦	٩٦
كامل الطلب السياحي	٨٦	----	٦٥	٨٦	----	١٤٧
الناتج المحلي لصناعة السياحة	٧١	٥٢	٤٥	٦٩	٥١	١٦٠

الناتج المحلي لاقتصاد السياحة	٧٩	٥٨	٦٥	٧١	٥٧	٣١
العمالة في صناعة السياحة	٢٤	٤٧	٥	٧٨	٦٤	١٥٢
العمالة في اقتصاد السياحة	٢٧	٥٣	٢	٣٣	٥١	٦٠

الجدول رقم –٥ –

ويلاحظ من خلال الجدول أن التغيرات كانت طفيفة عموماً فيما يخص الترتيب خلال السنوات العشر القادمة عدا توقعات النمو المرتبط بالعمالة والتي تعود لتأخر الدخول في الخدمة للمشاريع السياحية كما أشرنا سابقاً.

خامساً: الترتيب مع الدول المحيطة:

١- حسب نسبة ناتج اقتصاد السياحة من الناتج الإجمالي

الترتيب ٢٠١٠	الدولة	نسبة الناتج من الكلي ٢٠١٠	الترتيب ٢٠٠٩	الدولة	نسبة الناتج من الكلي
١١	لبنان	٣٧,٧	١٩	لبنان	٢٨,١
٢٨	الأردن	٢٠,٥	٣١	قبرص	١٨,٣
٣٣	تونس	١٦,١	٣٢	الأردن	١٨,٣
٣٥	قبرص	١٦,١	٣٥	تونس	١٦,٧
٣٧	اليونان	١٥,٥	٣٧	المغرب	١٦,٢
٤٢	المغرب	١٤,١	٣٨	اليونان	١٦,٢
٥٠	مصر	١٣	٤٣	مصر	١٥
٥٧	سورية	١٢,١	٦٣	سورية	١١,٢

٧٥	تركيا	٩,٧	٨٤	تركيا	٩,١
٧٩	السعودية	٩,٥	١١٩	السعودية	٧,٢

الجدول رقم – ٦

٢- حسب نمو الناتج للأعوام العشرة القادمة :

الترتيب ٢٠١٠	الدولة	نمو الناتج ٢٠٢٠ %	الترتيب ٢٠٠٩	الدولة	نمو الناتج ٢٠١٩ %
١٧	الأردن	٦,٦	٢٣	السعودية	٦,٢
٣٩	مصر	٦,٠	٦٠	الأردن	٤,٩
٤٦	المغرب	٥,٨	٦٥	سورية	٤,٩
٥٣	لبنان	٥,٧	٧٠	تونس	٤,٨
٧٥	تونس	٥,٠	٧٥	مصر	٤,٨
٧٩	قبرص	٥,٠	٩٤	قبرص	٤,٥

١٠٣	تركيا	٤,٥	٩٧	المغرب	٤,٤
١٢٦	السعودية	٤,١	٩٩	تركيا	٤,٣
١٤٩	اليونان	٣,٥	١٣١	اليونان	٣,٥
١٥٢	سورية	٣,٣	١٤٩	لبنان	٣,٠

الجدول رقم –٧–

٣– حسب نسبة العمالة في اقتصاد السياحة :

الترتيب ٢٠١٠	الدولة	نسبة العمالة في اقتصاد السياحة من الكلي٢٠١٠ %	الترتيب ٢٠٠٩	الدولة	نسبة العمالة في اقتصاد السياحة من الكلي٢٠٠٩ %
١٣	لبنان	٣٨,٠	١٩	لبنان	٢٨,١
٢٧	قبرص	١٩,٨	٢٨	قبرص	٢٢,٩
٢٩	الأردن	١٨,٩	٣١	اليونان	١٩,٦
٣٠	اليونان	١٨,٨	٣٥	الأردن	١٦,٧

٣٩	تونس	١٥,٢	٣٩	تونس	١٥,٦
٥٤	سورية	١٢,٥	١٤,٠	المغرب	١٦,٢
٥٥	المغرب	١٢,٢	٥٦	مصر	١٢,٦
٦١	مصر	١٠,٩	٥٩	سورية	١١,٥
٧٨	السعودية	٩,٧	١٠١	السعودية	٧,٣
١١٦	تركيا	٦,٤	١١٤	تركيا	٦,٤

الجدول رقم –٨–

٤– حسب نمو العمالة في اقتصاد السياحة ٢٠١٠

الترتيب ٢٠١٠	الدولة	نسبة العمالة من الكلي في ٢٠٢٠ %	الترتيب ٢٠٠٩	الدولة	نسبة العمالة من الكلي في ٢٠١٩ %
١٧	الأردن	٤,٠	٢	سورية	٥,٥
٢٨	المغرب	٣,٦	٨	السعودية	٤,٦

٣٥	سورية	٣,٣	٢٦	الأردن	٣,٣
٤٢	لبنان	٣,١	٣٥	اليونان	٣,٠
٤٨	مصر	٣,٠	٤٦	تركيا	٢,٨
٥٣	تركيا	٢,٩	٦٥	المغرب	٢,٤
٧٢	قبرص	٢,٦	٧٩	مصر	٢,٣
٩١	السعودية	٢,٣	٩٢	قبرص	٢,٠
١٢٩	اليونان	١,٦	١٢١	تونس	١,٥
١٣٣	تونس	١,٥	١٥٣	لبنان	٠,٠

الجدول رقم – ٩ –